المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــــة
عمالة إقليم الخميسات
جماعـة الخميســـات

محضر الدورة العادية لشهر أكتوبر 2021

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــــــة
عمالة إقليم الخميسات
جماعـــة الخميسات
مديريـــة المصالـــح

دورة : عادية

مـحـضـــر

اجتماع المجلس الجماعي لمدينة الخميسات في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر الجلسة الأولى المنعقدة بتـاريخ 07 أكتوبر 2021 .

الورقـة الحافظـة

عقد المجلس الجماعي لمدينة الخميسات اجتماعه في إطـار الدورة العادية المنعقدة بتـاريخ 07 أكتوبر 2021 على الساعة العاشرة وخمسة وعشرين دقيقة صباحا بمقر الجماعة تحت الرئـاسة الفعليـة للسيد حسن ميسور رئيس المجلس الجماعي وحضور السيد باشا مدينة الخميسات .

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس :35
- عدد الأعضاء الحاضرين 33 و هم السيدات و السادة :

1- حسن ميسور : رئيس المجلس الجماعي
2- سعيد منصوري : النائب الأول للرئيس
3- زهير علوي يزيدي : النائب الثاني للرئيس
4- أحمد بلغازي : النائب الثالث للرئيس
5- مصطفى نوحي : النائب الرابع للرئيس
6- أحمد أرشمال : النائب الخامس للرئيس
7- ربيعة بوجة : النائب السادس للرئيس
8- هدى المسعودي : النائب السابع للرئيس
9- فؤاد لعتريس : كاتب المجلس
10- أمينة سعيدي : نائبة كاتب المجلس
11- الحسين الجامعي : مستشار
12- خالد بروزيين : مستشار

13- بوجمعة بولعياض : مستشار
14- طه بلكوح : مستشار
15- مريمة حمو زين : مستشارة
16- ليلى الأحمادي : مستشارة
17- الطاهر أحيزون : مستشار
18- عبد العزيز صديقي : مستشار
19- أحمد بوشيخي : مستشار
20- أمينة زنيبر : مستشارة
21- خالد أرحو : مستشار
22- بشرى العكوري : مستشارة
23- محمد حدوتي : مستشار
24- نور الدين خرماز :مستشار
25- حنان صباح :مستشارة
26- عبد الرزاق مهتدي : مستشار
27- ليلى كريني : مستشارة
28- حسناء الحاجي :مستشارة
29- إلهام دهبي : مستشارة
30- نزهة بلقياس : مستشارة
31- مراد بوعلام : مستشار
32- توفيق بوشعرة : مستشار
33- محمد السباعي : مستشار

***عدد العضوات والأعضاء الغائبين 02 (اثنان) وهم السيدة والسيد :**

1 - العزيزة بويسحاق : مستشارة
2 -عبد السلام البويرماني : مستشار

*** المناصب الشاغرة : لا أحد**

- حضر من المصالح الجماعية السادة :

1. حاكم بويسحاق : مدير المصالح الجماعية
2. يوسف متل : رئيس قسم الشؤون الإدارية والقانونية
3. نور الدين بعقيلي : رئيس مكتب الممتلكات
4. سعاد عباز : رئيسة مكتب شؤون المجلس واللجان
5. سهام باديش : مكتب شؤون المجلس واللجان

- حضر من المصالح الباشوية السادة:

- المعطي أوجدو
- رشيدة سكري

وبعد التأكد من توفر النصاب القانوني لعقد هذه الدورة وقبل استعراض كاتب المجلس لنقط جدول الأعمال والذي يتكون من النقط التالية :

1- تكوين اللجان الدائمة لمجلس جماعة الخميسات

2- انتخاب رؤساء اللجان الدائمة ونوابهم .

3- إجراء بعض التحويلات

4- الدراسة والتصويت على مشروع ميزانية مجلس جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2022 .

الجلسة الأولى ويتكون جدول أعمالها من النقط التالية:

1- تكوين اللجان الدائمة لمجلس جماعة الخميسات

2- انتخاب رؤساء اللجان الدائمة ونوابهم .

تلا السيد الرئيس الكلمة الافتتاحية التالية :

السيـــد باشـــا مدينـــة الخميســـات
السيدات عضوات والسادة أعضاء المجلس الجماعي المحترمين
الســـادة أطر وموظفات وموظفـــي الجماعة
أيهـــا الحضـــور الكريـــم

في البداية، أود أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل، على تلبيتكم الدعوة لحضور أشغال هذه الدورة العادية والتي نعقدها لاستكمال أجهزة المجلس، بناء على المادة 25 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، وطبقا للمواد من 55 إلى 69 من النظام الداخلي الذي تمت المصادقة عليه خلال الدورة الاستثنائية الأخيرة، ولم ترد بشأنه أية ملاحظة من السلطة الإقليمية. لذا أدرجنا ضمن جدول أعمالها، نقطتين تكتسيان أهمية قصوى تتعلق بتكوين اللجان الدائمة للمجلس وانتخاب رؤسائها ونوابهم، والتي سيعهد إليها النظر في القضايا التي تدخل في مجال اختصاصها. هذا مع تأكيد أولوية البدء بلجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، حتى يتسنى لنا دراسة النقطتين المدرجتين بالجلسة الثانية لهذه الدورة المتعلقتين بتحويل الاعتمادات ودراسة مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2022.

أيها الحضور الكريم،

تعتبر هذه المرحلة مرحلة انتقالية مهمة في تدبير الشأن المحلي للمدينة، ونتحمل جميعا كامل المسؤولية في استيعاب خصوصياتها، بين ما ورثه المجلس من إكراهات لازمت الجماعة لسنين مضت، بسبب نقص الموارد المالية من جهة، والأحكام القضائية التي تم تنفيذها على المجلس بمبالغ خلقت صعوبات مالية حقيقية لتدبيرها المالي من جهة أخرى، والتي أعاقت تحقيق انتظارات الساكنة في الفترات الانتدابية السابقة، وبين المنجزات التي علينا تثمينها وإغناؤها برؤية تدبيرية جديدة وأكثر نجاعة، يحكمها الترشيد، العقلنة ، التعاون والانسجام بين جميع مكونات المجلس إدارة ومنتخبين، كشرط أساسي لتحقيق الأهداف المرجوة، خاصة وأن المغرب بصدد تنزيل نموذج تنموي جديد،يجعل من تطوير الاقتصاد الوطني وتأهيل الرأسمال البشري والعناية به الهدف الأساسي له، ومن استثمار التكنولوجيات الحديثة للرفع من جودة الخدمات وتسهيل الولوج إليها الأدوات الرئيسية لتحقيقه .

وإننا لعاقدون العزم على تكثيف الجهود وخلق أرضية خصبة للتواصل بين كل مكونات المجلس وأجهزته التنفيذية من جهة، وتقوية جسر التواصل مع الساكنة التي نمثلها داخل هذه المؤسسة الانتخابية من جهة أخرى.

وفي الختام، أسأل الله صادقا أن يوفقنا لما فيه خير لمدينتنا وساكنتها، عملا بقوله تعالى : " إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا " صدق الله العظيم .

والسلام عليكم و رحمة الله تعالى وبركاته

النقطة الأولى

تكوين اللجان الدائمة لمجلس جماعة الخميسات

عرض الرئيس

طبقا للمادة 25 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات سنشرع في تشكيل اللجان الدائمة للمجلس وهي النقطة الأولى بجدول أعمال هذه الدورة وأفتح الباب للترشح لعضوية اللجنة الأولى وهي لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.

المناقشة

نقطة نظام :

في إطار نقطة نظام تدخل كل من السيد بوجمعة بولعياض والسيدة مريمة حمو زين واقترحا انتخاب رئيس اللجنة ونائبه وبعد ذلك انتخاب أعضاء اللجنة . فرد الرئيس على انه يجب التقيد بمقتضى المادة 25 من القانون التنظيمي 113.14 الذي يلزم المجلس بتشكيل اللجان الدائمة أولا وبعد ذلك انتخاب رؤسائها ونوابهم.

السيد طه بلكوح :

في إطار نقطة نظام لدي تساؤل هل تم إيداع طلبات الترشيح من طرف الأعضاء لدى رئاسة المجلس لأن المادة 57 من النظام الداخلي تنص على ضرورة إيداع طلبات ترشيح الأعضاء وإذا لم يتم إيداعها فمن المفروض تقديم هذه الترشيحات كتابة لدى السيد الرئيس تطبيقا لمقتضيات هذه المادة .

السيد مصطفى نوحي :

فعلا فإن المادة 57 من النظام الداخلي واضحة وتلزم الأعضاء بإيداع طلبات الترشيح مكتوبة ولو في حينها لدى الرئاسة.

السيد خالد أرحو :

مادام النظام الداخلي ينص على إيداع طلبات الترشيح لعضوية اللجان الدائمة لدى الرئاسة ومادام التوافق لم يحصل بين الأغلبية والمعارضة فإننا ملزمون بالاحتكام إلى العملية الانتخابية بعد إيداع طلبات ترشيح السادة الأعضاء إلى عضوية اللجان الخمس قبل الشروع في تشكيلها .

السيد طه بلكوح :

في إطار التفاعل الإيجابي بين الأغلبية والمعارضة أقترح أن يتم التوافق حول تشكيل اللجان الدائمة بحيث أقترح أن تشكل كل لجنة بأربعة من الأغلبية وثلاثة من المعارضة، وهذا من شأنه أن يجنبنا عبء العملية الانتخابية ويجنبنا كذلك السقوط في عدم استكمال تشكيل اللجان

السيد الرئيس :
هذا اقتراح وجيه غير أنه قد يلزم بعض الأعضاء بالانتماء إلى عضوية لجنة لا تتناسب مع رغباتهم ومؤهلاتهم المعرفية .

السيد عبد الرزاق مهتدي :
أظن أنه من الأفضل أن يتم تشكيل اللجان عبر التوافق مع الأخذ بعين الاعتبار رغبات السادة الأعضاء .

السيد الرئيس :
بعد تقديم السادة الأعضاء لطلبات الترشيح لعضوية لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة أعرض عليكم أسماء المرشحين السبع وهم :
الطاهر أحيزون - خالد بروزيين - أمينة سعيدي - أحمد بلغازي- سعيد منصوري - حنان صباح - فؤاد لعتريس .
والآن نمر إلى عملية التصويت على كل مرشح .

الاسم الكامل	عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملة التصويت	المصوتون بنعم	المصوتون بلا	الممتنعون
الطاهر احيزون	30	22	لا أحد	08
خالد بروزيين	30	21	لا أحد	09

أثناء عملية التصويت طالب كل من السادة طه بلكوح وخالد ارحو إيقاف عملية التصويت على كل مرشح على حدة تطبيقا لمنطوق المادة 57 التي تنص على أن اللجوء إلى عملية التصويت على انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة يتم في حالة إذا ما فاق عدد المرشحين عدد أعضائها ، مادام عدد المرشحين سبعة وهو يساوي عدد أعضاء اللجنة فاللجوء إلى عملية التصويت بهذا الشكل يتعارض مع الشرط المنصوص عليه في الفقرة الثانية. غير أن السيد الرئيس والسيد محمد حدوتي أكدا على أن منطوق المادة 57 ينص على أن طلبات الترشيح تعرض على التصويت في حينها بحيث يعرض كل طلب على التصويت لتدرج بيانات التصويت في المقرر . وأمام إلحاح السيد طه بلكوح وخالد ارحو على تفسيرهما لمنطوق النص وتشبثهما بعدم جدوى عملية التصويت ،ارتأى السيد أحمد بلغازي والسيدة ربيعة بوجة الاستمرار في عملية التصويت ما دام المجلس قد شرع فيها رغم تفهمهما لتفسير السادة خالد أرحو وطه بلكوح ليبقى قرار الحسم من صلاحيات السيد الرئيس كما أكد ذلك السيد خالد أرحو .

السيد الرئيس :

بعد هذا النقاش نستكمل عملية التصويت التي أعتقد أنها لن تعيب مقرر المجلس .

-أمينة سعيدي	32	20	لا أحد	12
- أحمد بلغازي	32	22	لا أحد	10
- سعيد منصوري	32	23	01	08
- حنان صباح	32	31	لا أحد	01
- فؤاد لعتريس	32	24	لا أحد	08

وبعد استكمال عملية التصويت تم تشكيل لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة من السيدات والسادة :

1. الطاهر احيزون
2. خالد بروزيين
3. أمينة سعيدي
4. أحمد بلغازي
5. سعيد منصوري
6. حنان صباح
7. فؤاد لعتريس

السيد الرئيس :

بعد تشكيل لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة نمر إلى التصويت على مرشحي لجنة المرافق العمومية والخدمات وعدد أعضائها سبعة (07) وتقدم للترشح لعضويتها سبعة (07) أعضاء وهم السيدات و السادة : عبد العزيز صديقي - ليلى كريني - مصطفى نوحي -أحمد أرشمال - ليلى الاحمادي - إلهام دهبي - خالد أرحو

وبعد عملية التصويت التي أسفرت عن النتائج التالية :

الاسم الكامل	عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملة التصويت	المصوتون بنعم	المصوتون بلا	الممتنعون
عبدالعزيزصديقي	33	32	لا أحد	01
ليلى كريني	32	31	لا أحد	01
مصطفى نوحي	32	24	لا أحد	08
أحمد أرشمال	32	29	لا أحد	03
ليلى الاحمادي	32	28	لا أحد	04
إلهام دهبي	32	31	لا أحد	01
خالد أورحو	32	31	لا أحد	01

وبعد استكمال عملية التصويت تم تشكيل لجنة المرافق العمومية والخدمات من السيدات والسادة :

1. عبد العزيز صديقي
2. ليلى كريني
3. مصطفى نوحي
4. أحمد أرشمال
5. ليلى الاحمادي
6. إلهام دهبي
7. خالد أرحو

السيد الرئيس :

والآن نمر إلى عملية التصويت على المرشحين لعضوية لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات عدد أعضائها: سبعة (07) وتقدم للترشح لعضويتها ثلاثة (03) أعضاء فقط وحصلوا على النتائج التالية بعد اللجوء إلى عملية التصويت :

الإسم الكامل	عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت	المصوتون بنعم	المصوتون بلا	الممتنعون
مريمة حمو زين	31	26	لا أحد	05
أمينة زنيبر	32	31	لا أحد	01
أحمد البوشيخي	32	30	لا أحد	02

وحيث أن عدد أعضاء لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات سبعة (07) ، ولم تشكل إلا من ثلاثة أعضاء وهم السيدتان مريمة حمو زين وأمينة زنيبر والسيد أحمد البوشيخي ، فالأمر يستدعي استكمال تكوين اللجنة في الجلسة الثانية .

والآن نمر إلى عملية التصويت على المرشحين لعضوية لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة وسياسة المدينة عدد أعضائها: سبعة (07) وتقدم للترشح لعضويتها سبعة (07) أعضاء وهم السيدات و السادة :

توفيق بوشعرة - زهير علوي يزيدي - نور الدين خرماز - هدى المسعودي - نزهة بلقياس - عبد الرزاق مهتدي - امحمد السباعي

وبعد عملية التصويت التي أسفرت على النتائج التالية :

الإسم الكامل	عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت	المصوتون بنعم	المصوتون بلا	الممتنعون
توفيق بوشعرة	31	30	لا أحد	01
زهير علوي يزيدي	31	28	لا أحد	03
نور الدين خرماز	31	21	لا أحد	10
هدى المسعودي	31	27	لا أحد	04
نزهة بلقياس	31	30	لا أحد	01
عبد الرزاق مهتدي	31	31	لا أحد	00
- احمد السباعي	31	30	لا أحد	01

وبعد استكمال عملية التصويت تم تشكيل لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة وسياسة المدينة من السيدات والسادة :

1- توفيق بوشعرة
2- - زهير علوي يزيدي
3- - نور الدين خرماز
4- هدى المسعودي
5- نزهة بلقياس
6- عبد الرزاق مهتدي
7- احمد السباعي

والآن نمر إلى عملية التصويت على المرشحين لعضوية اللجنة الخامسة والأخيرة وهي لجنة التنمية الاقتصادية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية ، عدد أعضائها ستة (06) وتقدم للترشح لعضويتها ستة (06) أعضاء وبعد عملية التصويت التي أسفرت على النتائج التالية :

الإسم الكامل	عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت	المصوتون بنعم	المصوتون بلا	الممتنعون
حسناء الحاجي	31	29	لا أحد	02
بشرى العكوري	31	29	لا أحد	02
محمد حدوتي	31	29	لا أحد	02
ربيعة بوجة	31	29	لا أحد	02
بوجمعة بولعياض	31	27	لا أحد	04
الحسين الجامعي	31	27	لا أحد	04

وبعد استكمال عملية التصويت تم تشكيل لجنة التنمية الاقتصادية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية من السيدات والسادة :

1- حسناء الحاجي
2- بشرى العكوري
3- محمد حدوتي
4- ربيعة بوجة
5- بوجمعة بولعياض
6- الحسين الجامعي

النقطة الثانية

إنتخاب رؤساء اللجان الدائمة ونوابهم .

عرض الرئيس :

بعد تشكيل اللجان الدائمة الأربعة للمجلس وفي انتظار استكمال تكوين اللجنة الخامسة وهي لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات في الجلسة الثانية ننتقل إلى النقطة الثانية والمتعلقة بانتخاب رؤساء اللجان الدائمة ونوابهم .

المناقشة :

السيد الرئيس :

الآن نمر إلى عملية انتخاب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة ، وأفتح الباب للسادة أعضاء اللجنة للترشح إلى رئاستها .

ترشح لرئاسة لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة كل من السيد خالد بروزيين والسيدة حنان صباح .

وبعد إجراء عملية التصويت التي أسفرت على النتائج التالية :

الاسم الكامل	عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملة التصويت	المصوتون بنعم	المصوتون بلا	الممتنعون
خالد بروزيين	31	21	لا أحد	10
حنان صباح	31	08	لا أحد	23

تم انتخاب السيد :

- **خالد بروزيين : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة .**

السيد الرئيس:

والآن أفتح الباب للسادة أعضاء اللجنة للترشح إلى منصب نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة . وقد ترشح كل من : السيدة حنان صباح و السيد الطاهر احيزون.

وبعد عملية التصويت التي أسفرت على النتائج التالية:

إسم المرشح	عددالأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت	المصوتون بنعم	المصوتون بلا	الممتنعون
الطاهر احيزون	31	20	لا أحد	11
حنان صباح	31	10	لا أحد	21

تم انتخاب السيد :

- **الطاهر أحيزون : نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة** بأغلبية الأصوات المعبر عنها

السيد الرئيس :

بعد انتخاب رئيس ونائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة ننتقل إلى انتخاب رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات. وأفتح الباب للسادة أعضاء اللجنة للترشح إلى رئاستها .

ترشح لرئاسة لجنة المرافق العمومية والخدمات السيدتان ليلى كريني وإلهام دهبي والسيد خالد أرحو .

وأثناء عملية التصويت سحب السيد خالد أرحو ترشيحه ، وأسفرت عملية التصويت على النتائج التالية :

إسم المرشح	عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت	المصوتون بنعم	المصوتون بلا	الممتنعون
ليلى كريني	31	20	لا أحد	11
إلهام دهبي	31	06	لا أحد	25

تم انتخاب السيدة ليلى كريني رئيسة للجنة المرافق العمومية والخدمات بأغلبية الأصوات المعبر عنها

السيد الرئيس:
والآن أفتح الباب للسادة أعضاء اللجنة للترشح إلى منصب نائب رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات ، وقد ترشحت السيدة ليلى الأحمادي كمرشحة وحيدة .

وبعد عملية التصويت التي أسفرت على النتائج التالية:

إسم المرشح	عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت	المصوتون بنعم	المصوتون بلا	الممتنعون
ليلى الأحمادي	31	22	لا أحد	09

تم انتخاب السيدة ليلى الأحمادي نائبة رئيسة لجنة المرافق العمومية والخدمات بأغلبية الأصوات المعبر عنها .

السيد الرئيس :
و الآن ننتقل إلى انتخاب رئيس لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات ، وأفتح الباب للسادة أعضاء اللجنة للترشح إلى رئاستها .
بعد ترشح السيدة أمينة زنيبر لرئاسة اللجنة ، أثير نقاش حول مدى قانونية انتخاب رئيس لجنة غير مكتملة العدد لكون عدد أعضائها ثلاثة وهو دون الحد الأدنى المنصوص عليه في

القانون التنظيمي 113.14 والنظام الداخلي وهو خمسة أعضاء بحيث ارتأى السيد الرئيس والسيدتان ربيعة بوجة وأمينة زنيبر أن تتم عملية التصويت مادام هناك مرشح من المعارضة ضمن تشكيلة اللجنة رغم أنها غير مكتملة العدد وأنها ستكتمل في الجلسة الثانية في حضور الأعضاء الغائبين إضافة إلى أن النظام الداخلي يلزم كل عضوة وعضو الانتماء إلى إحدى اللجان الدائمة ، كما وضحوا بأن مقرر انتخاب رؤساء اللجان هو مستقل عن مقرر تشكيل اللجان الدائمة وينبغي الخروج بمقرر في هذه الجلسة مادام أن هناك مرشح للرئاسة من المعارضة الأمر الذي لا يتعارض مع مقتضيات المادة 60.

في حين ارتأى السادة طه بلكوح ، توفيق بوشعرة ، خالد أرحو وبوجمعة بولعياض أنه لا ينبغي أن تتم عملية انتخاب رئيس اللجنة مادامت غير مكتملة العدد باعتبار أن مقتضيات المادة 55 تنص على أن الحد الأدنى لتشكيل اللجان هو خمسة أعضاء ومادام عدد أعضاء اللجنة حاليا هو ثلاثة فلا يمكن انتخاب رئيس لجنة غير مكتملة العدد وبالتالي ينبغي تأجيل انتخاب رئيس اللجنة إلى الجلسة المقبلة التي سنستأنف فيها استكمال تكوين لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات .

السيد الرئيس :

بناء على طلب السادة الأعضاء ونظرا لعدم اكتمال عدد أعضاء لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات تم تأجيل انتخاب رئيسها و نائبه.

وننتقل الآن إلى انتخاب رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة وسياسة المدينة وأفتح الباب للسادة أعضاء اللجنة للترشح إلى رئاستها .

ترشح لرئاسة لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة وسياسة المدينة السيد نور الدين خرماز كمرشح وحيد.

وبعد عملية التصويت التي أسفرت على النتائج التالية :

إسم المرشح	عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت	المصوتون بنعم	المصوتون بلا	الممتنعون
نور الدين خرماز	31	21	لا أحد	10

تم انتخاب نور الدين خرماز رئيسا للجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة وسياسة المدينة بأغلبية الأصوات المعبر عنها .

السيد الرئيس:
والآن أفتح الباب للسادة أعضاء اللجنة للترشح إلى منصب نائب رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة وسياسة المدينة.
وقد ترشحت السيدة نزهة بلقياس كمرشحة وحيدة لمنصب نائب رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة وسياسة المدينة.

وبعد عملية التصويت التي أسفرت على النتائج التالي :

إسم المرشح	عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت	المصوتون بنعم	المصوتون بلا	الممتنعون
نزهة بلقياس	31	21	لا أحد	10

تم انتخاب السيدة نزهة بلقياس نائبة رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة وسياسة المدينة بأغلبية الأصوات المعبر عنها .
السيد الرئيس :

نمر الآن إلى انتخاب رئيس لجنة التنمية الاقتصادية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية وأفتح الباب للسادة أعضاء اللجنة للترشح إلى رئاستها .
ترشح لرئاسته السيد محمد حدوتي كمرشح وحيد .
وبعد عملية التصويت التي أسفرت على النتائج التالية :

إسم المرشح	عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت	المصوتون بنعم	المصوتون بلا	الممتنعون
محمد حدوتي	31	21	لا أحد	10

تم انتخاب محمد حدوتي رئيس لجنة التنمية الاقتصادية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية بأغلبية الأصوات المعبر عنها .
السيد الرئيس:
والآن أفتح الباب للسادة أعضاء اللجنة للترشح إلى منصب نائب رئيس لجنة التنمية الاقتصادية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية .

وقد ترشحت حسناء الحاجي كمرشحة وحيدة لمنصب نائب رئيس لجنة التنمية الاقتصادية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية .

وبعد عملية التصويت التي أسفرت على النتائج التالية:

إسم المرشح	عدد الأعضاء الحاضرين أثناء عملية التصويت	المصوتون بنعم	المصوتون بلا	الممتنعون
حسناء الحاجي	31	22	لا أحد	09

تم انتخاب السيدة حسناء الحاجي نائبة رئيس لجنة التنمية الاقتصادية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية بأغلبية الأصوات المعبر عنها

وقد رفعت أشغال الجلسة الأولى على الساعة الواحدة وخمسة وعشرون دقيقة

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــــة
عمالة إقليم الخميسات
جماعـــة الخميسات
مديريـــة المصالـــح

دورة : عادية

محضـــر

اجتماع المجلس الجماعي لمدينة الخميسات في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر
الجلسة الثانية المنعقدة بتـاريخ 21 أكتوبر 2021 .

الورقـة الحافظـة

عقد المجلس الجماعي لمدينة الخميسات اجتماعه في إطـار الدورة العادية لشهر أكتوبر في جلسته الثانية بتاريخ 21 أكتوبر 2021 على الساعة العاشرة وعشرون دقيقة صباحا بمقر الجماعة تحت الرئـاسة الفعليـة للسيد حسن ميسور رئيس المجلس الجماعي وحضور السيد قائد الملحقة الإدارية الثانية .

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 35
- عدد الأعضاء الحاضرين 32 و هم السيدات و السادة :

1. حسن ميسور : رئيس المجلس الجماعي
2. سعيد منصوري : النائب الأول للرئيس
3. زهير علوي يزيدي : النائب الثاني للرئيس
4. أحمد بلغازي : النائب الثالث للرئيس
5. مصطفى نوحي : النائب الرابع للرئيس
6. أحمد أرشمال : النائب الخامس للرئيس
7. ربيعة بوجة : النائب السادس للرئيس
8. هدى المسعودي : النائب السابع للرئيس
9. فؤاد لعتريس : كاتب المجلس
10. أمينة سعيدي :نائب كاتب المجلس
11. الحسين الجامعي : مستشار
12. خالد بروزيين :مستشار
13. بوجمعة بولعياض : مستشار
14. طه بلكوح : مستشار
15. مريمة حمو زين : مستشارة

16. نيلى الأحمادي : مستشارة
17. الطاهر أحيزون : مستشار
18. عبد العزيز صديقي : مستشار
19. أحمد بوشيخي : مستشار
20. أمينة زنيبر : مستشارة
21. خالد أرحو : مستشار
22. بشرى العكوري : مستشارة
23. محمد حدوتي : مستشار
24. نور الدين خرماز : مستشار
25. حنان صباح : مستشارة
26. عبد الرزاق مهتدي : مستشار
27. ليلى كريني : مستشارة
28. حسناء الحاجي : مستشارة
29. إلهام دهبي : مستشارة
30. نزهة بلقياس : مستشارة
31. مراد بوعلام : مستشار
32. محمد السباعي : مستشار

***عدد العضوات والأعضاء الغائبين 03 (ثلاثة) وهم السيدة والسادة :**

1. العزيزة بويسحاق : مستشارة
2. عبد السلام البويرماني : مستشار
3. توفيق بوشعرة : مستشار

*** المناصب الشاغرة :لا أحد**

- حضر من المصالح الجماعية السادة :

1. حاكم بويسحاق : مدير المصالح الجماعية
2. يوسف متل : رئيس قسم الشؤون الإدارية والقانونية
3. بنحمد الدحماني : رئيس قسم الشؤون المالية
4. ليلى آيت الهواري : رئيسة مصلحة الموارد المالية
5. سعاد الأمغاري : رئيسة مصلحة الميزانية والمحاسبة
6. حسن البرطيع : شسيع المداخيل
7. سعاد عباز : رئيسة مكتب شؤون المجلس واللجان
8. نور الدين بعقيلي : رئيس مكتب الممتلكات
9. سهام باديش :مكتب شؤون المجلس واللجان

- حضر من المصالح الباشوية السادة:

- المعطي أوجدو
- رشيدة سكري

الجلسة الثانية ويتكون جدول أعمالها من النقط التالية:

1- استكمال النقطة الأولى المتعلقة بتكوين اللجان الدائمة لمجلس جماعة الخميسات

2- استكمال النقطة الثانية المتعلقة بانتخاب رؤساء اللجان الدائمة ونوابهم .

3- إجراء بعض التحويلات

4- الدراسة والتصويت على مشروع ميزانية مجلس جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2022 .

استكمال النقطة الأولى
تكوين اللجان الدائمة لمجلس جماعة الخميسات

نقطـة نظـام

السيد طه بلكوح :

طبقا لأحكام الفصل 145 من الدستور وطبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل بعمل الولاة والعمال باسم الحكومة على تأمين تطبيق القانون وتنفيذ النصوص التنظيمية للحكومة ومقرراتها من خلال وظائف التنسيق والمساندة والاقتراح .

وقد تم انتخاب رئيس المجلس الجماعي للخميسات ونوابه وكاتب المجلس ونائبه يوم 17 /2021/9 فقرر رئيس المجلس عقد دورة استثنائية بطلب من السيد عامل إقليم الخميسات يوم 27 /2021/9 لمناقشة نقطة فريدة : المصادقة على النظام الداخلي للمجلس وذلك بناء على دورية السيد وزير تحت رقم 15146 بيوم 2021/09/15 وهذا ما تم بالفعل في احترام تام للقانون التنظيمي 113.14 .

فطبقا للمادة 37 من القانون التنظيمي 113.14 : يدخل النظام الداخلي حيز التنفيذ بعد انصرام أجل 8 أيام من توصل العامل بالمقرر دون التعرض عليه ... وتعتبر مقتضيات النظام الداخلي ملزمة لأعضاء المجلس باعتبار أن الدورة الاستثنائية كانت يوم 2021/9/28.

وإذا افترضنا أن السيد العامل بلغ في نفس اليوم ولم يتعرض فإن أجل ثمانية أيام يكون يوم 10/07 /2021لدخول النظام الداخلي حيز التنفيذ .

وطبقا للمادة 33 من القانون التنظيمي تحدد المدة الزمنية للجلسات وتوقيتها في النظام الداخلي للمجلس .

وطبقا للمادة 25 منه يحدد النظام الداخلي عدد اللجان الدائمة وتسميتها ، غرضها وكيفية تأليفها .

وتماشيا مع المذكرة الوزارية رقم 15146 بتاريخ 24 /2021/9 والتي يدعو من خلالها السيد وزير الداخلية السادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات إلى التنسيق مع رؤساء الجماعات من أجل العمل على عقد دورات استثنائية وذلك للتداول في المصادقة على النظام الداخلي وإحداث اللجان الدائمة واعتماد الميزانية طبقا للمواد 25 -32 -185 من القانون التنظيمي 113.14 وذلك لأنه يتعذر انعقاد دورة أكتوبر العادية وفقا للإجراءات والآجال والمساطر القانونية .

فإننا تفاجئنا أن السيد رئيس المجلس الجماعي للخميسات قرر يوم 32 /2021/9 (قبل حتى انعقاد الدورة الاستثنائية للمصادقة على النظام الداخلي المحدد لجداول العمال والمدد الزمنية للجلسات وكيفية تكوين اللجان بمافيها لجنة المالية والميزانية) عقد دورة عادية يوم الخميس 2021/10/07 وذلك طبقا للمادة 33 من القانون التنظيمي 113.14 دونما احترام المذكرة الوزارية السالفة الذكر والتي تنص على عقد دورة استثنائية .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار رغبة السيد الرئيس في عقد دورة عادية فكان من المفروض عليه احترام المادة 38 من القانون التنظيمي 113.14 حيث يبلغ رئيس المجلس جدول أعمال الدورة العادية إلى عامل العمالة أو الإقليم عشرين يوما على الأقل قبل تاريخ انعقاد الدورة .
وإذا أخذنا كذلك بعين الاعتبار فرضا أن تاريخ انصرام 8 أيام على المصادقة على القانون الداخلي هو يوم 2021/10/7 فإنه كان من المفروض عقد دورة أكتوبر العادية يوم 27 /2021/10 وليس 2021/10/7 .
وبما أن مقتضيات القانون الداخلي ملزمة للجميع فكان على رئيس الجماعة الالتزام بالمادة 10 من النظام الداخلي : (إذا تعذر لأي سبب من الأسباب عقد دورة من الدورات العادية داخل الأجل المحدد لها قانونيا يعقد المجلس دورة استثنائية لدراسة النقط المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة العادية حسب أهميتها وطابعها الاستعجالي ، في حين يمكن إدراج باقي النقط في أقرب دورة يعقدها المجلس
في الأخير وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي 113.14 فإن كان يرغب رئيس الجماعة في عقد دورة عادية لشهر أكتوبر طبقا للمادة 33 كما جاء في دعوته لنا كمستشارين في حضور الدورة فكان عليه أن يعقدها يوم 27 /2021/10 مع إمكانية تمديد 15 يوما وذلك في احترام الآجال القانونية .
أما وإن كان يرغب في عقد دورة استثنائية وذلك طبقا للقانون التنظيمي ولدورية السيد وزير الداخلية لكان بإمكانه أن يدعو لدورة استثنائية وذلك طبقا للمادتين 36 و37 من القانون التنظيمي 113.14 مع إمكانية تمديد 7 أيام فقط .
ولكل هذه الأسباب تطبيق القانون وإلغاء هذه الدورة كل ما ترتب وما سيترتب عنها من مقررات مع احتفاظي بحقي في الطعن بالمحكمة الإدارية بالرباط .

السيد الرئيس :

أعتقد أن انعقاد الدورة العادية لشهر أكتوبر تم في إطار القانون باحترام آجال تسلم السادة الأعضاء لملف الدورة كما أن السلطة الإقليمية بعد توصلها بجدول أعمال الدورة، لم تبد أي اعتراض على انعقادها ولا داعي للخوض في مثل هذه الشكليات لأن الأهم هو الانكباب على تحقيق انتظارات الساكنة . أما بخصوص عقد الدورة الاستثنائية للمصادقة على النظام الداخلي فهي قد تمت بناء على طلب من السيد العامل تبعا للدورية الوزارية .

عرض الرئيس :

بداية أذكر السادة الأعضاء أنه لم يتم استكمال تكوين لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات ولم يتم انتخاب رئيسها ونائبه نظرا لعدم استيفاء طلبات الترشيح لعدد أعضاء اللجنة في الجلسة الأولى . لذا أطلب من السيدات والسادة الأعضاء تقديم طلبات الترشيح لاستكمال عضوية اللجنة التي تشكلت في الجلسة الأولى من ثلاثة أعضاء فقط وهم مريمة حمو زين وأمينة زنيبر وأحمد البوشيخي .

المناقشة :

السيد خالد أرحو :

قبل الشروع في استكمال تكوين اللجان الدائمة ألتمس من السيد الرئيس تمكيننا من محضر الدورة الاستثنائية للاطلاع عليه للتأكد من مدى احترام التعديلات التي تمت الموافقة عليها لأننا بعد تصفحنا للنظام الداخلي لاحظنا أن بعض التعديلات لم تضمن بالنص . أما بخصوص ما أثاره السيد طه بلكوح فهو يدخل في إطار النقاش القانوني ويستدعي المناقشة الموضوعية بكل أريحية من أجل تحقيق الشرعية القانونية في أعمال المجلس .

السيد الرئيس :

عند انتهاء أشغال الدورة سيتوصل السادة الأعضاء بمحضر الدورة الاستثنائية . أما بخصوص استكمال تكوين لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات و نظرا لانتماء الأعضاء الحاضرين للجان الدائمة التي تم تشكيلها وحيث أنه تم تسجيل غياب عضوين عن حضور هذه الدورة فإن الأمر يستدعي تأجيل استكمال تكوين هذه اللجنة إلى دورة لاحقة .

السيدة ربيعة بوجة :

أعتقد أنه ليس هناك أي داع للتأجيل مادامت المادة 56 من النظام الداخلي تنص على أنه يتعين على كل عضو في المجلس الانتماء إلى إحدى لجنه الدائمة ، وان المتغيبين لا يمكنهم الالتحاق باللجان الأخرى بحكم أنها استوفت عدد أعضائها إذ لم يتبق لهم سوى عضوية لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات . فبحكم هذه المعطيات يعتبر الأعضاء المتغيبين أعضاء بهذه اللجنة بقوة القانون لذا ألتمس من المجلس عدم تأجيل هذه النقطة بتطبيق مقتضيات المادة 56 .

السيد طه بلكوح :

إلزامية العضوية باللجنة هو أمر غير ممكن لكون المادة 56 من النظام الداخلي تنص على عبارة يتعين وليس عبارة يجب بحيث أن عبارة يتعين لا تفيد الإلزامية والوجوب وهذا ما قضت به الأحكام القضائية في منطوق ومفهوم عبارة يتعين .

وإجبارية عضوية المتغيبين باللجنة فهي غير ممكنة وأنا حاضر ولم أترشح لعضوية اللجنة ولا يمكن أن أجبر على عضوية هذه اللجنة وحتى إن ترشحت لعضويتها لن يستكمل تكوينها لأن النظام الداخلي تم التنصيص فيه على سبعة أعضاء وخمسة أعضاء كحد أدنى ، والذي كان سيحل هذا الإشكال هو التوافق الذي دعوت إليه في الجلسة الأولى غير أنكم السيد الرئيس فضلتم منطق المغالبة بعيدا عن منطق الديمقراطية التشاركية المنتجة .

السيد خالد أرحو :

حرية الاختيار هي حق دستوري لا يمكن للقوانين مهما سمت أن تصادره غير أنه يمكن الخروج من هذا الإشكال إذا ما عدنا إلى تفعيل المادة 110 و111 من النظام الداخلي لإجراء تعديل في تحديد عدد أعضاء اللجان الدائمة .

السيدة ربيعة بوجة :

تفاعلا مع رأي السيد خالد أرحو فإن تعديل النظام الداخلي بناء على المادة 110 هو مشروط بتنافي مواد النظام الداخلي لمقتضيات القانون 113.14. وإشكال استكمال تكوين اللجنة الدائمة ليس منافيا للقانون ولا يستدعي تعديل القانون التنظيمي.

أما منطق المغالبة الذي كان حاضرا في الجلسة السابقة هو إفراز للتدافع السياسي عند انتخاب المكتب المسير وينبغي تجاوزه حاليا لنشتغل كأغلبية ومعارضة في جو من التفاعل السياسي يروم خدمة ساكنة المدينة ويؤسس لعمل جماعي جاد ومنتج .

السيد محمد حدوتي :

شخصيا ألتمس تأجيل تكوين لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات إلى حين استيفاء الشرط القانوني الشكلي حتى لا نستنفذ الوقت المخصص للجلسة التي سنناقش فيها نقطة أساسية ومهمة وهي مشروع الميزانية .

السيد الرئيس :

خلاصة المداخلات هو أننا سنؤجل تكوين لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات إلى دورة لاحقة ، وأقترح أن تكون دورة استثنائية في أقرب وقت .

مقرر عدد 21 بتاريخ 07 و 21 أكتوبر 2021

النقطة المتعلقة بتكوين اللجان الدائمة لمجلس

جماعة الخميسات

- إن مجلس جماعة الخميسات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر خلال الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2021 والثانية المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2021،

- و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز2015) ،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بتكوين اللجان الدائمة لمجلس جماعة الخميسات ،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بأغلبية الأصوات المعبر عنها على تكوين اللجان الدائمة للمجلس والتي أسفرت على ما يلي :

1- الطاهر احيزون
2- خالد بروزيين
3- أمينة سعيدي
4- أحمد بلغازي
5- سعيد منصوري
6- حنان صباح
7- فؤاد لعتريس

لجنة المرافق العمومية والخدمات:

1- عبد العزيز صديقي
2- ليلى كريني
3- مصطفى نوحي
4- أحمد أرشمال
5- ليلى الأحمادي
6- إلهام دهبي
7- خالد أرحو

لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات :

1- مريمة حمو زين
2- أمينة زنيبر
3- أحمد البوشيخي

لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة وسياسة المدينة:

1. توفيق بوشعرة
2. زهير علوي يزيدي
3. نور الدين خرماز
4. هدى المسعودي
5. نزهة بلقياس
6. عبد الرزاق مهتدي
7. امحمد السباعي

لجنة التنمية الاقتصادية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية

1- حسناء الحاجي
2- بشرى العكوري
3- محمد حدوتي
4- ربيعة بوجة
5- بوجمعة بولعياض
6- الحسين الجامعي

يقرر مايلي:

وافق مجلس جماعة الخميسات المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر خلال جلسته الأولى المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2021 و الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2021 بأغلبية الأعضاء الحاضرين على تكوين اللجان الدائمة التالية :

لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة:

عدد أعضاء اللجنة سبعة (07) وهم السيدات والسادة:

1- الطاهر احيزون
2- خالد بروزيين
3- أمينة سعيدي
4- أحمد بلغازي
5- سعيد منصوري
6- حنان صباح
7- فؤاد لعتريس

لجنة المرافق العمومية والخدمات:

عدد أعضاء اللجنة سبعة (07) وهم السيدات والسادة:

1- عبد العزيز صديقي
2- ليلى كريني
3- مصطفى نوحي
4- أحمد أرشمال
5- ليلى الاحمادي
6- إلهام دهبي
7- خالد أورحو

لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة وسياسة المدينة:

عدد أعضائها سبعة (07) وهم السيدات والسادة:

1- توفيق بوشعرة
2- زهير علوي يزيدي
3- نور الدين خرماز
4- هدى المسعودي
5- نزهة بلقياس
6- عبد الرزاق مهتدي
7- امحمد السباعي

لجنة التنمية الاقتصادية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية :

عدد أعضائها ستة (06) وهم السيدات السادة:

1- حسناء الحاجي
2- بشرى العكوري
3- محمد حدوتي
4- ربيعة بوجة
5- بوجمعة بولعياض
6- الحسين الجامعي

لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات :

عدد أعضائها سبعة ، وانحصر عدد أعضائها في ثلاثة وهم السيدات والسيد :

1- مريمة حمو زين
2- -أمينة زنيبر
3- -أحمد البوشيخي

وقرر المجلس تأجيل استكمال تشكيلها إلى دورة لاحقة نظرا لعدم استيفاء طلبات الترشيح لعدد أعضاء لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات.

إمضاء الرئيس

إمضاء كاتب المجلس

فؤاد لعتريس

مقرر عدد 22 بتاريخ 07 و21 أكتوبر 2021
النقطـة المتعلقـة بانتخـاب رؤسـاء
اللجان الدائمة ونوابهم

- إن مجلس جماعة الخميسات المجتمع في الدورة العادية لشهر أكتوبر خلال جلسته الأولى المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2021 وجلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2021،

- و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز2015) ،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بانتخاب رؤساء اللجان الدائمة ونوابهم لمجلس جماعة الخميسات ،

- و بعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تم بها انتخاب رؤساء اللجان الدائمة ونوابهم بأغلبية الأصوات المعبر عنها والتي أسفرت على انتخاب السيد خالد بروزيين رئيسا للجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة والسيد الطاهر أحيزون نائبا ، والسيدة ليلى الكريني رئيسة للجنة المرافق العمومية والخدمات والسيدة ليلى الأحمادي نائبة ، والسيد نور الدين خرماز رئيسا للجنة التعمير والبيئة وسياسة المدينة والسيدة نزهة بلقياس نائبة ، والسيد محمد حدوتي رئيسا للجنة التنمية الاقتصادية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية والسيدة حسناء الحاجي نائبة ، وتأجيل انتخاب رئيس لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات ونائبه لعدم استكمال تكوينها.

يقرر ما يلي :

وافق مجلس جماعة الخميسات المجتمع في إطار دورته العادية لشهر أكتوبر خلال جلسته الأولى المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2021 وجلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2021 بأغلبية الأعضاء الحاضرين على انتخاب رؤساء اللجان الدائمة ونوابهم كما يلي :

لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة:
خالد بروزيين : رئيس اللجنة
الطاهر أحيزون : نائب رئيس اللجنة

لجنة المرافق العمومية والخدمات :
ليلى كريني : رئيسة اللجنة

ليلى الاحمادي : نائبة رئيسة اللجنة

لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة وسياسة المدينة:

نور الدين خرماز : رئيس اللجنة
نزهة بلقياس : نائبة رئيس اللجنة

لجنة التنمية الاقتصادية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية :

محمد حدوتي : رئيس اللجنة
حسناء الحاجي : نائبة رئيس اللجنة

وقرر تأجيل انتخاب رئيس **لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات** ونائبه إلى دورة لاحقة نظرا لعدم استكمال تكوين اللجنة.

إمضاء الرئيس

إمضاء كاتب المجلس

فـؤاد لعتريس

النقطة الثالثة

إجـراء بعض التحويـلات

عرض الرئيس :

تتعلق هذه النقطة بإجراء بعض التحويلات وتهم سد الخصاص في الاعتماد المخصص لتأدية أجور الأعوان العرضيين والاعتماد المخصص لتأدية التعويضات الخاصة عن الأعمال الشاقة والموسخة للموظفين الرسميين ، وأعطي الكلمة لرئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة ليطلع المجلس على المبالغ المحولة ودواعي التحويل .

عرض رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة :

يندرج مشروع تحويل اعتمادات التسيير ضمن صلاحيات المجلس. وهذا التحويل له ضرورة قصوى لتأدية أجور الأعوان العرضيين والتعويضات عن الأعمال الشاقة الموسخة لشهور سالفة في عهد المجلس السابق نظرا للظروف الاجتماعية لهذه الفئة من جهة ونظرا للخدمات التي يقدمونها داخل الجماعة وخارجها في مجال الحراسة والنظافة..... ، وأيضا تسوية وضعية التعويض للموظفين الرسميين الذين يمارسون الأشغال الموسخة من جهة أخرى المبلغ المراد تحويله بميزانية التسيير هو 444.217,40 درهم موزعة كالتالي:

1- 357.500,00 درهم المبلغ المحول كإضافة لمبلغ 57.992,37 المحول داخل الفصل لتأدية أجور الأعوان العرضيين للشطر الأخير .

2- 86 000 ,00 درهم كإضافة لمبلغ 75.622,32 المحول داخل الفصل وذلك لصرف بعض المتأخرات من التعويضات الخاصة عن الأعمال الشاقة والموسخة للموظفين الرسميين.

السيدعبد الرزاق مهتدي :

كثر اللغط على الأعوان العرضيين ، وحتى نقف على واقع الحال ألتمس منكم السيد الرئيس إمدادنا بقائمة أسماء الأعوان العرضيين وأماكن اشتغالهم .

السيد الرئيس :

ليس لدي أي مانع في ذلك حيث أن الأمر يهم وضعية ورثناها على المجلس السابق وأننا لم نقم بأي تشغيل إلى حدود الآن .

السيد خالد أرحو :

من أجل تكريس الشفافية فملتمس السيد عبد الرزاق مهتدي له شرعيته ، فرغم أن المجلس الحالي ليست له أي مسؤولية في هذه الوضعية وما نود معرفته هو سياق ودواعي التحويل وأهدافه حتى يتمكن السادة الأعضاء من تشخيص الوضع واتخاذ المتعين . وهذا ما آمل أن يكون في المستقبل سيما عند وضع الميزانية لنتمكن من تحديد الحاجيات والأهداف حتى يكون التشغيل داخل الجماعة منتجا ووفق الخصاص .

السيدة أمينة زنيبر :

من خلال الاطلاع على مقترح التحويلات يحز في النفس المبالغ الهزيلة المحولة والتي لا تعكس سوى هزالة الميزانية وضعف موارد الجماعة الشيء الذي يستدعي منا كمنتخبين التفكير في وضع آليات فعالة لجلب موارد كافية لتمويل برامج الجماعة .

السيدة بشرى العكوري :

من خلال الاطلاع على جدول التحويلات لدي بعض التساؤلات والملاحظات : أولا ما هي دواعي هذه التحويلات علما أن أجور العرضيين وتعويضات الأعمال الشاقة والملوثة تتم شهريا ، ثانيا تم التحويل من الفصول المذكورة بالجدول رغم أهمية بعضها ولم يتم التحويل من الفصل المخصص لتعويضات الرئيس والمستشارين ، ثالثا إن هذه التحويلات لم يتم فيها احترام مقتضيات المادتين 92 و201 من القانون التنظيمي 113.14 بحيث أن التحويل لم يكن داخل نفس الفصل وداخل نفس الباب . رابعا ما هي الأعمال الشاقة والملوثة التي يقوم بها موظفو جماعة الخميسات علما أن القانون يحددها بشكل مفصل كجمع النفايات ورش المبيدات للإشارة أن جماعة الخميسات لم تقم بتعقيم أزقة وشوارع أحياء المدينة على غرار ما تم بجل المدن المغربية .

السيد طـه بلكوح :

لدي تساؤل حول هذه التحويلات : أولا ماهي أسباب ودواعي هذا التحويل وعدم كفاية الاعتمادات المخصصة في هذه الفصول المحول إليها ، ألا ترون أن التحويل من الاعتماد المخصص من مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية واتفاقات الصلح ومن الاعتماد المخصص للتأمين عن الحريق وعن المسؤولية المدنية قد تكون له آثار سلبية على الجماعة ، أليس هناك فصول أخرى يمكن التحويل منها دون الإضرار بمصالح الجماعة ؟

السيد الرئيس :

إن التحويلات المقترحة جاءت بناء على الحاجيات الضرورية لتسديد نفقات إجبارية لفائدة الموظفين ، هذه الوضعية ورثناها من المجلس السابق ولها أسبابها ومن بين أهم هذه الأسباب ضعف موارد الجماعة سواء من منتوج الضريبة على القيمة المضافة الذي انخفض ب900 مليون عن سنة 2020 أو من انخفاض مداخيل الجبايات المحلية التي تأثرت بالجائحة أو من جراء تنفيذ الأحكام القضائية التي شكلت عبئا على الميزانية .

أما بخصوص الفصول المحول منها فهي اعتمادات متبقية لا يمكننا صرفها هذه السنة فمصاريف التأمين تسدد في بداية السنة وسنكون حريصين على تسديدها في بداية السنة المقبلة ورصدنا لها اعتمادها الضروري بمشروع الميزانية .

السيد قوّاد لعتريس :

الخوض في إكراهات ميزانية الجماعة والغوص في تفاصيلها قد يتطلب منا الوقت الكثير وقد لخصت جزءا منها برسالة قد وجهتها للرئاسة بتاريخ 2021/04/05 وأرجو منك أن تطلع عليها

للاستئناس بها ، أما بخصوص الأعوان العرضيين الذين عددهم 72 أعتقد أنه عدد كبير وراجع إلى كونهم لم تتم تسوية وضعيتهم بحيث أن عددا مهما منهم قد تجاوز 8 سنوات من الخدمة بالإدارة ولم يرسموا بأسلاك الوظيفة لذا يتعين علينا إنصافهم بفتح باب التوظيف لهم .

السيد خالد أرحو :

إجراء التحويلات نقطة ينبغي الحسم فيها قبل مناقشة ميزانية الجماعة ، وما ينبغي استخلاصه من هذه النقطة ومقترح التحويلات الذي عرض علينا هو أن نبرمج النفقات بالميزانية وفق الحاجيات وإن كان من الضروري إجراء بعض التحويلات فلا ينبغي أن تكون على حساب الحاجيات الضرورية .

السيد الرئيس :

قبل الانتقال لمناقشة مشروع الميزانية أعرض عليكم هذه التحويلات التي بين ايديكم للتصويت عليها .

مقرر عدد 23 بتاريخ 21 أكتوبر 2021

النقطة المتعلقة بإجراء بعض التحويلات

- إن المجلس الجماعي لمدينة الخميسات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر في جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2021 ،

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) ،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بإجراء بعض التحويلات ،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بأغلبية 28 عضوا وامتناع عضو واحد عن التصويت على إجراء بعض التحويلات،

يقرر مـــايـلي :

وافق المجلس الجماعي لمدينة الخميسات في إطار الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2021 (الجلسة الثانية) بأغلبية أعضائه الحاضرين على إجراء التحويلات التالية :

سطر	المشروع	البرنامج	الفصل	الباب	عنوان الميزانية	الاعتماد الأصلي	الباقي من الاعتماد الأصلي	مبلغ التحويل(-)	الاعتماد النهائي
1(	10	10	10	10	مصاريف تامين الاعضاء	20 000,00	20 000,00	20 000,00	
2(	20	10	10	10	مصاريف الإقامة والإطعام والإستقبال	50 000,00	50 000,00	20 000,00	
5:	50	10	10	10	اشتراك في شبكات الأنباء	20 000,00	20 000,00	20 000,00	
5(	50	10	10	10	اشتراك في شبكة الماء والكهرباء	80 000,00	80 000,00	20 000,00	
1'	10	30	30	10	اكتراء بنايات ادارية	100 000,00	31 000,00	31 000,00	
3(	30	20	20	10	التعويض عن الولادة	5 000,00	3 840,00	1 500,00	
3(	30	20	20	10	لباس الأعوان المستخدمين	100 000,00	1 197,76	1 000,00	
1'	10	80	80	20	شراء الكتب	30 000,00	30 000,00	30 000,00	
2(	20	10	10	30	الصيانة الاعتيادية للطرقات	1 540 000,00	129 952,00	129 000,00	
2(	20	10	10	30	صيانة منشآت الماء الصالح للشرب	87 800,00	78 800,00	75 000,00	
1(	10	20	20	30	شراء عتاد الصيانة	1 400 000,00	10 248,00	10 000,00	
					جمـــــوع المحـــول منه			- 357 500,00	

سطر	المشروع	البرنامج	الفصل	الباب	عنوان الميزانية	الاعتماد الأصلي	الباقي من الاعتماد الأصلي	مبلغ التحويل(+)	الاعتماد النهائي
14	10	20	20	10	اجور الاعوان العرضيين	1 600 000,00	57 992,37	357 500,00	1 957 500,00
					جمـــــوع المحـــول إليه		+ 357 500,00		

السطر	المشروع	البرنامج	الفصل	الباب	عنوان الميزانية	الاعتماد الأصلي	الباقي من الاعتماد الأصلي	مبلغ التحويل(-)	الاعتماد النهائي
24	20	10	10	10	مصاريف الإقامة والإطعام والإستقبال	50 000,00	30 000,00	30 000,00	
96	90	30	30	10	التأمين عن الحريق وعن المسؤولية المدنية	16 000,00	16 000,00	16 000,00	
30	20	10	10	30	منشآت صيانة الانارة العمومية	17 200,00	17 200,00	17 200,00	
44	40	30	30	10	مصاريف تأمين السيارات والآليات	250 000,00	4 054,06	4 000,00	
21	20	10	10	50	مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية واتفاقات الصلح	200 000,00	19 517,40	19 517,40	
مجمـــــــوع المحـــــول منه								86 717,40 -	

السطر	المشروع	البرنامج	الفصل	الباب	عنوان الميزانية	الاعتماد الأصلي	الباقي من الاعتماد الأصلي	مبلغ التحويل(+)	الاعتماد النهائي
24	20	20	20	10	التعويضات عن الأشغال الشاقة والموسخة	200 000,00	75 622,32	86 717,40	286 717,40
مجمـــــــوع المحـــــول إليه							86 717,40 +		

إمضاء الرئيس

إمضاء كاتب المجلس

فؤاد لعتريس

النقطة الرابعة

الدراسة والتصويت على مشروع ميزانية مجلس جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2022 .

عرض الرئيس :

ننتقل إلى النقطة الرابعة والأخيرة بجدول أعمال هذه الدورة والمتعلقة بمشروع ميزانية الجماعة برسم السنة المالية 2022 ، والذي تم إعداده من طرف المكتب المسير وبتعاون مع أطر الجماعة ودراسته خلال اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة ، وأعطي الكلمة لرئيس اللجنة لإطلاع المجلس على الخطوط العريضة للمشروع والإكراهات التي رافقت إعداده بسبب ضعف موارد الجماعة .

عرض رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة :

عقدت اللجنة المالية اجتماعا لدراسة مشروع ميزانية التسيير و التجهيز لسنة 2022 و خلصت في النهاية بالموافقة بالإجماع على المشروع الآتي:

مجموع المداخيل المقترحة حددت في مبلغ 85.913.613,01 درهم بنمو نسبته 0,2 % مقارنة مع سنة 2021 أما الجانب الخاص بتقديرات المصاريف فكان في حدود مبلغ 85.913.613,01 درهم بنسبة 0,2 %مقارنة مع نفس سنة.

اما الفائض التقديري فكان في حدود 262.079,74 درهم خصص لتأدية رأس مال الدين

ميزانية التسيير

1 : /القسم الأول المداخيل

الباب:10 _ مجال الإدارة العامة

مجموع مداخيل هذا الباب حددت في مبلغ 45.116.500,00 درهم ممثلة بذلك نسبة 52,5% من مجموع المداخيل المقترحة بالميزانية . الأهم منها مصدره حصة الجماعة من الضريبة على القيمة المضافة المقدرة ب 44.339.000,00 درهم بنسب 98,27 % من مجموع المداخيل المقترحة بهذا الباب.و بنسبة 51,60 % من مجموع المداخيل المقترحة بالميزانية.

الباب :20_ مجال الشؤون الاجتماعية

مجموع المداخيل المقترحة بهذا الباب حددت في مبلغ 267.600,00 درهم بنسبة 0,31 % من مجموع المداخيل المقترحة بالميزانية أهمها الرسم المفروض على استغلال المسابح ب 200.000,00 درهم.

الباب:30 _ مجال الشؤون التقنية

المداخيل المقترحة بهذا الباب كانت في حدود22.557.600,00 درهم ممثلة بذلك نسبة 26,25% من مجموع المداخيل المقترحة بالميزانية . الأهم منها يأتي من ضريبة الخدمات الجماعية بما قدره 10.600.000,00درهم ممثلة نسبة 12,33% من مجموع المداخيل المقترحة بالميزانية. و نسبة 46,99 % من مجموع مدا خيل هذا الباب.

الباب : 40 _مجال الشؤون الاقتصادية

المداخيل المقترحة بهذا الباب حددت في مبلغ 13.669.913,01درهم ممثلة بذلك نسبة 15,91% من مجموع المداخيل المقترحة الأهم منها مصدره الرسم المهني بما قدره 4.800.000,00 درهم ممثلة بذلك نسبة 5,58 % مع مجموع المداخيل المقترحة بالميزانية.

و نسبة 35,11% من مجموع المداخيل المقترحة بهذا الباب

الباب : 50- مجال الدعم

مجموع المداخيل المقترحة بهذا الباب سوف تصل إلى ما قدره 4.302.000,00 درهم و تمثل نسبة 5 %من مجموع المداخيل المقترحة بالميزانية . الأهم منها مصدره منتوج فائدة الأموال المودعة بالخزينة بما قدره 800.000 ,00 درهم ممثلة بدلك نسبة 18,59% من المداخيل المقترحة

بالميزانية ومداخيل مختلفة وطارئة بما قدره 3.500.000 ,00 بنسبة 81,35 %من مجموع مدا خيل هذا الباب.

و بهذه التقديرات يمكن تلخيص المداخيل على الشكل الآتي:

- الضريبة على القيمة المضافة 44.339.000 ,00 درهم : بنسبة 51,60 % من مجموع المداخيل المقترحة
- الضرائب و الرسوم المحولة 28.872.409,01 درهم بنسبة 33,06 % من مجموع المداخيل المقترحة
- الموارد الذاتية للجماعة 12.702.204,00- درهم بنسبة 14,78% من مجموع المداخيل المقترحة

/القسم الثاني المصاريف

فعند المناقشة تم استحضار مبدأ الصدقية في وضع تقديرات نفقات التسيير بحيث ارتكزت كلها على أساس العقلنة والترشيد لضمان استمرارية المرافق وجودة الخدمات المقدمة للساكنة.

الباب 10:الإدارة العامة

مجموع المصاريف المقترحة لهدا الباب حددت في مبلغ 48.620.233,27 درهم ممثلة بدلك نسبة 56,59% من مجموع المصاريف المقترحة بالميزانية . الأهم من هذه المصاريف خصص لأجور الموظفين و تعويضاتهم بما قدره 35.000.000,00 درهم ممثلة بذلك نسب 40,73 % من مجموع المصاريف المقترحة بالميزانية و بنسبة 71,98 % من مجموع مصاريف هذا الباب

الباب 20:المجال الاجتماعي

مجموع المصاريف المقترحة لهدا الباب 1.810.000,00 درهم ممثلة بدلك نسبة 2,10 % من مجموع المصاريف المقترحة بالميزانية . أهم المصاريف المقترحة بهذا الباب خصص كدعم للجمعيات بما قدره 1.100.000,00.درهم ممثلة نسبة 1,28% من المصاريف المقترحة بالميزانية و نسبة 60,77 % من مجموع المصاريف المقترحة بهذا الباب.

الباب 30: مجال الشؤون التقنية

المصاريف المقترحة بهذا الباب كانت في حدود 11.030.000,00 درهم ممثلة بدلك نسبة 12,83

% من مجموع المصاريف المقترحة. القسط الأهم منها خصص لمستحقات استهلاك الماء و الكهرباء العمومي بما قدره7.400.000,00 درهم ممثلا بدلك نسبة 8,61 % من مجموع المصاريف المقترحة بالميزانية .و نسبة 67,08 %من مجموع مصاريف هدا الباب.

الباب 50 : مجال الدعم

مجموع المصاريف المقترحة لهدا الباب قدرت ب 24.191.300 ,00 درهم ممثلة بذلك نسبة من مجموع المصاريف المقترحة بالميزانية 28,15 % الأهم منها خصص لفائدة التدبير المفوض لقطاع النظافة بما قدره 19.000.000 ,00 درهم .ممثلة بدلك نسبة 22,11 % من مجموع المصاريف المقترحة بالميزانية و نسبة % 78,54 من مجموع المصاريف المقترحة بهذا الباب.

و كذلك برمجة مبلغ 3.500.000,00 درهم لتنفيذ بعض الأحكام المترتبة ضد جماعة الخميسات والتي لم يتم تنفيذها ' ويأتي هذا الإجراء تنفيذا لمقتضيات المادة 181 من القانون التنظيمي 14.113 المتعلق بالجماعات التي تنص على إجبارية النفقات المتعلقة بتنفيذ القرارات والأحكام القضائية الصادرة ضد الجماعة، وهوما يكرس مصداقية الجماعة وحرصها على تنفيذ المواد القانونية في علاقتها مع المرتفقين والمتقاضين وعموم المواطنين.

و بهذه النتائج يمكن تلخيص تقديرات المصاريف كالتالي:

المصاريف القارة:

- تعويضات مكتب المجلس : 487.200,00 درهم
- أجور الموظفين و تعويضاتهم : 35.000.000,00 درهم.
- الاكرية : 200.000,00 درهم
- التدبير المفوض لقطاع النظافة : 19.000.000,00 درهم
- تأدية فوائد القروض : 40.033,27 درهم
- استهلاك الما ء و الكهرباء العمومي : 7.400.000,00 درهم
- التأمينات 107.500,00 درهم
- دفعات لفائدة جمعيات و مؤسسات عمومية (الاتفاقيات) 2.958.800 ,00 درهم

المجموع : 65.193.533,27 درهم ممثلة بذلك نسبة **75,88 %**من مجموع المصاريف المقترحة بالميزانية

الباب 60 : مجال اندماج النتائج

مجموع المصاريف المقترحة لهدا الباب قدرت ب262.079,74 درهم ممثلة دفعات الفائض للجزء الثاني من الميزانية يرصد هذا الفائض التقديري للسنة المالية 2022 في مدا خيل و مصاريف الجزء الثاني من الميزانية و هي كما يلي:

ميزانية التجهيز

1/ المداخيل القسم الأول

مجموع المداخيل المقترحة تقدر ب 262.079,74 **درهم** (الفائض التقديري.)

2 /**المصاريف: القسم الثاني**

ويبرمج في مصاريف التجهيز

تأدية رأس مال القروض :.262.079,74 **درهم**

المجموع 262.079,74 درهم

المناقشة :

قبل فتح باب التدخلات استعرض السيد الرئيس النفقات الملتزم بها بالميزانية أو اللازم أداؤها كانتداب محاميين ومفوض قضائي واتفاقيات الشراكة مع الجمعيات الاجتماعية والأندية الرياضية وجدول المبالغ المحكوم بها ضد الجماعة لفائدة بعض الأشخاص الذاتيين والمعنويين .

السيد عبد الرزاق مهتدي :

أود في البداية تحديد منهجية مناقشة الميزانية هل ستنصب على العرض الذي قدمه رئيس اللجنة أم على المشروع برمته أو كل شق على حدة بابا بابا .

السيد الرئيس :

أعتقد أن النقاش ينبغي أن يتركز حول شق النفقات باعتباره يحدد أولويات الجماعة وبإمكان السادة الأعضاء أن يقدموا مقترحات تعديلية يمكن تبنيها إذا ما كانت مقنعة وتنسجم مع توجهات المجلس في حين أن شق المداخيل قد لا يتطلب منا نقاشا مستفيضا باعتبار أن الاعتمادات المدرجة بفصول الميزانية تنجز بناء على قاعدة 33 أي مداخيل سنتين وتسعة أشهر الأخيرة .

السيدة بشرى العكوري :

سأتناول شق المداخيل وأتفهم ضعف موارد الجماعة غير أننا مطالبون اليوم لبذل الجهد من اجل ضخ موارد إضافية بميزانية الجماعة وفي هذا الصدد لدي بعض المقترحات كاستثمار المركب الثقافي بغابة المقاومة بإقامة العروض والمعارض الفنية و منتزه ثالث مارس بإعادة تهيئته بتوفير فضاءات للترفيه وكذا إعادة تأهيل المسبح الكبير وتجهيزه بفضاءات ترفيهية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى أسجل عدم رصد أي اعتماد في بعض الفصول رغم أن الجماعة تستخلصها أو قد تستخلصها كوجيبات البيع بالساحات العمومية ووجيبات مقبوضة من أسواق البهائم وواجبات منتوج الحمامات والرشاشات . كما أدعو المجلس إلى تشجيع الاستثمار بالمدينة لجلب مستثمرين بإمكانهم أن يضخوا موارد إضافية بميزانية الجماعة .

السيد الرئيس :

جوابا على مداخلة السيدة بشرى العكوري فإن مقترح جلب موارد من أنشطة المركب الثقافي هو غير ممكن لكونه ليس ملكا للجماعة ، وحول إعادة تهيئة منتزه ثالث مارس فهذا أمر سنسعى إلى تنفيذه مع الإبقاء على مجانية الولوج لكون المرتادين من الطبقات المحدودة الدخل والسعي إلى رفع موارد الميزانية يجب أن ينصب حول التحصيل سواء ما يتعلق بالباقي استخلاصه الذي يناهز 10 ملايير ، أو ما يتعلق بأكرية الأملاك الجماعية المتراكمة لسنوات .

أما بخصوص المسبح البلدي أشاطرك الرأي في ضرورة إعادة تأهيله وتجهيزه ليكون جاهزا للاستغلال باعتباره المتنفس الوحيد بالمدينة خلال فصل الصيف ، غير أن ما ينبغي إنجازه كذلك هو تسوية وضعية العقار بأداء الجماعة للأملاك المخزنية ثمن الأرض المحدد في 200 درهم للمتر المربع .

السيد محمد حدوتي :

في اعتقادي الوقوف عند مناقشة إكراهات وهزالة ميزانية الجماعة ما هو إلا تحصيل حاصل . والمفروض علينا كأعضاء هذا المجلس وأبناء هذه المدينة و لنا غيرة عليها البحث عن ممكنات التطوير والتي أظن أن لها مدخلين :

- المدخل الأساسي هو تطوير المداخيل بما فيها استخلاص ما بذمة الملزمين بأداء مستحقات الجماعة وكذلك ترشيد النفقات .
- مدخل أخر وهو استغلال المادة 130 من القانون التنظيمي الذي يعطي للمجلس إمكانية تأسيس شركة لتدبير مجموعة من المرافق كمواقف السيارات و تدبير مرفق المسبح ، هذه الإمكانية ستسمح بتطوير مداخيل الجماعة لذا أطلب دراسة هذه الفكرة وتعميق مناقشتها من أجل خلق مناصب الشغل وتشجيع الاستثمار.

كما يجب التعامل مع الميزانية بمرونة عند تنفيذ برنامج عمل الجماعة سيما في البرامج التي لا تتطلب اعتمادات كبيرة ولها وقع فعال في الإجابة عن انتظارات الساكنة وتطوير المرفق الإداري وتجويد خدماته.

السيد خالد أرحو :

تعد محطة إعداد ميزانية الجماعة مناسبة لتنزيل رؤية المجلس واختياراته التدبيرية والتنموية فالمنهجية التي اعتمدناها اليوم في إعداد مشروع الميزانية غير سليمة لكون عرض رئيس لجنة المالية ووثائق الميزانية خالية من المعطيات الضرورية التي تمكن السادة الأعضاء من مناقشة المشروع وفق الأهداف المتوخاة والإكراهات التي تحكمت في بنية الميزانية . إذ كان من الأولى أن يقدم لنا عرضا متكاملا يتضمن الشق السياسي على ضوء المعطيات المالية في توازن بين المداخيل والنفقات ، كما كان بالإمكان أن يتم إعداد مشروع الميزانية وفق مقاربة تشاركية بين جميع مكونات المجلس لذا يصعب علي مناقشة تفاصيل الميزانية سيما في شق النفقات المثقلة بالنفقات الإلزامية

والتي لا تتيح إلا هامشا ضيقا في رصد الاعتمادات للخيارات والأولويات الممكنة ، غير أنني سأحاول مناقشة شق المداخيل في ارتباط مع تنمية موارد الميزانية من خلال استغلال مرافق الجماعة ومقومات المدينة الاقتصادية ، الطبيعية ، الثقافية والفنية . فأول ما ينبغي القيام به هو تقييم تدبير المرافق الجماعية كالمحطة الطرقية ، سوق الجملة للخضر والفواكه والمجازر الجماعية وفي نظري أن هذا التدبير غير مجدي لأنه يفوت على الجماعة موارد مهمة إضافة إلى أن هناك بعض التجاوزات في التعشير سيما سوق الجملة ، لذا أقترح دراسة إمكانية مراجعة هذا النمط من التدبير .

أما بخصوص مرفق منتزه ثالث مارس ، غابة المقاومة والمسبح البلدي فينبغي الاستثمار فيهما لأنهما فضاءات واعدة ترتادها الساكنة لذا أقترح الاستثمار فيهما بخلق مناصب للشغل تذر الدخل على الجماعة وعلى فئة من الشباب العاطل عن طريق منحهم رخص الاستغلال وذلك من خلال إبرام شراكات مع بعض الفاعلين المحليين في إطار رؤية تنموية ، ثقافية ورياضية تروم استغلال هذه المرافق في أبعد مدى .

هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك إمكانية لتنمية موارد الجماعة من خلال الاشتغال على هوية المدينة ومقوماتها الاقتصادية والتراثية من خلال خلق فضاء للمعارض بعيدا عن إقامتها عشوائيا داخل فضاءات المدينة واستغلال منتزه ثالث مارس والمسبح البلدي والمركب الثقافي لإقامة المهرجانات الثقافية والفنية لاستغلال الطاقات التي تزخر بها المدينة كالفرق الموسيقية ، الفولكلورية والمسرحية .

أما فيما يرتبط باستغلال ملاعب القرب فهناك بعض التجاوزات حسب ما يروج في مواقع التواصل الاجتماعي وفي أوساط شباب المدينة أن هناك جمعية تستخلص واجبات إقامة المباريات وهذا أمر مخالف للقانون لكون قانون الجمعيات يمنع تحصيل مداخيل نفعية والأدهى من ذلك هو أن هذه الملاعب في ملكية الجماعة كملعب ثالث مارس .

وفي الختام ألتمس من السيد الرئيس عند إعداد الميزانية المقبلة أن يتم الإعداد وفق مقاربة تشاركية بالانفتاح على جميع مكونات المجلس أغلبية ومعارضة وعلى المجتمع المدني من خلال عقد يوم دراسي تنبثق عنه خلاصات تترجم في مشروع الميزانية وهذا من شأنه أن يكرس التواصل مع الساكنة .

السيد الرئيس :

أعتقد أن جميع السادة الأعضاء سيوافقونك الرأي في كثير مما أشرت إليه بمداخلتك ، فإعداد الميزانية تم في ظروف مستعجلة تحت ضغط الآجال القانونية وتداعيات انتخاب المكتب المسير . فمشروع الميزانية تم إعداده تحت إكراهات تداعيات الجائحة التي كان لها أثر في انخفاض المداخيل أمام ارتفاع النفقات الإجبارية كأجور الموظفين وتنفيذ الأحكام القضائية لفائدة بعضهم وتسديد مستحقات التدبير المفوض لقطاع النظافة لفائدة شركتي SOS وأوزون

ولا أخفيكم سرا بأن الخصاص كبير في توفير شروط ملائمة للتدبير اليومي ، بحيث أن هناك بعض البنايات الإدارية تحتاج إلى إصلاحات وترميمات وإلى تجهيزات تمكن العاملين من الاشتغال في ظروف عادية وملائمة . وعند إعداد الميزانية المقبلة سنسعى إلى تبني مبدأ المقاربة التشاركية

لإعداد الميزانية بإقامة يوم دراسي نشخص فيه مكامن القوة والضعف ونبرمج الاحتياجات حسب الأولويات سواء في التدبير أو تقديم الخدمات وإنجاز المشاريع التنموية .

السيدة ربيعة بـوجـة :

من خلال تتبع مداخلات السادة الأعضاء وبإمعان كبير أجدها قد لامست الكثير من القضايا ، غير أنني سجلت الملاحظات بحيث لا ينبغي أن نشتغل بمنطق الأغلبية والمعارضة فنحن كمجلس منتخب ينبغي أن نعمل كفريق واحد من خلال التوافق على الرؤى والتصورات في إعداد برنامج عمل الجماعة بتشارك مع فعاليات المجتمع المحلي للاستماع الى هموم وحاجيات الساكنة قصد خلق جسور التواصل وبناء الثقة في العمل الجماعي من خلال وضع برنامج عمل جماعي واقعي يستجيب لانتظارات الساكنة وفق الإمكانيات المتاحة والممكن توفيرها.

فالأفكار و المقترحات التي وردت في مداخلة السيد خالد ارحو سياقها أن تثار عند مناقشة برنامج عمل الجماعة وليس في التداول حول مشروع الميزانية . وأثمن مقترح السيد محمد حدوتي في تدبير المرافق الجماعية عن طريق خلق شراكة التنمية المحلية والذي سيغنينا عن إهدار الوقت والجهد في التدبير المباشر للمرافق الجماعية وهذا المقترح سبق لي أن أثرته في الولاية السابقة لكن للأسف الشديد لم يؤخذ به.

والكل يعلم أن موارد ميزانية الجماعة محدودة أمام حاجيات ومتطلبات الساكنة سيما ساكنة الأحياء الهامشية الناقصة التجهيز التي تم إلحاقها بالمدار الحضري خلال التقطيع الانتخابي لسنة 2009 ، الشيء الذي يدعونا إلى الترافع من أجل سد هذا العجز الذي يشكل إكراها أساسيا في إعداد الميزانية وبرنامج عمل الجماعة.

السيد عبد الرزاق مهتدي :

عطفا على مداخلة السيد خالد أرحو فإني أرى أن تفويت تدبير مرفق سوق الجملة للخضر والفواكه لفائدة الخواص له انعكاسات سلبية سواء على مداخيل الجماعة من التعشير أو على علاقة الباعة بالأشخاص الذين يقومون باستخلاص الواجبات والتي تعرف توترات ونزاعات حول ازدواجية التعشير بخصوص البضائع الغير متوفرة بالسوق المحلية .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الغوص في تفاصيل الميزانية يضعنا أمام صعوبة في فهم بعض مضامينها في غياب عرض توضيحي مفصل يسلط الضوء على كل ما من شأنه أن يعيق استيعاب مضامين وفصول الميزانية ، فعلى سبيل المثال الفصل المتعلق بالمداخيل الطارئة وغير المتوقعة برمجتم فيه اعتمادا معينا لا ندري على أي أساس تمت هذه البرمجة وما هي طبيعة وأساس هذه المداخيل وكيف تم تحديدها ؟

السيدة بشرى العكوري :

بخصوص مواقف السيارات فإن المواطنين يتعرضون إلى مضايقات من طرف بعض الأشخاص الذين يطالبونهم بالأداء مع العلم أن هذه الأماكن لا تدخل ضمن مواقف السيارات لذا ينبغي الضرب على أيديهم بتطبيق القانون .

السيد الرئيس :

هذا المشكل مطروح على المستوى الوطني وسنسعى إلى القضاء عليه بتعاون مع السلطة الإقليمية والمحلية وكذا من خلال إدخال مجموعة من الشوارع والأماكن ضمن صفقة تفويت استغلال مواقف السيارات لأن الاستغلال الحالي مقتصر فقط على شارع ابن سينا وشارع محمد الخامس .

السيد بوجمعة بولعياض :

الشركة المستغلة لشارع ابن سينا تتجاوز القانون بفرضها الأداء في أماكن لا تدخل ضمن مواقف السيارات بذات الشارع وكذا خارج الأوقات المرخص بها .

السيدة مريمة حمو زين :

في البداية أشير إلى أنه لو تم إشراك المعارضة في اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لأغنانا ذلك عن طرح مجموعة من التساؤلات والاستفسارات والملاحظات ، وقبل الشروع في مناقشة فصول الميزانية في شق النفقات فإنني أسجل بأسف شديد ارتفاع الباقي استخلاصه الذي ناهز 10 ملايير سنتيم وهذا مبلغ مهم ينبغي العمل على استخلاصه سيما من المدينين بمبالغ كبيرة كالمنعشين العقاريين وبعض الشركات والأفراد وهذا من شأنه أن ينعش المداخيل ويمكننا بالتالي من الإنفاق في تنفيذ برامج الجماعة .

أما بخصوص النفقات فلدي بعض الاستفسارات والملاحظات حول :

- الاعتماد المخصص للندوات والمناظرات تم رصد 20 مليون سنتيم علما أن هذه السنة لم يتم تنظيم أي ندوة أو مناظرة إذ كان من الأولى أن يخصص لفائدة الجمعيات النشيطة .
- الاعتماد المخصص للرواتب والتعويضات القارة للموظفين لدي استفسار حول المبلغ المرصود بالمشروع مقارنة مع المبلغ المرصود برسم سنة 2021 ، بحيث ألاحظ أن مبلغ الأجور يفوق المساهمة في الصندوق المغربي للتقاعد .
- الاعتماد المخصص لاكتراء البنايات الإدارية والاعتماد المخصص لاكتراء الآليات نريد معرفة ما هي هذه الإدارات المستفيدة وما هي هذه الآليات ؟
- الاعتماد المخصص للصيانة والمحافظة على البنايات الإدارية غير كاف لأن جل الملحقات الإدارية والمرافق الجماعية تحتاج إلى إصلاحات وترميمات .
- اعتماد 15 ألف درهم المرصود لشراء العتاد المكتبي غير كافي .
- الاعتماد المخصص للأبحاث وللأتعاب نريد معرفة طبيعة هذه الأتعاب ومن المستفيد منها ؟
- الاعتماد المخصص للجمعيات الإنسانية و جمعيات الأعمال الاجتماعية للموظفين يبقى ضعيفا سيما وأن هناك جمعيتين وهذا أمر غير مقبول .
- الاعتماد المخصص لشراء مواد غذائية حبذا لو تم أخذ جزء منه ورصده لمصاريف استشفاء المعوزين .
- الاعتماد المخصص لمصاريف التكوين رصد لفائدة المنتخبين دون الموظفين الذين هم في أمس الحاجة إلى التكوين .
- المعهد الموسيقي رغم أهميته لم يرصد له أي اعتماد وهذا أمر يثير الاستغراب .

- إعانة الجمعيات الثقافية لم يرصد له أي اعتماد وهذا أمر غير طبيعي
- الاعتماد المخصص لشراء عتاد صغيرة لا ندري ما هي طبيعة هذا العتاد؟
- الاعتماد المخصص لصيانة الشواطئ والمسابح 20 ألف درهم يعتبر غير كافي مقارنة بمتطلبات الصيانة.
- صيانة الملاعب الرياضية لم يرصد لها أي اعتماد رغم أن الملاعب الرياضية في أمس الحاجة إلى الصيانة الاعتيادية على الأقل فالملاعب الثلاثة إذا لم تواكب بالصيانة فإن مرافقها ستتضرر وبالتالي ستؤثر سلبا على الأنشطة الرياضية .
- الاعتماد المخصص لأداء مستحقات الماء أظن أنه مبالغ فيه علما أن أعلى فاتورة الاستهلاك هي 15 مليون ربع سنوية إذن فأعلى اعتماد يمكن رصده هو 60 مليون سنتيم.

السيد الرئيس :

أولا ما ينبغي تفهمه من السادة الأعضاء هو أن إعداد مشروع الميزانية تم في ظرف استثنائي طبعه الاستعجال تحت إكراهات الآجال القانونية وكذا تداعيات التدافع السياسي التي رافقت تكوين مكتب المجلس وسنسعى في السنوات المقبلة إلى أن يكون تهييء الميزانية وفق مقاربة تشاركية تروم الاستجابة لانتظارات وحاجيات الساكنة ، أما بخصوص تحصيل الباقي استخلاصه الذي يناهز حوالي 10 ملايير سنتيم فإننا سننكب عليه من خلال دراسة لوائح المدينين والملزمين بأداء مستحقات الجماعة مع مراعاة الظرفية الاقتصادية التي تعرفها المدينة .
- وحول استفسارات وملاحظات السيدة مريمة حمو زين على مقترحات النفقات المدرجة بمشروع الميزانية أوضح أن اعتمادات أجور الموظفين هي 35 مليون درهم أما 3 مليون درهم فهي إضافة عن السنة الماضية من أجل تغطية مستحقات الموظفين في الترقي وأن مستحقات الصندوق المغربي للتقاعد ليست أكبر من الأجر بل تسير بموازاة مع نسبة ارتفاع الأجور .
- وبالنسبة للاعتماد المخصص للبنايات الإدارية فهو يهم مقرات دوائر الأمن الوطني والمنظمة العلوية لرعاية المكفوفين والتعاون الوطني .
أما الاعتماد المخصص لاكتراء الآليات فهو يهم آليات فتح الطريق بمطرح تاجموت أثناء فصل الشتاء .
- وحول ملاحظتك لضعف الاعتماد المخصص لصيانة البنايات الإدارية ف200 ألف درهم فعلا غير كافية فإننا اقترحنا إضافة 500 ألف درهم من خلال المقترح التعديلي والذي سأعرضه عليكم أثناء عرض الميزانية على التصويت .
- وعن خفض الاعتماد المخصص للعتاد المكتبي فالأمر يعود لكون مخزون العتاد لازال كافيا لتغطية احتياجات الإدارة بالنسبة للسنة المقبلة .
- أما اعتماد الأتعاب العامة والاستشارات القانونية فهي مخصصة لأتعاب المحامي والمفوض القضائي .
- ويبقى ضعف دعم الجمعيات الإنسانية وجمعية الأعمال الاجتماعية راجع إلى ضعف موارد الميزانية ورغم ذلك فإننا قد خصصنا 100 ألف درهم لدعم جمعية القصور الكلوي و 100 ألف درهم لجمعية الأعمال الاجتماعية ، لكن يبقى هناك إشكال بالنسبة لجمعية الأعمال الاجتماعية بحيث

تتواجد جمعيتين وآمل أن يتوافق الموظفون حول إطار واحد ، ونحن كمجلس سنسعى إلى الدفع بذلك .

- أما حول مقترح تخصيص اعتماد الاستشفاء للمعوزين فأظن أن المجلس يساهم ب162مليون سنتيم للتغطية الصحية للمعوزين راميد .

- وفيما يتعلق بعدم رصد اعتماد لتكوين الموظفين فهو راجع لكون المديرية العامة للجماعات المحلية تقوم بدورات تكوينية لفائدة موظفي الجماعات ، أما اعتماد تكوين المنتخبين فأشكر الأخت حنان صباح على اقتراح تخصيص مبلغ 50 ألف درهم لتكوين المنتخبين .

- أوضح بخصوص عدم رصد أي اعتماد للمعهد الموسيقي أن إدارة المعهد لم تتقدم بأي طلب في شأن توفير الآلات الموسيقية لكونها كافية إضافة إلى أن المعهد يتلقى دعما من وزارة الثقافة.

- أما بخصوص عدم رصد اعتماد لدعم الجمعيات الثقافية فإن الخازن لن يؤشر على صرفه لكون هناك مذكرة في توقيف دعم الجمعيات .

- وحول تساؤلك عن طبيعة العتاد الصغير فإنها تلك الأدوات المستعملة في مجال البستنة .

- أما حول ملاحظتك حول انخفاض الاعتماد المخصص لصيانة المسابح فالأمر لا يهم الصيانة والإصلاحات الكبرى التي إطارها هو ميزانية التجهيز .

- وبالنسبة لبرمجة 90 مليون سنتيم لمستحقات الماء فهي ستغطي بعض المتأخرات إضافة إلى الاستهلاك السنوي حتى لا نقع في عجز كما هو الشأن بالنسبة لمستحقات استهلاك الكهرباء الذي يقارب 900 مليون سنتيم ولم نستطع برمجة سوى 650 مليون سنتيم نظرا لمحدودية المداخيل .

ونظرا لنفاذ الوقت القانوني للجلسة المحدد في أربع ساعات وطبقا للمادة 9 من النظام الداخلي أقترح عليكم تمديد الجلسة لمدة ساعتين .

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على تمديد الجلسة

<u>السيدة إلهام دهبي :</u>

الاحظ أن مشروع الميزانية لم يتضمن أي اعتماد مرصود للمساهمة في مصاريف المنظمات الدولية و ماهي فائدة المساهمة فيها ؟

<u>السيد الرئيس :</u>

فعلا لابد من رصد مبالغ انخراط في المنظمات الدولية والمقترح التعديلي الذي سأعرضه عليكم عند التصويت على الميزانية يتضمن هذه الاعتمادات ، فبالنسبة للمدن المتوأمة فمقترح لها 10 آلاف درهم والمدن العربية 15 ألف درهم والمدن الإفريقية 5000 درهم ، وهذه المنظمات دورها دعم التعاون وتبادل الخبرات بين المجالس المسيرة للمدن وإقامة ملتقيات وندوات دراسية تهم تنمية المجال .

السيد عبد الرزاق مهتدي :

في مداخلتي لن أكرر الاستفسارات والملاحظات التي تقدم بها السادة الأعضاء بل سأقتصر على بعض الفصول كتلك المتعلقة بشراء مواد التلقيح هل هي تدخل في إطار كوفيد 19 أم متعلقة فقط بلقاحات داء الكلب؟ كما أسجل أنها اعتمادات غير كافية سيما وأن المدينة تعاني من ظاهرة انتشار الكلاب الضالة . وكذا الفصل المتعلق بشراء عتاد الصيانة الذي هو مخصص لصيانة الإنارة العمومية بحيث ينبغي ترشيد صرف اعتماداته نظرا للأعطاب المتكررة للمصابيح بحيث ينبغي البحث عن الأسباب وتشخيص الداء ، هل الأمر راجع إلى ضعف جودة المصابيح والأسلاك الكهربائية أم راجع إلى غياب الإطارات الواقية أم إلى الانقطاعات الكهربائية المتكررة ؟ .

أما فيما يخص الفصل المتعلق بدفعات لفائدة الشركات الخاصة نظير الخدمات التي تسديها للجماعة أتساءل ألا يمكن للجماعة أن تقوم بالتسيير المباشر لقطاع النظافة علما أن هذا الأمر لن يكلفنا المبلغ الذي ندفعه لشركة أوزون والذي يتجاوز مليار و 600 مليون سنتيم .

هذا من جهة ومن جهة أخرى ألاحظ أن الاعتماد المخصص للفرق الرياضية هزيل ولا يمكنه أن يساهم في الارتقاء بالرياضة بالمدينة سيما ألعاب القوى التي كانت تتميز بها مدينة الخميسات وكان لها صيتا وطنيا ودوليا

السيد الرئيس :

بالنسبة لتساؤلك حول اللقاح فهو لقاح ضد داء الكلب والاعتماد المخصص له يبقى كافيا لكون المجلس الإقليمي يدعمنا في شرائه حيث أن المكتب البلدي لحفظ الصحة يقدم هذه الخدمة لساكنة المدينة والضواحي ، وتفشي ظاهرة الكلاب الضالة أمر لافت لكون المجلس أوقف عملية قتل الكلاب الضالة بناء على دورية وزير الداخلية

و حول الأعطاب المتكررة للمصابيح فإنه يصعب تحديد أسبابها قبل القيام بدراسة تشخيصية وكما هو معروف المصابيح لديها عمر افتراضي يقتضي تجديدها علما أن شبكة الإنارة العمومية بالمدينة عرفت توسعا .

أما بخصوص قطاع النظافة فإنه يدبر من طرف شركة أوزون بمقتضى صفقة واتفاقية لمدة سبع سنوات لا يمكننا فسخها ، والتدبير المفوض هو خيار الجماعات الترابية بالمغرب لأنه أثبت نجاعته أمام التدبير المباشر .

وفيما يتعلق بدعم الفرق الرياضية فإن المقترح التعديلي الذي سأتقدم به قبل عرض الميزانية على التصويت يتضمن رفع الاعتماد من 60 مليون سنتيم إلى 100 مليون سنتيم .

السيد خالد أرحو :

بالنسبة لكراء مواقف السيارات ألتمس عدم كرائها لأن الأصل هو مجانية الوقوف مادام المواطن يؤدي ضريبة السيارات فحقه في ركن سيارته مجانا هو الأصل وهذا ما أخذت به مجموعة من الجماعات .

السيد الرئيس :

هذا الخيار يمكن العمل به إذا كانت موارد الجماعة كبيرة ومتعددة في حين أننا أثناء مناقشة الميزانية الجميع يقر بهزالة المداخيل إذن فلا يمكننا التفريط في أي مورد مهما كان حجمه ، أضف إلى ذلك أن أجهزة المراقبة كالمفتشية العامة والمجلس الجهوي للحسابات تحاسبنا على ذلك .

السيد بوجمعة بولعياض :

ارتفاع مصاريف استهلاك الكهرباء يمكن سيدي الرئيس حصره وتقليصه بحوالي 50 في المائة إذا ما اعتمدنا على المصابيح الاقتصادية LED ، و B. PUISSANCE والكاشف الضوئي بالطاقة الشمسية بالساحات العمومية . أما بخصوص الأعطاب المتكررة بالمصابيح فأظن أنه من بين الأسباب الرئيسية رداءة الأسلاك تحت الأرضية .

السيد الرئيس :

وقبل عرض الميزانية على التصويت أعرض عليكم مقترح تعديلات على مشروع الميزانية:

*اعتماد دفعات لفائدة الشركات 16 700 000,00 بدل 19 000 00,00

*الفصول المدعمة :

- الرواتب القارة للموظفين : إضافة 500 000 ,00 إلى 35 000 000,00
- مساعدات ودعم الجمعيات (جمعية القصور الكلوي) : رصد مبلغ 100.000.00
- إعانات للفرق الرياضية : إضافة 400 000 ,00 ليصبح الاعتماد 1.000.000,00
- الكهرباء العمومية إضافة : 200.000 ,00 ليصبح الاعتماد 6.700.000,00
- الصيانة الاعتيادية للطرقات :إضافة 200.000 ,00 ليصبح الاعتماد 1.700.000,00
- شراء عتاد الصيانة :إضافة 200.000 ,00 ليصبح الاعتماد 1.450.000,00
- الصيانة الاعتيادية للبنايات الإدارية : إضافة 500.000 ,00 ليصبح الاعتماد 700.000,00
- الصباغة : إضافة 100.000 ,00 ليصبح الاعتماد 200.000,00
- إلغاء اعتماد 200.000,00 من الإطعام والاستقبال ورصده للأعياد الوطنية باعتماد 150.000,00 ، و التظاهرات الثقافية اعتماد 50.000,00
- شراء الإسمنت : إضافة 70.000,00 ليصبح الاعتماد 100.000,00
- الباقي يوزع على مصاريف التوأمة .

مقرر عدد 24 بتـاريـخ 21 أكتوبر 2021
النقطة المتعلقـة بالدراسة والتصويت على مشروع
ميزانية جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2022

-إن المجلس الجماعي لمدينة الخميسات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر في جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2021 .

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436(7يوليوز2015) .

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على مشروع ميزانية جماعة الخميسات برسم السنة المالية2022 .

-و بعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على إجمالي تقديرات المداخيل وعلى كل باب على حدة من النفقات وعلى مشروع ميزانية 2022 برمته.

يـقرر ما يلـي :

وافق المجلس الجماعي لمدينة الخميسات المجتمع في دورته العادية لشهر أكتوبرفي جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2021 علنيا بإجماع أعضائه الحاضرين على مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2022 والذي جاء على الشكل التالي :

الجزء الأول:القسم الاول : مداخيل التسيير

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على إجمالي تقديرات مداخيل التسيير والتي جاءت كما يلي:

المجالات	رمز الميزانية			نوع المداخيل	المداخيل المقترحة من طرف المجلس الجماعي 2022
	الباب	الفصل	الفقرة		
مجال الادارة العامة	10	10			
الحالة المدنية وتصديق الامضاء	10	10	10		
مداخيل ضريبية	10	10	10		
	10	10	11	رسم تصديق الإمضاء والأشهاد بالتطابق	360.000,00

مداخيل مقابل خدمات	10	10	30		
	10	10	31	رسوم الحالة المدنية	200.000,00
ترخيصات ادارية	10	20			
مداخيل مقابل خدمات	10	20	30		
	10	20	31	ترقيم العقارات	4.500,00
	10	20	32	تسجيل بيع البهائم	1.000,00
	10	20	33	صوائر ابحاث المنافع و المضار	1.000,00
منتوج المبيعات	10	30			
مداخيل الاملاك	10	30	20		
	10	30	21	منتوج بيع اثاث وادوات ومواد استغني عنها	1.000,00
	10	30	22	منتوج بيع الفواكه والنبات والزهور والحطب	1.000,00
	10	30	23	منتوج بيع التصاميم والمطبوعات وملفات المزايدة	1.000,00
	10	30	24	منتوج بيع الحيوانات والاشياء المحجوزة والتي لم تسحب داخل الاجل المحددة	1.000,00
منتوجات اخرى	10	40			
مداخيل الضريبة	10	40	10		
	10	40	11	المتحصل من الدعائروالجبائية والتراضي فيما يتعلق بالضرائب	1.000,00
	10	40	12	النسبة المئوية المقبوضة في البيوعات العمومية	1.000,00
	10	40	30	المداخيل مقابل خدمات	
	10	40	31	الاقتطاع من المداخيل المحققة لفائدة الغير	5.000,00
	10	40	32	رسم المحجز	200.000,00
	10	40	33	استرجاع صوائر النقل بواسطة الالة الرافعة	
	10	40	34	منتوج الغرامة الناتجة عن عملية وضع	
حصة من منتوج ضرائب	10	50			

الدولة					
	10	50	10	حصة من منتوج الضريبة على القيمة المضافة	39.311.400,00
مجموع الباب-10					45.116.500,00
مجال الشؤون الاجتماعية					
مداخيل الاملاك					
	20	10	22	حق الامتياز في مصلحة سيارة الاسعاف الجماعية	48.000,00
	20	10	37	منتوج مستودع الاموات	2.000,00
التعليم الفن والثقافة	20	20			
مداخيل ضريبية	20	20	10		
				مدخول الخزانة الجماعية	5.000,00
	20	20	33	مدخول المعهد الجماعي للموسيقى	11.600,00
السياحة الراحة والترفيه	20	30			
مداخيل ضريبية	20	30	10		
	20	30	11	الرسم المفروض على اقامة في المؤسسات السياحية	1.000,00
	20	30	22	مدخول استغلال المسابح	200.000,00
مجموع الباب - 20					267.600,00
مجال الشؤون التقنية					
السكنوالتعمير	30	10			
مداخيل ضريبية	30	10	10		
	30	10	11	ضريبة المباني	30.000,00
	30	10	12	ضريبة الصيانة المفروضة على الاملاك الخاضعة لضريبة المباني	210.000,00
	30	10	14	الضريبة على الاراضي الحضرية غير المبنية	6.000.000,00
	30	10	15	الضريبة على عمليات البناء	4.000.000,00
	30	10	16	الضريبة على عمليات تجزئة الاراضي	200.000,00
	30	10	18	رسم السكن	300.000,00
	30	10	19	رسم الخدمات الجماعية	10.600.000,00

	30	10	21	الرسم المفروض على البروزات الى الاملاك الجماعية العامة	2.000,00
	30	10	22	الرسم الفروض على شغل الاملاك الجماعية العامة مؤقتا اغراض ترتبط بالبناء	900.000,00
	30	20	11	الرسم المترتب على اتلاف الطرق	300.000,00
	30	20	20	حق الامتياز في نقل الاموات	9.600,00
	30	20	30	مداخيل مقابل خدمات	5.000,00
	30	20	31	مدخول المقابر ودفن الاموات	1.000,00
مجموع الباب - 30					22.557.600,00
مجال الشؤون الاقتصادية		10			
التجارة والصناعة	40	10			
مداخيل ضريبية	40	10	10		
	40	10	11	الضريبة على محال بيع المشروبات	200.000,00
	40	10	12	الرسم المترتب على السماح باغلاق بعض المحلات العامة بعد الميعاد المحدد	1.000,00
	40	10	13	الرسم المفروض على الباعة الجائلين المادون لهم ببيع سلعهم على الطرق العامة	1.000,00
	40	10	16	ضريبة التجارة	43.722,01
	40	10	18	ضريبة الذبح	333.487,00
	40	10	25	الرسم المهني	4.800.000,00
مداخيل الاملاك	40	10	20		
	40	10	23	واجبات الوقوف والدخول الى الاسواق الاسبوعية	1.000,00
	40	10	26	منتوج كراء محلات تجارية او مخصصة لمزاولة نشاط مهني	2.000.000,00
	40	10	27	منتوج ايجار الاسواق الجماعية	2.328.000,00
	40	10	36	محاصيل امتيازات اخرى	1.000,00
	40	10	37	الرسم المفروض على شغل الاملاك الجماعية مؤقتا لاغراض تجارية صناعية ومهنية	1.000.000,00
	40	10	38	الرسم المفروض على شغل الاملاك الجماعية مؤقتا بمنقولات او عقارات ترتبط باعمال تجارية	1.000.000,00
مداخيل مقابل	40	10	30		
	40	10	35	رسوم مغسل الامعاء	12.204,00

	40	10	36	رسوم التبريد	66.700,00
	40	10	37	رسوم الربط بالاسطبل	9.800,00
	40	10	38	الرسوم المفروضة على مداخيل وكلاء البيع بالجملة للخضر والفواكه	1.140.000,00
	40	10	39	الرسوم المفروضة على مداخيل وكلاء اسواق السمك	1.000,00
	40	10	42	منتوج الموازين العمومية وضريبة الوزن والكيل	50.000,00
النقل	40	20			
مداخيل ضريبية	40	20	10		
	40	20	11	الرسم المفروض على استغلال سيارات الاجرة وحافلات النقل العام للمسافرين	1.000,00
	40	20	16	الرسم على النقل العمومي للمسافرين	150.000,00
مداخيل الاملاك	40	20	20		
مداخيل مقابل خدمات	40	20	30		
	40	20	31	منتوج المحطة الطرقية	200.000,00
	40	20	32	منتوج محطات وقوف الدرجات والسيارات	130.000,00
	40	20	33	واجبات الوقوف المترتبة على السيارات المخصصة للنقل العمومي للمسافرين	100.000,00
	40	20	34	نقل اللحوم	100.000,00
مجموع باب - 40					13.669.913,01
مجال الدعم					
منتوجات مالية					
				منتوج بفائدة الاموال المودعة بالخزينة	800.000,00
مداخيل طارئة					
				إنذارات مرسمة	1.000,00
				المتحصل من كراء عقارات استجرتها الجماعة لسد حاجيات مصالحها	1.000,00
				مداخيل مختلفة وطارئة	3.500.000,00
مجموع باب - 50					4.302.000,00
المجموع الاجمالي					85.913.613,01

إمضاء الرئيس

رئيس جماعة الخميسات
السيد حسن مسور

إمضاء كاتب المجلس
فؤاد العتريس

الجزء الاول : القسم الثاني :نفقات التسيير

الباب 10 : وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على اعتمادات الباب 10 والتي جاءت كما يلي :

المجالات	رمز الميزانية					نوع المصاريف	المصاريف الملتزم بها سنة 2021	المصاريف المقترحة لسنة 2022
	الباب	الفصل	البرنامج	المشروع	السطر			
الادارة العامة								
انشطة المجلس								
تعويضات ممثلة للمصاريف								
	10	10	10	10	11	تعويضات للرئيس ولدوي الحق من المستشارين	478.800,00	487.200,00
	10	10	10	10	12	مصاريف نقل الرئيس والمستشارين داخل المملكة		10.000,00
	10	10	10	10	13	مصاريف نقل الرئيس والمستشارين بالخارج		40.000,00
	10	10	10	10	14	مصاريف تنقل الرئيس والمستشارين داخل المملكة		30.000,00
	10	10	10	10	16	مصاريف المهمة بالخارج للرئيس والمستشارين		60.000,00
	10	10	10	10	16	مصاريف تامين الاعضاء		20.000,00
مصاريف الاحتفالات الوطنية والاحتفالات الرسمية								
	10	10	10	20	21	شراء عتاد صغير للتزيين		60.000,00
	10	10	10	20	22	اكتراء عتاد الحفلات	15.000,00	30.000,00
	10	10	10	20	23	شراء التحف الفنية والهدايا للتسليم الجوائز		20.000,00
المساهمة في مصاريف المنظمات الدولية							50.000,00	150.000,00
	10	10	10	30	31	المساهمة في ..المدن المتوامة		10.000,00
	10	10	10	30	32	المساهمة في .. المدن.. العربية		15.000,00
	10	10	10	30	33	المساهمة في .. الافريقية		5.000,00

اشتراكات ووثائق								
	10	10	10	50	53	اشتراك في شبكات الانباء	20.000,00	
تنظيم الندوات والمناظرات والتداريب	10	10	10	50	55	اشتراك في شبكة الماء والكهرباء	80.000,00	50.000,00
	10	10	10	60	62	مصاريف الايواء والاطعام		50.000,00
الانشطة المتعلقة بتسيير الموظفين								
-الرواتب الاساسية								
	10	20	20	10	11	الرواتب والتعويضات القارة للموظفين الرسميين ومتلاتهم	32.000.000,00	35.000.000,00
	10	20	20	10	14	اجور الاعوان العرضية	1.600.000,00	1.600.000,00
تعويضات مختلفة								
	10	20	20	20	21	تعويضات عن الاشغال الاضافية		200.000,00
	10	20	20	20	22	تعويضات عن الصندوق		2.000,00
	10	20	20	20	24	التعويضات عن الاشغال الشاقة والموسخة	200.000,00	400.000,00
	10	20	20	20	26	تعويضات عن المسؤولية	300.000,00	350.000,00
	10	20	20	20	27	تعويضات الاشراف على المباريات والامتحانات		5.000,00
التقاعد و الفوائد الاجتماعية								
	10	20	20	30	31	مساهمة ارباب العمل في الصندوق المغربي للتقاعد	4.450.000,00	5.500.000,00
	10	20	20	30	32	المساهمات في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد-RCAR	150.000,00	200.000,00
	10	20	20	30	33	المساهمات في منظمات الاحتياط الاجتماعيCNOPS	700.000,00	960.000,00
	10	20	20	30	34	التعويض عن الولادة	5.000,00	5.000,00
						تامين الموظفين والاعوان		
						لباس الاعوان المستخدمين		
نقل وتنقل الموظفين								
	10	20	20	40	41	مصاريف التنقل داخل المملكة		50.000,00
الانشطة المتعلقة بوسائل التسيير								

الاخرى								
الاكتراء								
	10	30	30	10	11	اكتراء بنايات ادارية	100.000,00	100.000,00
	10	30	30	10	14	اكتراء اليات النقل واليات اخرى	100.000,00	
العناية والمحافظة على البنايات والعتاد								
	10	30	30	20	21	الصيانة والمحافظة على البنايات الادارية	700.000,00	
	10	30	30	20	23	الصيانة و الاصلاح الاعتيادي للعتاد المعلوماتي	20.000,00	
	10	30	30	20	24	الصيانة الاعتيادية لعتاد واثاث المكاتب	20.000,00	
	10	30	30	20	25	الصيانة الاعتيادية لشبكة الهاتف والماء والكهرباء	20.000,00	
	10	30	30	20	26	الصيانة الاعتيادية للعتاد التقني	20.000,00	
لوازم ومطبوعات								
	10	30	30	30	31	لوازم المكتب مواد الطباعة اوراق ومطبوعات	15.000,00	100.000,00
	10	30	30	30	32	لوازم العتاد التقنيي والمعلوماتي	15.000,00	100.000,00
مراعي السيارات واليات								
	10	30	30	40	41	شراء الوقود والزيوت	80.000,00	80.000,00
	10	30	30	40	42	قطع الغيار والاطارات المطاطية للسيارات والاليات	100.000,00	
	10	30	30	40	43	صيانة واصلاح السيارات والاليات	100.000,00	
	10	30	30	40	44	مصاريف تامين السيارات والاليات	250.000,00	250.000,00
مواد البناء								
	10	30	30	50	51	شراء المواد الخام من المقالع	10.000,00	
	10	30	30	50	52	شراء الاسمنت والارصفة والزليج	30.000,00	
	10	30	30	50	53	شراء الخشب	5.000,00	
	10	30	30	50	55	شراء الزجاج	5.000,00	
	10	30	30	50	56	شراء الصباغة	200.000,00	50.000,00
	10	30	30	50	57	شراء اللوازم الصحية ومواد الترصيص	40.000,00	
	10	30	30	50	58	شراء العتاد الكهربائي الصغير	10.000,00	
	10	30	30	50	60	شراء الجبر	5.000,00	
	10	30	30	50	61	شراء الطوب	5.000,00	
	10	30	30	50	62	شراء الاجر	10.000,00	

مواد حفظ الصحة								
	10	30	30	60	62	شراء المواد المطهرة	170.000,00	50.000,00
المدابح والمجازر								
	10	30	30	70	71	مصاريف تغذية الحيوانات واسراجها		1.000,00
	10	30	30	70	72	شراء السلاح والذخيرة		10.000,00
	10	30	30	70	73	شراء مداد طبع اللحوم		5.000,00
	10	30	30	70	75	صيانة وتجديد العتاد الصغير	30.000,00	30.000,00
دراسات ابحاث واتعاب								
	10	30	30	80	81	دراسات عامة		200.000,00
	10	30	30	80	82	مصاريف الدراسات التقنية والتحاليل		200.000,00
	10	30	30	80	84	اتعاب	200.000,00	150.000,00
	10	30	30	80	85	استشارات قانونية	50.000,00	
	10	30	30	80	86	مصاريف تهييء لوائح اجور الموظفين من طرف مؤسسات اخرى	50.000,00	80.000,00
مصاريف الادارة العامة								
	10	30	30	90	91	مستحقات استهلاك الكهرباء		40.000,00
	10	30	30	90	92	مستحقات استهلاك الماء		30.000,00
	10	30	30	90	94	رسوم ومستحقات المواصلات الاسلكية	150.000,00	250.000,00
	10	30	30	90	95	رسوم بريدية ومصاريف المراسلات		50.000,00
	10	30	30	90	96	التامين عن الحريق وعن المسؤولية المدنية		50.000,00
	10	30	30	90	97	اعلانات قانونية ادراجات ومصاريف النشر		50.000,00
نشاطات مالية متعلقة بتكاليف الديون								
	10	40	40	10	11	فوائد القرض	122.396,19	27.809,94
تحملات مالية اخرى								
	10	50	50	20	21	فوائد التاخير	20.000,00	12.223,33
مجموع الباب 10							45.502.196,19	49.760.233,27

إمضاء الرئيس

إمضاء كاتب المجلس
فؤاد لعظريس

الباب 20 : وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على اعتمادات الباب 20 والتي جاءت كما يلي :

المجالات	رمز الميزانية					المصاريف		
	الباب	الفصل	الترتيب	المشروع	الفقرة	نوع المصاريف	المصاريف المقترح برسم 2021	المصاريف المصادق عليها برسم 2021
حال شؤون لاجتماعية								
مساعدة لاجتماعية								
اعلانات مقدمة جمعيات المؤسسا المحلية								
	20	10	10	10	11	اعانات مقدمة لجمعيات الاعمال الاجتماعية		100.000,00
	20	10	10	10	12	اعانات مقدمة للمؤسسات الخيرية العمومية	250.000,00	300.000,00
	20	10	10	10	13	مساعدات ودعم الجمعيات		
هيات المعونات								
	20	10	10	20	24	مصاريف ونقل الاموات والدفن		10.000,00
	20	10	10	20	25	شراء مواد غذائيةلاهداف انسانية		200.000,00
ساعدات رياضية الاستجمام								
جمعيات الفرق رياضية								
	20	20	20	10	11	اعانات لجمعية رياضية	100.000,00	100.000,00
	20	20	20	10	12	اعانات الفرق الرياضية	600.000,00	1.000.000,00
لاساسية المحافظة لحي الصحة								
واد صحية صيدلية								
	20	30	30	10	11	شراء المواد الصحية لمكاتب البلدية الصحية		20.000,00
	20	30	30	10	12	شراء المواد الوقائية الصحية		20.000,00

			للمكاتب البلدية					
	20	30	شراء مواد ابادة الفئران	13	10	30	10.000,00	25.000,00
	20	30	شراء المبيدات للطفيليات والحشرات	14	10	30	30.000,00	60.000,00
	20	30	شراء عتاد صغير للمكتب البلدية لصحة	15	10	30		40.000,00
عملات تلقيح								
	20	30	شراء مواد التلقيح	21	20	30	150.000,00	200.000,00
تكوين تقوية قدرات								
راكز تكوين								
	20	70	مصاريف التكوين المستمر للمنتخبين	11	10	70		50.000,00
	20	70	مصاريف التكوين المستمر لموظفي الجماعة	12	10	70		50.000,00
	20	70	تعويضات التاطير وتقوية القدرات	13	10	70		
ثقافة الفنون جميلة								
	20	80	شراء الكتب	11	10	80	30.000,00	20.000,00
	20	80	تسفير الكتب ةالسجلات المختلفة	12	10	80		5.000,00
مقابر مصالح فن لاموات								
	20	90	شراء مواد البناء	21	20	90		10.000,00
	20	90	الصيانة والاصلاح الاعتيادي للمقابر	22	20	90		50.000,00
مجموع مصاريف الباب 20							1.170.000,00	2.360.000,00

إمضاء الرئيس

رئيس جماعة الحسيمات
السيد حسن مسور

إمضاء كاتب المجلس
فؤاد لعتريس

الباب 30 : وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على اعتمادات الباب 30 والتي جاءت كما يلي

المجالات	رمز الميزانية				المصاريف		
	الباب	الفصل	البرنامج	المشروع	السطر	نوع المصاريف	المصاريف المرخص بها لسنة 2021	المصاريف المقترحة لسنة 2022
مجال الشؤون التقنية								
التعمير – السكن– المحافظة على البيئة								
	30	10	10	10	11	شراء الاشجار والغراس		15.000,00
	30	10	10	10	12	شراء البدور والازهار للمغارس والمشاتل		10.000;00
	30	10	10	10	13	شراء الاسمدة		20.000,00
	30	10	10	10	14	شراء عتاد صغير للتشوير		100.000,00
	30	10	10	10	16	شراء اسماء الشوارع		30.000,00
	30	10	10	10	17	شراء عتاد صغير		100.000,00
الصيانة والمحافظة على الممتلكات								
	30	10	10	20	21	الصيانة الاعتيادية للمناطق الخضراء والحدائق والغابات	100.000,00	150.000,00
	30	10	10	20	22	صيانة الساحات العمومية والمنتزهات ومرافق السيارات والمزابل العمومية	100.000,00	150.000,00
	30	10	10	20	23	صيانة الشواطئ والمسابح		20.000,00
	30	10	10	20	25	الصيانة الاعتيادية للطرقات	1.540.000,00	1.700.000,00
	30	10	10	20	29	صيانة منشئات الماء الصالح للشرب		40.000,00
	30	10	10	20	30	صيانة منشئات الانارة العمومية		40.000,00
الانارة العمومية								
الصيانة والمحافظة	30	20	20	10	11	العناية والاصلاح الاعتيادي لشبكات التوزيع ومنشئات الانارة		20.000,00
	30	20	20	10	12	الصيانة الاعتيادية للمولدات محطات التحويل والصفائح الشمسية		50.000,00
	30	20	20	10	14	شراء عتاد الصيانة	1.400.000,00	1.450.000,00

استهلاك الانارة العمومية								
	30	20	20	20	21	المستحقات	6.000.000,00	6.700.000,00
نقط الماء								
الصيانة والمحافظة								
	30	30	30	10	11	المستحقات	900.000,00	900.000,00
	30	30	30	10	12	شراء عتاد الصيانة		
مجموع مصاريف الباب 30							10.040.000,00	11.630.000,00

إمضاء الرئيس

رئيس جماعة الحمايات
السيد حسن ميسور

إمضاء كاتب المجلس
فؤاد لعتريس

الباب50: وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على اعتمادات الباب50 والتي جاءت كما يلي :

المصاريف								
المجالات	رمز الميزانية					نوع المصاريف	المصاريف الملتزم بها سنة 2021	المصاريف المقترحة لسنة 2022
	الباب	الفصل	البرنامج	المشروع	السطر			
مجالالدعم								
دعم انشطة مختلفة								
تعويضات	50	10	10	20	21	مصاريف تنفيد الاحكام القضائية واتفاقية الصلح	200.000,00	3.500.000,00
	50	10	10	20	22	تعويضات عن الضرر لصالح الخواص	5.000,00	15.000,00
	50	10	10	20	23	صوائر المسطرة واقامة الدعاوي	40.000,00	40.000,00
مصاريف مختلفة وعمليات بامر								
	50	10	10	30	31	مصاريف تامين شسيعي المداخيل		2.500,00
	50	30	30	10	11	اشغال متعلقة بالصحة والامن العام لفائدة ملاكين قاصرين		
مساهمات في دفعات								

دفعات لفائدة الجماعات الترابية								
دفعات لفائدة المجموعات ومؤسسات التعاون								
دفعات اخرى								
	50	40	40	60	61	دفعات لفائدة الشركات الخاصة نظير الخدمات التي تسديها للجماعات المحلية	16.000.000,00	16.700.000,00
	50	40	40	60	62	مساهمة لفائدة نظام المساعدة الطبية (RAMED)		1.628.800,00
	50	40	40	60	68	مدفوع لفائدة الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات		10.000,00
دفعات لفائدة الجمعيات المهنية	50	40	40	60	69			
مجموع مصاريف الباب 50							16.245.000,00	21.901.300,00

إمضاء الرئيس

رئيس جماعة
السيد حسن سعتور

إمضاء كاتب المجلس
فؤاد لعتريس

الباب60: وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على اعتمادات الباب 60والتي جاءت كما يلي:

المصاريف								
المجالات	رمز الميزانية					نوع المصاريف	المصاريف الملتزم بها سنة 2021	المصاريف المقترحة لسنة 2022
	الباب	الفصل	البرنامج	المشروع	السطر			
مجالاتدماج النتائج								
النتائج	60	10	10	10	10	دفعات الفائض للجزء التاني من الميزانية	1.154;092,39	262.079,74
مجموع الباب 60							1.154;092,39	262.079,74
المجموع العام للمصاريف المقترحة							71.111.288,58	85.913.613,01

إمضاء الرئيس

رئيس جماعة الخميسات
السيد حسن ميسور

إمضاء كاتب المجلس
فؤاد لعتريس

الجزء الثاني : القسم الثالث : مداخيل التجهيز

رمز الحساب	نوع المداخيل	الاعتمادات المقبولة لسنة 2021	الاعتمادات المقترحة لسنة 2022
11/10-1010-50	فائض مداخيل الجزء الأول	1 154 092.39	262 079.74
المجموع		1 154 092.39	262 079.74

الجزء الثاني : القسم الرابع : نفقات التجهيز

رمز الحساب	نوع النفقات	الاعتمادات المقبولة لسنة2021	الاعتمادات المقترحة لسنة 2022
11/10-1010-60	سداد اصل القرض الممنوح من طرف ص.ت.ج	1 154092.39	262079.74
المجموع		1 154092.39	262079.74

إمضاء الرئيس

رئيس جماعة
السد مس

إمضاء كاتب المجلس
فؤاد لعتريس

مداخيل الحسابات الخصوصية :

1- حسابات مرصودة لأمور خصوصية

المداخيل

العنوان	المداخيل المصاريف لسنة 2022
ضريبة الذبح	333.487,00

النفقات

العنوان	المداخيل المصاريف لسنة 2022
ضريبة الذبح	333.487,00

2- حساب النفقات من المخصصات

المداخيل

العنوان	المصاريف المقترحة لسنة 2022
مستحقات الكهرباء	6.700.000,00
مستحقات الماء	900.000,00

النفقات

العنوان	المصاريف المقترحة لسنة 2022
مستحقات الكهرباء	6.700.000,00
مستحقات الماء	900.000,00

التلخيص العام
تلخيص الميزانيات المقترحة برسم سنة 2022

بيان الميزانية	المداخيل	المصاريف
الجزء الاول	85.913.613,01	85.913.613,01
الجزء الثاني	262.079,74	262.079,74
مجموع الميزانية	86.175.692,75	86.175.692,75
الحسابات الخصوصية	7.933.487,00	7.933.487,00
المجموع العام	94 .109.179, 00	94 .109.179, 00

الموازنة

بيان	الاعتمادات المقترحة برسم سنة 2022 CREDITS PROPOSES POUR L'ANNEE 2022
المداخيل	85.913.613,01
المصاريف	85.913.613,01
الفائض	0.00

إمضاء الرئيس

رئيس جماعة الحسيمة
السيد حسن ستور

إمضاء كاتب المجلس
فؤاد لعتريس

تأشيرة السيد العامل

وقبل اختتام أشغال هذه الدورة على الساعة الثالثة وعشر دقائق بعد الزوال ، تلا السيد كاتب المجلس نص البرقية المرفوعة إلى الديوان الملكي :

بمناسبة اختتام أشغال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2021 ، يتشرف رئيس المجلس الجماعي لمدينة الخميسات أصالة عن نفسه، ونيابة عن جميع أعضاء المجلس وأطر إدارته وساكنة المدينة، أن يلتمس من السيد العامل رفع أسمى آيات الولاء والإخلاص، وأنبل مشاعر المحبة والوفاء، إلى المقام العالي بالله، معربين عن تجندنا الدائم وراء جلالته من أجل الدفاع عن حوزة الوطن وحماية المكتسبات.

وإن المجلس الجماعي لمدينة الخميسات يا مولاي، لحريص على تفعيل توجهاتكم السامية ومبادراتكم الموفقة، في سبيل تكريس دولة الحق والقانون، وتأهيل البلاد لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، وتحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة بانسجام تام مع النموذج التنموي الجديد، الذي بادرتم بحكمتكم المعهودة إلى استحداثه ليكون دعامة جديدة تربط مكتسبات الماضي بالحاضر، وتقوي جهود الحاضر بأهداف المستقبل .

حفظ الله أمير المؤمنين بما حفظ به الذكر الحكيم، وأسبغ عليه من وافر نعمه وأمده بعونه، وأقر عينه بولي العهد الأمجد الأمير مولاي الحسن، وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة، وشد أزره بصنوه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الرشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

والسلام على المقام العالي بالله

الإمـــضـــاء

رئيس جماعة الخميسات
السيد حسن منصور

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــــة
عمالة إقليم الخميسات
جماعة الخميســـات

محضر الدورة العادية لشهر فبراير 2021

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــــــة
عمالة إقليم الخميسات
جماعـــة الخميسات
مديريـــة المصالـــح

دورة :عادية
جلسة : علنية

محضـــر

اجتماع المجلس الجماعي لمدينة الخميسات
في إطار الدورة العادية لشهر فبراير
الجلسة الفريدة المنعقدة بتـاريخ 04 فبراير 2021

الورقـة الحافظـة

عقد المجلس الجماعي لمدينة الخميسات اجتماعه في إطـار الدورة العادية لشهر فبراير المنعقدة بتـاريخ 04 فبراير 2021 على الساعة الحادية عشر صباحا بمقر الجماعة تحت الرئـاسة الفعليـة للسيد عبد الحميد بلفيل رئيس المجلس الجماعي وحضور السيد باشا مدينة الخميسات وقائد الملحقة الإدارية الثانية .

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 39

- عدد الأعضاء الحاضرين 22 و هم السادة :

1. عبد الحميد بلفيل : رئيس المجلس الجماعي
2. عبد الله بنحمو : النائب الثاني للرئيس
3. ربيعـة بوجـة : النائب الثالث للرئيس
4. طـــه بلكـــوح : النائب الرابع للرئيس
5. سعيد الخلفي : النائب الخامس للرئيس
6. فؤاد لعتريس : النائب السادس للرئيس
7. العزيزة بويسحاق : النائب السابع للرئيس
8. خالد بروزيين : كاتب المجلس
9. حميد حدادي : نائب كاتب المجلس
10. محمـد أبقـي : رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة
11. ليلى الأحمادي : رئيسة لجنة التعاون والشراكات

12. الحسين عصمه : نائب رئيس لجنة الميزانيه والشؤون الماليه والبرمجه
13. اسماعيل مشعر : نائب رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات
14. يوسف بن هيبة : نائب رئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية
15. خليد أحريش : مستشار
16. عبد العزيز صديقي : مستشار
17. مصطفى نوحي : مستشار
18. محمد ياسيني : مستشار
19. الطاهر أحيزون : مستشار
20. أحمد البوشيخي : مستشار
21. سليمان منصوري : مستشار
22. جواد بومعجون : مستشار

***عدد الأعضاء الغائبين بعذر : 16 (ستة عشر) وهم السادة :**

1. عبد السلام البويرماني : النائب الأول للرئيس
2. خطيب برقية : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
3. مولـود القنبي :رئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية
4. ادريس مهيدرة : رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات
5. عبد السلام لمغاري : نائب رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة
6. أمينة زنيبر : نائبة رئيسة لجنة التعاون والشراكات
7. سعيد منصوري : مستشار
8. عبد الحميد منواش : مستشار
9. عادل بن حمزة : مستشار
10. بوجمعة بولعياظ : مستشار
11. مريمة حمو زين : مستشارة
12. يوسف الصغير : مستشار
13. فريد نصري : مستشار
14. الحسين الجامعي :مستشار
15. ابراهيم مهتدي : مستشار
16. مراد بوعلام : مستشار

*عدد الأعضاء الغائبين بدون عذر : لا أحد

* **المناصب الشاغرة** : واحد

- السعدية أوهنو : (السبب الاستقالة)

حضره عن المصالح الداخلية للجماعة السادة :

1. حاكم بويسحاق : مدير المصالح الجماعية
2. يوسف متل : رئيس قسم الشؤون الإدارية والقانونية
3. نور الدين الديوري : مكتب شؤون المجلس واللجان
4. أحمد الدحماني : رئيس قسم الشؤون المالية
5. أسماء بوحاشي : رئيسة القسم التقني
6. حميد بولمان : رئيس مصلحة الميزانية والمحاسبة
7. ليلى آيت الهواري : رئيسة مصلحة الموارد المالية

وحضره من المصالح الباشوية السادة :

- المعطي جدو
- رشيدة سكري

وبعد التأكد من توفر النصاب القانوني لعقد هذه الدورة افتتح رئيس المجلس الجماعي الجلسة وطبقا لمقتضيات المادة 47 من القانون التنظيمي للجماعات 113.14 والمادة 33 من النظام الداخلي المنظم لمجلس الجماعة تم تعيين السيد اسماعيل مشعر كاتبا للجلسة نظرا لمغادرة كاتب المجلس الجلسة لظرف صحي والتحاق نائبه متأخرا ، وبعد ذلك تلا السيد اسماعيل مشعر كاتب الجلسة نقط جدول الأعمال التالية :

1. تقييم برنامج عمل الجماعة 2016- 2021
2. الموافقة على تولية بعض دكاكين الملك الجماعي الخاص
3. الدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة بين جماعة الخميسات والنادي البلدي لألعاب القوى
4. الدراسة والتصويت على كناش التحملات المتعلق بالتجزئات العقارية المراد إحداثها
5. إجراء بعض التحويلات
6. برمجة الفائض

وبعد استعراض كاتب الجلسة لجدول الأعمال تـلا الرئيس الكلمة الافتتاحيـة التالية :

السيد باشا مدينة الخميسات
السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين
أيها الحضور الكريم

في البداية أود أن أتقدم إليكم جميعا بالشكر الجزيل على تلبيتكم الدعوة لحضور أشغال هذه الدورة العادية التي ارتأينا أن نعقدها يومه الخميس 04 فبراير 2021 كما هو منصوص عليه في المادة 33 من القانون التنظيمي 113-14 وهي مناسبة أتشرف فيها بتقديم تقرير إخباري حول الأعمال التي قمت بها في إطار الاختصاصات المخولة لي كرئيس الجماعة تفعيلا للمادة 106 من القانون التنظيمي للجماعات.
وحرصا منا على تنوير السادة الأعضاء وعموم المواطنين بالإمكانيات المالية للجماعة والتي على أساسها يتحدد مدى انخراطنا في مسلسل التنمية الذي حملناه على عاتقنا جميعا والتزمنا بمباشرته , والمضي فيه التزاما بالمسؤوليات والاختصاصات التي يخولها القانون.

<u>أيتها السيدات والسادة :</u>
فكلنا يعلم الأوضاع الصحية التي عاشتها بلادنا خلال السنة الماضية وما ترتب على ذلك من إجراءات إدارية وصحية أثرت سلبا على المداخيل الذاتية للجماعة إلى جانب تنفيذ مجموعة من الأحكام التي أثقلت الميزانية وحدت من طموحاتنا في مواصلة تنفيذ المشاريع التي سبق وصادق عليها مجلسنا الموقر والمضمنة ببرنامج عمل الجماعة ورغم كل هذه الاكراهات والصعوبات المالية فقد وفقنا في إخراج عدة مشاريع للوجود وانطلقت الأشغال في أخرى , ومازلنا نطمح لتنفيذ الباقي ولو في ظل طول وتعقيد المسا طير المصاحبة لانتشار وباء كوفيد 19 كما حصل بالنسبة لصفقة الإنارة العمومية والتي عرفت تأخرا خارجا عن إرادتنا مما كان سببا في تزايد عدد شكايات المواطنين , لكن بحسن تدبيرنا وقدرتنا على الترافع تم التأشير على الصفقة وباشرت خلية الكهرباء عملها كالمعتاد استجابة لرغبات الساكنة.

كما أننا اشتغلنا أيضا على عدة أوراش كصفقة التدبير المفوض لقطاع النظافة ,وتحيين القرار الجبائي , وكما عملنا على كراء مواقف السيارات والشاحنات والتي أصبحت اكثر تنظيما من ذي قبل حيث ساهمت في تطعيم ميزانية الجماعة بمداخيل إضافية دون أن ننسى ترافعنا أمام المحاكم ورفع دعاوى ضد الأغيار للحفاظ على موارد الجماعة. تلكم كانت بكل إيجاز أهم الأعمال التي قمنا بها خلال الدورتين.

كما أشير أن مصالحي قد توصلت بطلب إدراج نقطة بجدول أعمال هذه الدورة من طرف السيد محمد ابقي إلا انه تعذر علينا ذلك لان جدول الأعمال قد تم حصره وتبليغه للسلطة المحلية قبل التوصل بالطلب المذكور.

حضرات السيدات والسادة :

بخصوص جدول أعمال هذه الدورة فإنه يضم نقط تكتسي أهمية بالغة كالنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على كناش التحملات المتعلق بالتجزئات العقارية وتقييم برنامج عمل الجماعة هذه الأخيرة نتوخى منها معرفة المشاريع التي تم انجازها , ونسبة الانجاز والغلاف المالي الذي تم صرفه وتحديد الإكراهات التي حالت دون تحقيق أكثر مما تحقق لان مثل هذه المعطيات هي التي ستوضح المجهودات المبذولة من طرف المجلس وتضحياته رغم كل الصعوبات التي صاحبته خلال هذه الولاية . وأتمنى أن يسود نقاش هادئ وفعال أشغال هذه الدورة لربح الوقت والجهد.

والله الموفق المستعان
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

قبل الشروع في دراسة النقط المدرجة بجدول أعمال الدورة تمت قراءة الفاتحة ترحما على روح والدة السيد رئيس المجلس الجماعي وعلى روح الموظفة حياة محا وعلى روح الموظف المتقاعد عبد الواحد هرماشي .

وبعد ذلك تدخل السيد محمد أبقي تعقيبا على ما ورد في الكلمة الافتتاحية للسيد الرئيس في شأن النقطة التي طلب إدراجها بجدول أعمال الدورة شاكرا الرئيس على تفاعله لافتا انتباهه إلى ضرورة إدراج تقارير الافتحاص التي خضع لها تدبير المجلس من طرف المجلس الجهوي للحسابات والمفتشية العامة لوزارة الداخلية للاطلاع عليها ضمن نقطة بجدول أعمال الدورة ، راجيا أن يتحقق ذلك في الدورة المقبلة .

النقطة الأولى

تقييم برنامج عمل الجماعة 2016- 2021

عرض الرئيس :

إن الغاية من إدراج النقطة المتعلقة بتقييم برنامج عمل الجماعة هي الوقوف على الحصيلة الإجمالية لما تم تنفيذه ، ونسبة الانجاز والغلاف المالي الذي تم صرفه ، لأن مثل هذه المؤشرات توضح مجهودات المجلس رغم الصعوبات التي اعترضته في السنة الماضية .

المزيد من التوضيح في تدخل السيد الحسين عصمة نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة .

عرض نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة :

اجتمعت لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة يوم 22 يناير 2021 لدراسة النقطة المتعلقة بتقييم برنامج عمل الجماعة 2016-2021 وكانت مناسبة للوقوف على ما تحقق من البرامج وعلى نسب الإنجاز وعلى الإكراهات التي رافقت تنفيذ برنامج عمل الجماعة ، وإن تحديد نوعية الإكراهات أمر سيساعد على معرفة مكامن الخلل هل يتعلق بالجانب المالي كالإكراهات الذاتية والموضوعية لميزانية الجماعة أو عدم وفاء الشركاء بالتزاماتهم أم بطول وتعقيد المساطر والإجراءات الإدارية والقانونية ؟ لذا لا ينبغي الوقوف عند الأرقام البيانية المدرجة بالوثائق التي قدمتها الإدارة للجنة . بل يجب استقراء ما وراء الأرقام وهذا ما لا تبينه الوثائق التي بين أيدينا لذا ارتأت اللجنة أن تقييم برنامج العمل سيكون غير دقيق ومتكامل .ولذا أوصت المجلس بتأجيل دراسة هذه النقطة إلى حين إعداد مشروع تقييمي مفصل وشامل حول كل محور على حدة من محاور برنامج العمل مذيل بتقرير كامل وجامع لكل المحاور يتضمن الخلاصات والاستنتاجات مع ذكر الإكراهات والمشاكل التي عاقت تنفيذ البعض منها بما في ذلك الإكراهات المرتبطة بتنفيذ الأحكام القضائية وكذا تداعيات جائحة كورونا الذي انعس سلبا على تطور مؤشر المداخيل الذاتية للجماعة. فالتقييم الذي نتوخاه يجب أن يكون موضوعيا ومتكاملا ودقيقا ليكون وثيقة مرجعية للمجالس القادمة لتعد على ضوئها برامج عمل قابلة للتنفيذ وفق أهداف ورؤى محددة لتفادي الاختلالات والمشاكل التي عرفها برنامج عمل الجماعة 2016-2021.

المناقشة :

السيد الرئيس :

الكل يعلم المجهودات التي بذلها المجلس في تنزيل برنامج العمل الجماعي رغم الإكراهات التي عاقت تنفيذه والمتمثلة بالأساس في كلفة تنفيذ الأحكام القضائية التي قاربت 07 ملايير مع العلم

ان ميزانيه الجماعه تبقى محدودة ولا تتيح إمكانيه تمويل المشاريع تحت هذا الضغط المالي ، وهناك مجموعة من المشاريع تم الشروع في تنفيذها أو في مساطرها أصبحت متوقفة بسبب مصادرة اعتماداتها لفائدة المتقاضين الذين حازوا على أحكام قضائية نهائية لفائدتهم .
وإذا ارتأت اللجنة تأجيل هذه النقطة فلا ضير أن نفتح نقاشا فيها لمعرفة توجه المجلس في هذا الأمر .

السيد فـؤاد لعتريس :

قبل مناقشة هذه النقطة المتعلقة بتقييم برنامج عمل الجماعة لابد من الإشارة إلى أنه طريقة وضع النقطة جانبها الصواب بحيث المطلوب هو تقييم تنفيذ برنامج العمل وليس تقييم البرنامج.
كما أعبر عن مفاجئتي بإدراج هذه النقطة في جدول أعمال هذه الدورة وقد اعتقدت من أول وهلة أن هناك تغيير في تدبير الجماعة من طرف الرئيس الذي وإن جاء متأخرا أو في المرحلة النهائية لولاية المجلس فهو مهم من أجل معرفة ما تم إنجازه و ما صعب أو استحال إنجازه وأسباب ذلك ولكن من خلال تتبع جداول أعمال عدد من الجماعات تبين إدراج نفس النقطة والسبب هو أن وزارة الداخلية هي التي طلبت القيام بذلك.
للتذكير لقد تمت موافقة المجلس على برنامج عمل الجماعة 2016-2021 الذي تم إعداده من مكتب دراسات تقاضي أموال من الجماعة وساهم أو شارك في إعداده اللجان الدائمة للمجلس و لجنة المساواة و تكافؤ الفرص و عدد من الموارد البشرية بالإضافة إلى جمعيات المجتمع المدني و تم اختيار المشاريع التنموية المقرر إنجازها بالإمكانيات الذاتية للجماعة و كذلك المشاريع التي ستساهم فيها الجماعة مع شركاء آخرين وتمت تأشيرة السيد العامل على البرنامج ليصبح قابلا للتنفيذ، وبعد ذلك تم وضعه في أحسن الرفوف و الأماكن و لم نعد نطلع عليه ولا حتى نتذكر ما يتضمنه. وبصراحة نسيناه، حتى ذكرنا جدول أعمال هذه الدورة بضرورة تقييم برنامج عمل الجماعة 2016-2021 لقد قرأت محضر لجنة المالية التي ناقشت التقرير الذي أعده الرئيس لتقييم برنامج عمل الجماعة وخلص إلى اقتراح تأجيل عملية التقييم لإعداد دراسة شاملة، ولكن أود أن أدلى بالملاحظات التالية:

1) المفروض أن يتم تقييم تنفيذ برنامج عمل الجماعة سنويا وهذا ما نص عليه القانون
2) التقييم يتم استنادا على التقرير الذي يعده الرئيس سنويا حول تنفيذ برنامج عمل الجماعة ولا يتضمن فقط الجانب المالي ولكن جوانب أخرى مذكورة في القانون
3) التقرير المذكور يعرض على كل لجان المجلس شهرا قبل انعقاد الدورة وليس لجنة المالية فقط ولم يتم احترام المدة حتى يتمكنوا من دراسته والإدلاء بآرائهم

السيد جواد بومعجون :

بخصوص هذه النقطة لدي بعض الملاحظات ، فمن خلال تقييم نسب وأرقام تنفيذ برنامج عمل الجماعة يلاحظ أن متوسط معدل التنفيذ لا يتجاوز 30 في المائة وهذه نسبة ضعيفة كما أن هذه الأرقام لا تعكس واقع الحال فعلى سبيل المثال تحسين واجهة مداخل المدينة النسبة المقدمة 60 في المائة لكن ما أنجز لا يتجاوز 05 في المائة ، الساحات العمومية والمساحات الخضراء النسبة المقدمة 90 في المائة غير أن واقع المناطق الخضراء بالمدينة بعيد على أن تكون مستجيبة للمعايير المتعارف عليها وطنيا ودوليا . كما أتساءل عن نسبة كهربة حي أحفور المعطي التي بلغت 100 في المائة علما أن هذا الحي خاضع اليوم لإعادة الهيكلة التي تستوجب إعادة النظر في كهربة الحي ، وعلى العموم تبقى إنجازات المجلس في هذا الانتداب متواضعة

لعوامل داخليه وخارجيه . وتبقى هناك بعض الإكراهات الموضوعية التي ساهمت في ضعف النتائج رغم المجهودات المبذولة والتي تستحق منا الشكر.

السيد محمد أبقي :

تعد جماعة الخميسات من الجماعات السباقة على المستوى الإقليمي والجهوي إلى إعداد برنامج عمل الجماعة وقد تم إعداده بشراكة مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والمصالح الإدارية الإقليمية للقطاعات الحكومية بإشراف مكتب الدراسات الذي تعاقدت معه الجماعة في هذا الشأن وفق رؤية حددت فيها الحاجيات والأهداف والوسائل والآليات لتنزيل هذا البرنامج .

ونحن اليوم في هذه الدورة بصدد تقييم تنزيل المشاريع المسطرة ببرنامج العمل وبالاطلاع على الأرقام المقدمة لنا لا يمكننا إجراء تقييم موضوعي في غياب تفسيرات وتعليلات لنسب الإنجاز لكونها لا تحمل إجابات وفي بعض الأحيان أنها نسب غير دقيقة ، لذا أشاطر لجنة المالية في إرجاء هذه النقطة إلى حين توفير هذه المعطيات كعدم وفاء بعض الشركاء وتعقيد المساطر والإجراءات الإدارية وشح الموارد المالية بسبب ثقل الأحكام القضائية ضد الجماعة وتداعيات جائحة كوفيد 19 .

السيدة ليلى الأحمادي :

تفاعلا مع المداخلات السابقة أود أن أشير إلى أن بعض مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المدرجة ببرنامج عمل الجماعة لم يتم إنجازها وأن النسبة المقدمة لنا هي صفر كالحائط الوقائي بحي عين الخميس وهذا أمر ينبغي تفسيره للسادة الأعضاء بحيث أنه راجع إلى انتقال المبادرة الوطنية إلى المرحلة الثالثة مما استدعى إيقاف الحساب الخصوصي للجماعة وفق الدورية الوزارية الصادرة في أبريل 2019 وإلغاء الاعتمادات المرصودة من طرف المبادرة الوطنية لهذه المشاريع .

السيد عبد الله بنحمو :

طبقا لملاحظات واستنتاجات اللجنة حول الوثائق المقدمة في شأن تقديم برنامج عمل الجماعة تم اقتراح تأجيل دراسة هذه النقطة لكون الأرضية التي سنناقش على ضوئها هشة بسبب النقص في بعض المعطيات وعدم دقة بعض النسب وخلو الوثائق من مبررات الإخفاق في كثير من المشاريع كعدم وفاء وزارة الداخلية بمساهمتها في برنامج التأهيل الحضري الذي التزمت من خلاله برصد 14 مليارسنتيم ، 07 منها لفائدة الجماعة .

وحتى يكون التقييم دقيقا ومتكاملا ومبنيا على أرضية صلبة تتوفر فيها كل المعطيات والملابسات التي رافقت تنزيل برنامج العمل من إكراهات مالية وذاتية وعدم وفاء الشركاء بالتزاماتهم وتداعيات تنفيذ الأحكام القضائية وكذا تداعيات جائحة كوفيد 19 ، أقترح إرجاء مناقشة هذه النقطة .

السيد يوسف بنهيبة :

مرحلة تقييم برنامج العمل منصوص عليها في القانون التنظيمي على أن تكون في منتصف الانتداب أي بعد ثلاث سنوات وليس عند نهايته . ويعد برنامج عمل الجماعة خارطة طريق ووثيقة تعاقدية بين المجلس والساكنة ، إذ على ضوئها تتم المحاسبة وتقييم عمل المجلس الجماعي ففي غياب المؤشرات قد يكون تقييم البرنامج مجحفا وغير دقيق ، بحيث إذا كان

مؤشر توقعات الانجاز في حدود 80 في المائه وتم تحقيق نسبه 50 في المائه فسيكون هذا الانجاز مهم في حين يراه البعض متوسطا في غياب المؤشرات.
وفي تقييمي لتنفيذ برنامج عمل الجماعة أرى أن الإنجازات تبقى دون سقف طموح الساكنة وكذا طموحنا كمنتخبين ، وهذا له مبرراته والمتمثلة في الإكراهات المالية بسبب ضعف التحكم في تدبير الموارد الذاتية للجماعة كارتفاع الباقي استخلاصه إلى ستة ملايير وضياع موارد سوق الجملة إضافة إلى حجوزات تنفيذ الأحكام القضائية وعدم وفاء بعض الشركاء بالتزاماتهم.
ومع ذلك ففي نظري تبقى محصلة الانجازات متوسطة في ظل هذه الإكراهات ومحدودية الموارد وعدم توفر شروط ملائمة للعمل الجماعي من جراء جيوب مقاومة العمل الجاد والشفاف .

السيد اسماعيل مشعر:

في استقراء للأرقام المضمنة بالوثائق المقدمة للسادة الأعضاء قصد تقييم برنامج عمل الجماعة يلاحظ أنها غير دقيقة ولم تأخذ بعين الاعتبار نسبة الانجازات المادية واللامادية كالأرقام المتعلقة بتهيئة عين الخميس وبتهيئة مطرح النفايات وبالسوق الأسبوعي .فبالنسبة لتهيئة عين الخميس في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تم إعداد الدراسة وإعلان الصفقة وتم إلغاء المشروع بسبب ما أشارت إليه المستشارة ليلى الأحمادي. ونجد أن النسبة المقدمة لنا هي صفر وهذا مخالف للواقع وكذا الأمر يسري على تهيئة مطرح النفايات التي تمت فيه الدراسة واقتناء الأراضي وإبرام الصفقة ،في حين أن السوق الأسبوعي تمت فيه مباشرة الإجراءات وصادق المجلس على الاتفاقية غير أنها توقفت بسبب عدم التوافق على نسب التحصيل بين الجماعتين.
وحتى يكون التقييم موضوعيا ومتكاملا فلا بد من إرجاء مناقشة هذه النقطة إلى حين تصحيح المعطيات والأرقام وإدراج مبررات كل الإخفاقات والانجازات حول كل مشروع ،إضافة إلى الإكراهات الرئيسية التي رافقت تنفيذ برنامج العمل من حجز على مالية الجماعة من جراء تنفيذ الأحكام القضائية وكذا عدم وفاء بعض الشركاء كوزارة الداخلية التي لم ترصد في ميزانية الجماعة 7 ملايير.

السيد الرئيس :

أشكر السادة الأعضاء على مداخلاتهم القيمة والتي استحضرت الإكراهات التي رافقت تنزيل برنامج عمل الجماعة 2016- 2021 والذي هو سقف طموح المجلس وفق الإمكانيات والوسائل المتاحة للاستجابة لحاجيات ساكنة المدينة بتوفير شروط الإقلاع التنموي ، وهذا لا يعني أن البرنامج سيتم تنزيله كما هو مسطر لكون الفعل التنموي المحلي تحكمه عوامل ومؤثرات المحيط الاقتصادي والاجتماعي محليا ووطنيا ودوليا ، وللتفصيل في الأمر أشير إلى أن ثقل تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الجماعة سواء لفائدة الخواص أو الموظفين الجماعيين بسبب تسوية وضعيتهم الإدارية والمالية حسب الشواهد والدبلومات كان له الأثر الكبير على ميزانية الجماعة إذ تم حجز حوالي 07 ملايير سنتيم منذ 2018 إلى اليوم من الاعتمادات المبرمجة لتنفيذ برنامج عمل الجماعة مما تسبب في عدم تنفيذ كثير من المشاريع وتوقيف أخرى رغم الشروع في مساطر التنفيذ كمشروع تهيئة مطرح تاجموت .

هدا من جهه ومن جهة اخرى فلابد من استحضار تداعيات جائحه كوفيد 19 التي كان لها الاثر الكبير في الركود الاقتصادي مما انعكس سلبا على العائدات الجبائية الضريبية كتوقف عائدات السوق الأسبوعي وانخفاض وثيرة أداء الرسوم إضافة إلى اضطراب وثيرة المشاريع التي هي في طور الإنجاز . كما أن هناك إكراه مالي آخر والمتمثل في توقف استخلاص رسوم سوق الجملة للخضر والفواكه لمدة ثلاث سنوات والبالغة تقديراتها حوالي 600 مليون سنتيم أضف إلى ذلك إلغاء حوالي 800 مليون سنتيم المبرمجة لفائدة مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا عدم التوصل بمساهمة وزارة الداخلية في برنامج التأهيل الحضري البالغة 07 ملايير سنتيم .

وبالرغم من هذه الإكراهات التي سلف ذكرها فإن الجماعة بذلت مجهودات جبارة في تنفيذ مجموعة من المشاريع المدرجة ببرنامج عمل الجماعة سواء على مستوى الطرق والإنارة العمومية والساحات العمومية والمناطق الخضراء وتجهيز الأحياء الناقصة التجهيز وحتى نعمق النقاش في تقييم برنامج العمل ليكون التقييم موضوعيا ومتكاملا ومبنيا على كل المعطيات والأرقام الصحيحة والتفسيرات حول نسب الإنجاز فإنه قد أصبح من الضروري تأجيل هذه النقطة إلى دورة لاحقة قصد التفصيل فيها .

وإذا لم تكن هناك أية تدخلات نمر إلى عملية التصويت

مقرر عدد 05 بتـاريـخ 04 فبراير 2021
النقطـــة المتعلقـــة بتقييم برنامج عمل الجماعة 2016- 2021

- إن المجلس الجماعي لمدينة الخميسات المجتمع في الدورة العادية لشهر فبراير المنعقدة بتاريخ 04 فبراير 2021 خلال الجلسة الفريدة ،

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز 2015) ،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بتقييم برنامج عمل الجماعة 2016- 2021 ،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على تأجيل النقطة تأجيل النقطة المتعلقة بتقييم برنامج عمل الجماعة 2016-2021.

يقـرر ما يلي :

قرر المجلس الجماعي في إطار الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 04 فبراير 2021 (الجلسة الفريدة) علنيا بإجماع الأعضاء الحاضرين تأجيل النقطة المتعلقة بتقييم برنامج عمل الجماعة 2016- 2021 .

إمضاء الرئيس

إمضاء كاتب الجلسة

اسماعيل مشعر

النقطة الثانية
الموافقة على تولية بعض دكاكين
الملك الجماعي الخاص .

عرض الرئيس :

تتم هذه العملية طبقا لقانون العقود والالتزامات ، ولا يسمح بهذه التولية إلا بعد تسوية كل المستحقات المالية لفائدة جماعة الخميسات . ولقد تدارست لجنة المرافق العمومية والخدمات هذه النقطة واطلعت على ملفات التولية وخرجت بتوصيات يعرضها علينا السيد نائب رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات :

عرض نائب رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات :

عقدت لجنة المرافق العمومية والخدمات اجتماعها يوم 21 يناير 2021 لدراسة النقطة المتعلقة بتولية الدكان رقم 23 والدكان رقم 25 بالسوق اليومي المغطى المعمورة من المكترية الأصلية خديجة العماري لفائدة المكتري الجديد بوعزة الزموري والدكان رقم 19 بالسوق اليومي المغطى المعمورة يونس توهتوه لفائدة المكتري الجديد حميد بوحساس .

وبعد الاطلاع على الوثائق المقدمة من طرف الإدارة تبين لها أن المسطرة قد تم فيها احترام القوانين المنظمة لهذه العملية من إبراء ذمة المكتري الأصلي من التزاماته المالية اتجاه الجماعة وتطبيق زيادة 10 في المائة وفق مقتضيات قانون الأكرية ، ولذا أوصت المجلس بالموافقة على هذه النقطة .

المناقشة :

بـــــــدون

مقرر عدد 06 بتـاريـخ 04 فبراير 2021
النقطة المتعلقـة بالموافقة على تولية بعض
دكاكين الملك الجماعي الخاص

إن المجلس الجماعي لمدينة الخميسات المجتمع فـي الدورة العادية لشهر فبراير المنعقدة بتاريخ 04 فبراير 2021 خلال الجلسة الفريدة ،

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز2015) ،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالموافقة على تولية بعض دكاكين الملك الجماعي الخاص،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على تولية بعض دكاكين الملك الجماعي الخاص.

يقرر ما يلي

وافق المجلس الجماعي في إطار الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 04 فبراير 2021 (الجلسة الفريدة) علنيا بإجماع أعضائه الحاضرين على تولية دكاكين الملك الجماعي الخاص التالية:

رقم الدكان	الموقع	المكتري	المكتري الجديد
23	السوق اليومي المغطى المعمورة	خديجة العماري	بوعزة الزموري
25	السوق اليومي المغطى المعمورة	خديجة العماري	بوعزة الزموري
19	السوق اليومي المغطى المعمورة	يونس توهتوه	حميد بوحساس

إمضاء الرئيس

عبد الحميد بلفيل
رئيس المجلس الجماعي
الخميسات

إمضاء كاتب الجلسة

اسماعيل مشعر

النقطة الثالثة

الدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة

بين جماعة الخميسات والنادي البلدي لألعاب القوى

عرض الرئيس :

تماشيا مع سياسة المجلس الرامية إلى تشجيع الرياضة بالمدينة تم إدراج هذه النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة بين جماعة الخميسات والنادي البلدي لألعاب القوى من أجل توفير مورد مالي قار لهذا النادي وتدارست لجنة التعاون والشركات مشروع هذه الاتفاقية وخرجت بتوصيات نتعرف عليها في كلمة السيدة رئيسة اللجنة :

عرض رئيسة لجنة التعاون والشراكات :

بالفعل عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 21 يناير 2021 لدراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة بين جماعة الخميسات والنادي البلدي لألعاب القوى وبعد مناقشة مستفيضة تبين أن هذا النادي يعتبر من الأندية النشيطة بحيث شارك في كل الملتقيات التي تنظمها جامعة العاب القوى فهو يضم عدائين متميزين شارك بعضهم ضمن المنتخب الوطني. وعند دراسة بنود الاتفاقية ارتأى أعضاء اللجنة تحديد الدعم في 100 ألف درهم كحد أقصى شريطة توفر الإمكانيات المالية بميزانية الجماعة .وقد أوصت اللجنة المجلس بالموافقة على هذه الشراكة.

المناقشة :

السيد يوسف بنهيبة :

لا أمانع في إبرام شراكة لدعم النادي البلدي لألعاب القوى غير أنني ألاحظ أن هذه الاتفاقيات التي يبرمها المجلس مع النوادي البلدية تثير سؤالين محوريين :هل دعم المجلس الجماعي للرياضة مقتصر على هذه الأندية دون سواها وما هي المعايير التي يتحدد على ضوئها استحقاق الدعم وإبرام الاتفاقيات ؟ وشرعية هذين السؤالين مستمدة من كون المجلس لم يقدم الدعم للجمعيات والأندية الرياضية إلا مرة واحدة في هذا الانتداب رغم الاكراهات المالية التي تعاني منها الفرق الرياضية والتي أدت بها إلى التراجع كأندية الاتحاد الزموري لكرة اليد والطائرة والسلة وغيرها من الأندية . في حين أن المجلس يبرم اتفاقيات دعم مع أندية بعينها دون الاعتماد على معايير واضحة للاستحقاق وهذا منطق غير متوازن في دعم القطاع الرياضي في المدينة . وحتى نكون منصفين فإن اعتماد الدعم المقترح بالاتفاقية

ينبغي اقتسامه مع بعض الأندية المستحقة والتي تحقق نتائج مرضية تستدعي منا التشجيع والمساندة.

السيد الرئيس :

بخصوص دعم الأندية والجمعيات الرياضية فالكل يعلم توجه المجلس في القطاع الرياضي باعتباره واجهة لتسويق المدينة وتشجيع الطاقات الشبابية بها .غير أن الإكراهات المالية التي عرفتها ميزانية الجماعة من جراء تنفيذ الأحكام القضائية وتداعيات جائحة كوفيد 19 التي تستوجب موافقة السيد العامل على النفقات حال دون مواصلة دعم النوادي والجمعيات رغم وجود اتفاقيات مع بعضها كنادي اتحاد الزمور للخميسات الذي لم يتوصل بالدعم رغم الضغوطات المالية التي يعاني منها وكذا نادي التنس ونادي الفروسية . وإبرام اتفاقيات مع الأندية يتم بناء على النتائج المحققة التي تستدعي التشجيع والدعم ،وإبرامها لا يعني بالضرورة أنها ستحصل على مبلغ الدعم المحدد بالاتفاقية بل يتم حسب الإمكانيات المتاحة وكذا حسب النتائج المحققة .

السيد محمد أبقي :

إن دعم الأندية والجمعيات الرياضية لم يتم بالشكل المتفق عليه داخل المجلس بحيث توقف صرف الدعم رغم مصادقة المجلس عليه قبل تنفيذ الأحكام وحلول جائحة كورونا .

وانفرد السيد الرئيس في ظل الإكراهات المالية إلى تقديم الدعم لبعض الجمعيات دون الرجوع إلى المكتب المسير. كما ألاحظ أن هناك ازدواجية في التعامل مع الاتفاقيات لبعض الجمعيات الاجتماعية بحيث تبعث ملف إحداها لمباشرة الإجراءات في حين يبقى ملف الجمعية الأخرى في الرفوف دون مباشرة الإجراءات .هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن كانت ميزانية الجماعة تعاني من شح الموارد وثقل مديونية الأحكام اقترح تحديد مبلغ الدعم في اقل من 100 ألف درهم في الحد الأدنى حتى نكون منسجمين مع قناعاتنا والشروط الموضوعية التي تحكمنا.

السيد الرئيس :

بخصوص دعم الجمعيات والأندية الرياضية فالمجلس هو الذي يقرر في تحديد مبلغ الدعم والأمر بالصرف هو الذي ينفذ مقرر المجلس وتبقى له صلاحية تقدير الإنفاق حسب الإمكانيات المتاحة بالميزانية . ومصادقة المجلس على الدعم لا تعني صرف الاعتماد المخصص كاملا بل يصرف حسب الموارد المتاحة بعد الالتزام بالنفقات الإجبارية. أما بالنسبة لمقترح تخفيض الدعم الى حده الأدنى فلا أرى أي مانع في تخفيضه إلى 50 ألف درهم وإذا لم يكن هناك أي اعتراض على هذا المقترح وآي ملاحظة على بنود مشروع الاتفاق نمر إلى عملية التصويت.

مقرر عدد 07 بتـاريـخ 04 فبراير 2021
النقطة المتعلقـة بالدراسة والتصويت على
اتفاقية شراكة بين جماعة الخميسات والنادي
البلدي لألعاب القوى

- إن المجلس الجماعي لمدينة الخميسات المجتمع فـي الدورة العادية لشهر فبراير المنعقدة 04 فبراير 2021 خلال الجلسة الفريدة،

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز 2015) ،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة بين جماعة الخميسات والنادي البلدي لألعاب القوى

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على اتفاقية شراكة بين جماعة الخميسات والنادي البلدي لألعاب القوى ،

يقرر ما يلي :

وافق المجلس الجماعي في إطار الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 04 فبراير 2021 (الجلسة الفريدة) علنيا بإجماع أعضائه الحاضرين على اتفاقية شراكة بين جماعة الخميسات والنادي البلدي لألعاب القوى وهي كالتالي :

اتفاقية شراكة بين جماعة الخميسات
ونادي بلدية الخميسات فرع العاب القوى

ديباجـــــة :

- بنـاء علـى القـانون التنظيمـي رقـم 113.14 المتعلـق بالجماعـات الترابيـة الصـادر بتنفيـذ الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20رمضان 1436 موافق 07 يوليوز 2015،
- بنـاء علـى المرسـوم رقـم : 2.09.441 الصـادر فـي 17 محـرم 1431 موافـق 03 ينـاير 2010 بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات المحلية و مجموعاتها.
- طبقـا للمرسـوم رقـم : 02-95-443 بتـاريخ 2 صـفر 1416 (2 يوليـوز 1995) بسـن نظام الجمعيات الرياضية و العصب و الجامعة المغربية لكرة القدم.
- بنـاء علـى قـرار وزيـر الشـباب و الرياضـة رقـم 1100.16 فـي 27 جمـادى الثانيـة 1437 موافق ل 6 أبريل 2016 بشأن النظام الأساسي النموذجي للجمعيات الرياضية.
- و تبعا للتوجيهات الملكية السامية الهادفة الى دعم الرياضة،
- و نظرا لأهمية كرة القدم على الصعيد المحلي و الجهوي و الوطني.
- و ايمانا بأهمية التعاون و التشارك في سبيل تحقيق تنمية رياضية مستدامة.
- و بنـاء علـى مداولـة المجلـس خـلال الـدورة العاديـة المنعقـدة يـوم الخمـيس 04 فبرايـر 2021.

تقرر عقد شراكة بين الطرفين التاليين :

الطرف الأول :
جماعة الخميسات ممثلة في شخص رئيس المجلس الجماعي

الطرف الثاني :
نادي بلدية الخميسات فرع العاب القوى.

الباب الأول : الأهداف العامة للاتفاقية

1 - التزامات الجماعة :

الفصل الأول: تـرخص الجماعـة لنـادي بلديـة الخميسـات فـرع العـاب القـوى وفـق برنـامج سنوي للنادي وحسب إدارة الملعب باستعمال المنشات الرياضية التالية:
- ملعب 18 نونبر لإجراء التداريب.

الفصل الثاني :

يمكن للجماعة في حدود الإمكانيات المتوفر لها ان تضع رهن إشارة الفريق وسيله نقل خلال تنقلاته , و كذا سيارة الإسعاف التابعة لها خلال التظاهرات الرسمية التي تجرى بمدينة الخميسات , و كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

الفصل الثالث :
تخصص منحة سنوية للفريق في حدود 50.000.00 درهم وحسب الإمكانيات المالية المتوفرة للجماعة.

2- **التزامات النادي البلدي فرع العاب القوى :**

الفصل الرابع :
يلتزم النادي البلدي لألعاب القوى ب :
- تمثيل الجماعة و المدينة تمثيلا مشرفا والعمل على تحقيق أفضل النتائج .
- تأطير ممارسة الرياضة الجماعية طبقا للأخلاق و القواعد و الأحكام القانونية و التقنية الجاري بها العمل.
- المشاركة في المنافسات الرسمية و الودية المنظمة على الصعيد المحلي أو الجهوي أو الوطني.

الفصل الخامس :
يلتزم نادي بلدية الخميسات فرع العاب القوى بالاستغلال العقلاني للمنشآت الرياضية المرخص له باستعمالها و المحافظة عليها.

الفصل السادس:
تنشيط الحركة الرياضية بالمدينة و تأطير االموهوبين من أبنائها في مجالات التدريب و التحكيم و التكوين.

الفصل السابع :
يلتزم النادي البلدي بقبول ممثلين معينين من طرف المجلس الجماعي كمنخرطين بالنادي

الفصل الثامن :
ينبغي على النادي تقديم حساباته للمصلحة المختصة بالجماعة نهاية كل سنة مالية.

الباب الثاني : مدة الاتفاقية و طريقة انهائها أو فسخها.

الفصل التاسع : تسري الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد تلقائيا ما لم يعبر احد الطرفين عن رغبته في إنهاء الاتفاقية إلى حين عقد اتفاقية جديدة.

الفصل العاشر : يتم فسخ الاتفاقية عند اخلال أحد الطرفين بأحد بنودها أو بطلب من أحد الطرفين بعد توجيه اشعار بذلك ثلاثة أشهر قبل تاريخ انتهاء مدة الاتفاقية.

الفصل الحادي عشر : تدخل الاتفاقية حيز التطبيق ابتداء من تاريخ التوقيع عليها ومصادقة الجهات الوصية.
وتلغى هذه الاتفاقية بعد شهرين من مصادقة المجلس الجماعي في حالة عدم التوقيع عليها من طرف رئيس النادي

حرر بالخميسات في : .....

الامضـــاء :

رئيس المجلس الجماعي للخميسات	**رئيس النادي البلدي لألعاب القوى لمدينة الخميسات**

إمضاء الرئيس	**إمضاء كاتب الجلسة**
عبد الحميد جاقيل رئيس جماعة الخميسات	**اسماعيل مشعر**

النقطة الرابعة
الدراسة والتصويت على كناش التحملات المتعلق بالتجزئات العقارية المراد إحداثها

عرض الرئيس :

إن الغاية من طرح هذه النقطة هي ضبط العلاقة بين الجماعة والمجزئين العقاريين لحثهم على احترام بعض المعايير الأساسية كالبنية التحتية والإنارة العمومية وصيانة المساحات الخضراء لمدة سنة إلى حين إتمام إجراءات التسليم النهائي للتجزئة .
وبما أن هذه النقطة لم يتم تداولها داخل لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة فإني أعرضها عليكم لاتخاذ مقررا بدون مناقشة يقضي بالتداول أو عدم التداول في شانها كما تنص على ذلك المادة 28 من القانون التنظيمي .

مقرر عدد 08 بتـاريـخ 04 فبراير 2021
النقطة المتعلقـة بالدراسة والتصويت على كناش
التحملات المتعلق بالتجزئات العقارية المراد إحداثها

- إن المجلس الجماعي لمدينة الخميسات المجتمع في الدورة العادية لشهر فبراير المنعقدة بتاريخ 04 فبراير 2021 الجلسة الفريدة ،

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز 2015) ،

- وقبل دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على كناش التحملات المتعلق بالتجزئات العقارية المراد إحداثها ،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على عدم التداول في النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على كناش التحملات المتعلق بالتجزئات العقارية المراد إحداثها بناء على المادة 28 من القانون التنظيمي 113.14 ،

يقـرر ما يلي :

قرر المجلس الجماعي لمدينة الخميسات في إطار دورته العادية المنعقدة بتاريخ 04 فبراير 2021 (الجلسة الفريدة) علنيا بإجماع أعضائه الحاضرين عدم التداول في النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على كناش التحملات المتعلق بالتجزئات العقارية المراد إحداثها بناء على المادة 28 من القانون التنظيمي 113.14.

إمضاء الرئيس

عبد الصمد بلفيل
رئيس جماعة
الخميسات

إمضاء كاتب الجلسة

اسماعيل مشعر

النقطة الخامسة

إجراء بعض التحويلات

عرض الرئيس :

إن هذه النقطة لم يتم التداول بشأنها داخل اللجنة لأن الخازن الإقليمي لم يحصر بعد الميزانية لمعرفة الوضعية المالية النهائية للجماعة لذا يصعب الحديث عن إجراء تحويلات .

وارتباطا بنفس الموضوع أشير إلى أن الجماعة توصلت مؤخرا بمراسلة من السيد العامل تحت عدد537 بتاريخ 22 يناير 2021 , يتعلق بعدم تحويل جماعة الخميسات لاعتمادات مالية سبق وان التزمت بها لفائدة مؤسسة العمران لإنجاز مشاريع البنية التحتية للتجزئة التي ستخصص لإعادة إيواء قاطني دور الصفيح موضوع اتفاقية تحويل البرنامج العام لمعالجة السكن الغير اللائق بمدينة الخميسات .والكل يعلم أن ميزانية الجماعة عرفت عجزا ماليا خلال سنتي 2018-2019 ، وزاد تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الجماعة سنة 2020 الوضع المالي للجماعة تأزما دون أن ننسى مخلفات جائحة كوفيد19 . فهذه العوامل كلها حدت من طموحات المجلس وحرمته من إجراء أية تحويلات.

مقرر عدد 09 بتـاريـخ 04 فبراير 2021
النقطة المتعلقـة بإجراء بعض التحويلات

- إن المجلس الجماعي لمدينة الخميسات المجتمع فـي الدورة العادية لشهر فبراير المنعقدة 04 فبراير 2021 خلال الجلسة الفريدة،

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز 2015) ،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بإجراء بعض التحويلات ،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على تأجيل النقطة المتعلقة بإجراء بعض التحويلات ،

يقرر ما يلي :

قرر المجلس الجماعي لمدينة الخميسات في إطار دورته العادية المنعقدة بتاريخ 04 فبراير 2021 (الجلسة الفريدة)علنيا بإجماع أعضائه الحاضرين تأجيل النقطة المتعلقة بإجراء بعض التحويلات.

إمضاء الرئيس

عبد المجيد بلغيل
رئيس جماعة
الخميسات

إمضاء كاتب الجلسة

اسماعيل مشعر

النقطة السادسة

برمجة الفـائض

عرض الرئيس :

لم نتمكن من عرض هذه النقطة للتداول نظرا لتأخر الخازن الإقليمي في حصر ميزانية الجماعة للتأكد من وجود فائض حقيقي أم لا . إذن الأمر يقتضي تأجيل هذه النقطة إلى حين توفر المعطيات المرتبطة بتنفيذ ميزانية 2020 .

مقرر عدد 10 بتـاريـخ 04 فبراير 2021

النقطة المتعلقـة ببرمجة الفائض

- إن المجلس الجماعي لمدينة الخميسات المجتمع فـي الدورة العادية لشهر فبراير المنعقدة بتاريخ 04 فبراير 2021 خلال الجلسة الفريدة،

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز2015) ،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ببرمجة الفائض ،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على تأجيل النقطة المتعلقة ببرمجة الفائض ،

يقرر ما يلي :

قرر المجلس الجماعي لمدينة الخميسات في إطار دورته العادية المنعقدة بتاريخ 04 فبراير 2021 (الجلسة الفريدة)علنيا بإجماع أعضائه الحاضرين تأجيل النقطة المتعلقة ببرمجة الفائض .

إمضاء الرئيس

إمضاء كاتب الجلسة

اسماعيل مشعر

وقبل رفع الجلسة على الساعة الواحدة زوالا ، تلا كاتب الجلسة البرقية المرفوعة إلى الديوان الملكي :

على إثر اختتام أشغال الدورة العادية لشهر فبراير2021 ، يتشرف رئيس جماعة الخميسات أصالة عن نفسه و نيابة عن كافة أعضاء المجلس و سكان المدينة بأن يلتمس من السيد العامل أن يرفع إلى المقام العالي بالله أسمى آيات الولاء والإخلاص وتقديم فروض الطاعة والولاء وصادق مشاعر المحبة والوفاء معربين عن تجندنا الدائم وراء جلالته من أجل الدفاع عن حوزة الوطن وحماية وحدتنا الترابية وصيانة مكتسباتها، مؤيدين السياسة الحكيمة والمبادرات الموفقة لتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

وإننا نؤكد لكم يا مولاي أننا على العهد باقون و بأهذاب العرش العلوي متشبثون ونعاهدكم أننا سنسعى إلى الرفع من مستوى الجماعة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بترشيد النفقات ووضع برامج تلامس القضايا الحيوية للمواطنين مساندين خطواتكم السديدة بتجسيد سياسة القرب والحكامة الجيدة وترسيخ مبدأ التشارك بالانفتاح على المحيط وتخليق المرفق العام لاستشراف مغرب جديد.

أدامكم الله يا مولاي ذخرا وسدادا للأمة المغربية وأبقاكم يا مولاي ملاذا لرعيتكم وحصنا حصينا لشعبكم وجعل التوفيق حليف مسيراتكم وحفظكم في سمو ولي العهد الأمجد الأمير مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة و شد أزركم بشقيقكم صاحب السمو الملكي مولاي الرشيد وحفظ سائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

إنه سميع مجيب و السلام على مقامكم العالي بالله

إمضاء

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــــــة
عمالة إقليم الخميسات
جماعـة الخميســـات

محضر الدورة العادية لشهر ماي 2021

المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــــة
عمالة إقليم الخميسات
جماعـــة الخميسات
مديريـــة المصالـــح

دورة : عادية
جلسة : علنية

مـحـضـــر

اجتماع المجلس الجماعي لمدينة الخميسات
في إطار الدورة العادية لشهر ماي
الجلسة الفريدة المنعقدة بتـاريخ 06 ماي 2021

الورقـة الحافظـة

عقد المجلس الجماعي لمدينة الخميسات اجتماعه في إطـار الدورة العادية لشهر ماي المنعقدة بتـاريخ 06 ماي 2021 على الساعة الحادية عشر صباحا بمقر الجماعة تحت الرئـاسة الفعليـة للسيد عبد الحميد بلفيل رئيس المجلس الجماعي وحضور السيد باشا مدينة الخميسات.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 39

- عدد الأعضاء الحاضرين 24 و هم السادة :

1. عبد الحميد بلفيل : رئيس المجلس الجماعي
2. عبد الله بنحمو : النائب الثاني للرئيس
3. ربيعـة بوجـة : النائب الثالث للرئيس
4. سعيد الخلفي : النائب الخامس للرئيس
5. فؤاد لعتريس : النائب السادس للرئيس
6. العزيزة بويسحاق : النائب السابع للرئيس
7. خالد بروزيين : كاتب المجلس
8. حميد حدادي : نائب كاتب المجلس
9. محمـد أبقـي : رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة
10. ليلى الأحمادي : رئيسة لجنة التعاون والشراكات
11. الحسين عصمة : نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
12. اسماعيل مشعر : نائب رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات

13. يوسف بن هيبة : نائب رئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية
14. خليد أحريش : مستشار
15. عبد العزيز صديقي : مستشار
16. محمد ياسيني : مستشار
17. الطاهر أحيزون : مستشار
18. أحمد البوشيخي : مستشار
19 مصطفى نوحي : مستشار
20 عبد الحميد منواش : مستشار
21 جواد بومعجون : مستشار
22 .بوجمعة بولعياظ : مستشار
23 مريمة حمو زين : مستشارة
24 يوسف الصغير :مستشار

*عدد الأعضاء الغائبين بعذر : **14 (أربعة عشر) وهم السادة :**

1. عبد السلام البويرماني : النائب الأول للرئيس
2. طـــه بلكـــوح : النائب الرابع للرئيس
3. خطيب برقية : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
4. مولـــود القنبي :رئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية
5. ادريس مهيدرة : رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات
6. أمينة زنيبر : نائبة رئيسة لجنة التعاون والشراكات
7. عبد السلام لمغاري : نائب رئيس لجنة التعمير و إعداد التراب والبيئة
8. سعيد منصوري : مستشار
9. فريد نصري : مستشار
10. عادل بن حمزة : مستشار
11. سليمان منصوري : مستشار
12. مراد بوعلام : مستشار
13. الحسين الجامعي :مستشار
14. ابراهيم مهتدي : مستشار

*عدد الأعضاء الغائبين بدون عذر : لا أحد

* المناصب الشاغرة : واحد

- السعدية أوهنو : (السبب الاستقالة)

حضره عن المصالح الداخلية للجماعة السادة :

1. حاكم بويسحاق : مدير المصالح الجماعية
2. يوسف متل : رئيس قسم الشؤون الإدارية والقانونية
3. نور الدين الديوري : مكتب شؤون المجلس واللجان
4. أسماء بوحاشي : رئيسة القسم التقني
5. أحمد الدحماني : رئيس قسم الشؤون المالية
6. حميد بولمان : رئيس مصلحة الميزانية والمحاسبة

وحضره من المصالح الباشوية السادة :

- المعطي جدو
- رشيدة سكري

وبعد التأكد من توفر النصاب القانوني لعقد هذه الدورة افتتح رئيس المجلس الجماعي الجلسة وتلا كاتب المجلس جدول الأعمال والذي يتكون من النقط التالية :

1. الدراسة والتصويت على كناش التحملات المتعلق بالتجزئات العقارية المراد إحداثها
2. الموافقة على تولية بعض دكاكين الملك الخاص الجماعي
3. الدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة بين جماعة الخميسات ونادي الاتحاد الزموري لكرة الطائرة
4. الدراسة والتصويت على طلب دعم تقدمت به جمعية نادي الاتحاد الزموري الخميسات لرياضة الأشخاص في وضعية إعاقة
5. إجراء بعض التحويلات
6. تقييم برنامج عمل الجماعة

وبعد استعراض كاتب المجلس لجدول الأعمال تـلا الرئيس الكلمة الافتتاحيـة التالية :

السيد باشا المدينة
السيدات والسادة أعضاء المجلس الجماعي
السادة أطر وموظفي الجماعة
أيها الحضور الكريم

في البداية أود أن أتقدم لكم جميعا بشكري الجزيل على تلبيتكم الدعوة لحضور أشغال هذه الدورة العادية التي قررنا عقدها يومه الخميس 06 مايو 2021 ، طبقا لمقتضيات القانون ، التنظيمي 113.14 كما اشكر بالمناسبة السادة رؤساء وأعضاء اللجان الدائمة للمجلس على المجهودات التي يقومون بها من خلال اجتماعاتهم لدراسة النقط المعروضة عليهم بحكم تخصص كل لجنة وإصدار توصيات بشأنها تساعد المجلس على اختيار القرارات المناسبة وحرصا منا على تنوير السادة الأعضاء وتفعيلا لمقتضيات المادة 106 من القانون التنظيمي 113.14 أتشرف بعرض أهم الأعمال التي قمت بها في إطار الاختصاصات المخولة إلي من موقعي كرئيس لهذه الجماعة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين العاديتين .حيث حرصنا على مواصلة فتح مجموعة من الأوراش رغم الاكراهات والصعوبات المالية التي واجهتنا مع توالي تنفيذ مجموعة من الأحكام التي تم استصدارها ضد الجماعة في السنتين الأخيرتين لذا لم نتمكن من تحقيق كل ما كنا نأمل لهذه المدينة بما في ذلك المشاريع المضمنة ببرنامج عمل الجماعة ومع ذلك فمازلنا مصرين بعون الله وبمساهماتكم جميعا وبدعم من كل الشركاء والفاعلين وبمساندة من السلطة المحلية على ربح التحدي .

حضرات السيدات والسادة :

وحتى نحافظ على استمرارية بعض المرافق الجماعية ومن اجل تطعيم الميزانية بمداخل إضافية تم الإعلان عن صفقة كراء سوق الجملة للخضر والفواكه وكذا المجازر الجماعية ونتوخى من ذلك الرفع من جودة الخدمات التي يقدمها هذين المرفقين للساكنة ولضمان تزويد السوق المحلي بالمنتجات الضرورية وكذا :

- صفقة الأشغال الكبرى للمحطة الطرقية باعتبارها مرآة الجماعة والمرفق الذي يصادفه زوار هذه المدينة لذا عملنا على إطلاق مشروع تأهيلها وإعادة الاعتبار لها
- صفقة بناء أسوار مقبرة سيدي غريب وذلك مراعاة لحرمة قبور أموات المسلمين .
- صفقة الإنارة العمومية والتي ستمكننا من الاستجابة لطلبات وشكايات الساكنة.
- صفقة الصيانة الاعتيادية للطرق وذلك لمواصلة عملية صيانة مجموعة من الطرقات بالجماعة.

فكما تلاحظون فان ما أقدمنا عليه يتماشى وصميم اختصاصنا ويراعي المصلحة العامة للمدينة وللمواطنين .

ختاما اشكر كل من ساهم في انجاز هذه المبادرات سواء بالحضور المباشر بالجماعة أو بالملاحظات والأفكار .

وفقنا الله جميعا .

النقطة الأولى

الدراسة والتصويت على كناش التحملات

المتعلق بالتجزئات العقارية المراد إحداثها

عرض الرئيس :

لقد سبق للمجلس أن قرر تأجيل النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على كناش التحملات المتعلق بالتجزئات العقارية المراد إحداثها نظرا لعدم تداولها داخل اللجنة المختصة ، وبعد تدارسها من طرف اللجنة تم عرضها عليكم اليوم لمناقشتها بغية وضع كناش تحملات ينظم التجزئات العقارية وفق مواصفات تضمن حسن الإنجاز وجودة المنتوج . وأعطي الكلمة لرئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة :

عرض رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة :

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بكناش التحملات المتعلق بالتجزئات العقارية المراد إحداثها فقد تم إدراجها في هذه الدورة من أجل تحديد المواصفات والمعايير التي يجب احترامها من طرف المجزئين والتي ستكون ملزمة لهم ، بحيث أن الملاحظ خلال التسليم المؤقت أو النهائي للتجزئات أن التجهيزات تكون بمواصفات ضعيفة الشيء الذي ينتج عنه تحمل الجماعة إعادة الصيانة سواء المتعلقة بالكهربة ، المساحات الخضراء وقنوات الصرف الصحي . وقد تمت مناقشة كناش التحملات المعروض عليكم خلال اجتماع اللجنة وتمت فيه مراعاة المعايير والمواصفات المعمول بها على الصعيد الوطني والتي تساهم في جلب المستثمر ليصبح هذا الكناش شاملا لكل المعايير المعتمدة بالتجزئات العقارية خلافا لما تم الموافقة عليه في دورة ماي 2016 . لهذا أوصت اللجنة المجلس بالموافقة على هذا المشروع .

المناقشة :

السيد الحسين عصمة :

عرض مشروع هذا الكناش على المجلس هو من الأهمية بما كان ، وقبل الإشارة إلى ملاحظات حول هذا الكناش أتساءل عن أساسه القانوني والإداري ومدى ملاءمته للقوانين الجاري بها العمل خصوصا احترام الشباك الوحيد المحدد للوثائق المطلوبة وكذا مدى احترامه للقانون الجديد 55.19 الذي نص بدقة على الوثائق المطلوبة من المجزئ ،كما أشير إلى أنه لم تتم الإشارة إلى هذا القانون ولا إلى بعض الدوريات الوزارية المتعلقة في هذا الشأن بديباجة هذا الكناش وهذا أمر لا يجب إغفاله .

هذا من جهة ومن جهة أخرى لدي بعض الملاحظات من خلال تصفح مضامين هذه الوثيقة وهي :

- علاقة الجماعة بالمجزئ غير متكافئة تستقوي فيها الجماعة على المجزئ باعتبارها هي المحدد الأساس للإجراءات والمواصفات في حين يجب أن تكون هناك علاقة توازن تعمل على رفع الجودة دون المساس بتشجيع المجزئ ، وعلى سبيل المثال اعتبار الجماعة والمجزئ هم من يحضر في اجتماع

التسليم المؤقت أو النهائي غير أن القانون المنظم لعملية التسليم ينص على اجتماع لجنة محددة الأعضاء لذا يجب احترام هذا القانون وكذا احترام القانون الجديد باعتماد نسخة واحدة من الوثائق المطلوبة حسب القانون الجديد 55.19 وكذا احترام الأجل القانوني للتسليم .

- مجموعة من مواد كناش التحملات تكتسي طابع العمومية ولها قابلية للتأويل سواء بالتساهل أو التشديد ، في حين يجب أن يكون كناش التحملات مضبوطا ومحددا وقابلا للقياس والدقة كالإشارة في إحدى المواد إلى احترام الجانب البيئي دون تحديد المعايير والمقاييس كتحديد أنواع الأشجار وعددها ومعايير المساحات الخضراء واستعمال مواد البناء الغير مضرة بالبيئة لذا أقترح الإشارة إلى قانون البيئة 27.13 واحترام ما نص عليه من إجراءات للحفاظ على البيئة . كما أقترح ضرورة التنصيص على احترام المحيط العمراني من خلال الأخذ بعين الاعتبار التناسق بين المشاريع العمرانية المحادية وخصوصا الطرقات وجمالية واجهات البنايات .

السيد يوسف بنهيبة :

في البداية أشاطر رأي السيد الحسين عصمة بشأن الملاحظات التي تقدم بها ، غير أنني أضيف بعض الملاحظات منها :

- ضرورة تخفيف شروط ومعايير إنشاء التجزئات لتشجيع المجزئ على الاستثمار وتشديد إجراءات المراقبة في تنفيذ المشاريع تفاديا لتحمل الجماعة صيانة وإصلاح الطرقات التي تتعرض للتلف بعد التسليم وأذكر على سبيل المثال تجزئة العمالة والفلاحة التي لم تعد صالحة للاستعمال وهذا أمر أعتقد أنه اختلال في المراقبة والتتبع ، لذا أقترح فرض عملية التبليط في الأحياء المحدثة على غرار ما تم العمل به في تجزئة بلميلودي في الولاية السابقة .
- بخصوص الإنارة أقترح فرض الإنارة الإيكولوجية على المجزئ للتخفيف من تكاليف الجماعة في الإنارة العمومية .كما تم العمل به في تجزئة المالية وفرض إنشاء مرافق أساسية بالتجزئة كملاعب القرب ومؤسسات عمومية وتكليف المجزئ بالبستنة والتشجير مع وضع مقاييس محددة لها .
- بخصوص أداء الضريبة على الأراضي غير المبنية يطرح إشكال حول عدم تأدية المجزئ للضريبة قبل التسليم النهائي للأشغال الأمر الذي يحمل أصحاب البقع تأدية ما بذمة المجزئ لذا يجب البحث عن حل لهذا الإشكال .

وأخيرا أطالب بتشكيل لجنة مختلطة بين أعضاء المجلس والأطر الإدارية للعمل على تجويد هذا الكناش

السيدة ليلى الأحمادي :

كما هو معلوم فمدينة الخميسات من بين المدن التي عرفت دينامية في مجال العمران خاصة التجزئات العقارية ، وقد سبق للمجلس أن تداول هذه النقطة في دورة عادية من سنة 2016 لهذا أتساءل عن الإضافة التي جاء بها مشروع كناش التحملات الحالي مقارنة مع السابق ؟ وفي نفس السياق أنوه بكناش تحملات يكون في المستوى المطلوب مع ضرورة احترام إجراءات التتبع والمراقبة دون تعقيدات أو عراقيل في علاقة المجزئ مع الجماعة .

السيد اسماعيل مشعر :

فيما يخص هذه النقطة ألاحظ أن هناك تغييرات بشكل كبير في التعامل مع التجزئات الحالية مقارنة مع التجزئات السابقة ، فالتجزئات السابقة لم تكن تحترم المعايير والمواصفات المضمنة بالتصميم حيث الواقع مخالف تماما لما جاء به سيما وأن الخلل يظهر بوضوح في عدم توفر الطرقات وإن توفرت لم تكن بجودة عالية أو بمواصفات ومعايير محددة وهذا ما يجعلها عرضة للتلف السريع فيترتب عن هذا مشاكل وصعوبات عندما يرغب المجزئ القيام مثلا بعملية بيع تجزئته وخير دليل على ذلك حي المنى وحي عين الخميس التي هي من بين الأحياء التي عانت ساكنتها جراء عدم توفر طرقات بها ، ومرد هذه الوضعية في نظري تغييب لدور الوكالة الحضرية عكس ما نجده اليوم الوضع أصبح يأخذ منحى آخر في اتجاه التطور والتجديد يعكس نظرة إيجابية نحو التغيير للأفضل في مجال العمران . وفي نفس السياق أود الإشارة إلى اعتماد إجراءين مهمين وهما : الإنارة الإيكولوجية وتزفيت الطرقات بنوعية جيدة .

السيد فؤاد لعتريس :

ما أريد إثارته في هذه النقطة هو أن يضع هذا الكناش حدا للخروقات والمشاكل التي عرفها مجال التعمير في الولايات السابقة والمخالفة لتصميم التهيئة وخصوصا ببعض التجزئات التي لم تحترم المعايير المعمول بها مثل تجزئة المنى والمنظر الجميل وتجزئة الفلاحة وعدم وفاء بعض التجزئات بإنجاز بعض المرافق كملاعب القرب. لذا نتمنى أن يتضمن هذا الكناش مواصفات ومعايير في المستوى المطلوب.

السيد جواد بومعجون :

بخصوص هذه النقطة كنت أود لو تم تقديم عرض يوضح ما جاء في مضامين الكناش حتى نتمكن من معرفة الإضافة التي جاء بها لحل الإشكالات المطروحة في مجال التعمير ، كما اتفق مع السادة الأعضاء على ضرورة تشديد المراقبة والتتبع .

السيد الرئيس :

للتوضيح فقد سبق للمجلس أن صادق على كناش تحملات في 2016 غير انه لم يكن دقيقا وشاملا الأمر الذي نتج عنه رداءة الطرقات وضعف الإنارة ببعض أحياء المدينة. لذا فالهدف من عرض هذا الكناش على المجلس بعد بذل مجهودات كبيرة في إعداده هو إلزام المجزئ باحترام بنوده واحترام المواصفات التي وضعتها الجماعة والمعمول بها وطنيا وخاصة المرتبطة منها بالتزفيت والإنارة الايكولوجية والتشجير ونتمنى أن يساهم هذا الكناش في رفع جودة أشغال التجزئات . كما أود أن أشير إلى أن حرصي على تواجد الوكالة الحضرية بالمدينة قد ساهم بشكل كبير في الحد من الخروقات والفوضى التي عرفها مجال التعمير لمدة طويلة.

السيدة رئيسة القسم التقني :

للتذكير بسياق هذا المقترح فهو اجتهاد وطموح قمنا به من أجل رفع العبء على الجماعة في إصلاح الطرق بعد عملية التسليم المؤقت لأشغال التجزئات .هذا من جهة من جهة أخرى سارد على أسئلة التي أثارها السادة الأعضاء : فبخصوص السند القانوني لهذا الكناش فهو مؤطر بقانون 25.90 غير أن هذا القانون وللأسف ينص على تضمين الملف التقني كوثيقة أساسية في الملف من اجل تسليم رخصة التجزئة ولا ينص على المعايير والشروط التي يجب احترامها . لذا تم الاجتهاد لإعداد هذا الكناش وتضمينه للشروط والمواصفات المعمول بها بباقي المدن وكذا تضمينه إمضاء المجزئ خلا فا لما تم اتخاذه في دورة فبراير 2016 والذي كان مجرد قرار والذي لا يفي بالمطلوب.

أما بالنسبة لعملية التشجير فهناك ميثاق تم إعداده بمساعدة الوكالة الحضرية من اجل تحديد معايير التشجير وضررة احترام المجزئ لها.

أما بخصوص عملية التبليط التي تم العمل بها ببعض الأحياء فهي لا تصلح للطرقات التي تمر منها السيارات والشاحنات.

كما أوضح بخصوص قانون تبسيط المساطر الإدارية فالنقطة المتعلقة بكناش التحملات قد تم اقتراحها وعرضها على المجلس للدراسة والتصويت في دورة فبراير قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ وتم تأجيلها لهذه الدورة ويبقى هذا الكناش قابلا للإصلاح.

وفيما يتعلق بدراسة هذا الكناش في إطار لجنة موسعة فهذ ا مقترح أؤيده إذا كان الأمر سيساعد على تجويد مضمون الكناش ويغنيه بمجموعة من الإضافات والتنقيحات.

أما أجال التسليم المؤقت للأشغال فالقانون 25.90 هو الذي يحدد الأعضاء وأجل خروج اللجنة . وقد تمت إضافة ممثل مكتب الدراسات بكناش التحملات لأنه هو من يشهد على مدى مطابقة الأشغال للمعايير المعمول بها ليبقى الأصل هو قانون 25.90.

السيد الحسين عصمة

لم تتم الإشارة إلى النقطة التي أثرتها بخصوص بعض البنود التي تستقوي فيها الجماعة على المجزئ لذا اقترح تشكيل لجنة مختلطة بين الجماعة والوكالة الحضرية والعمالة هي من تتكلف بهذا الأمر .

السيد الرئيس :

مقترح السيد عصمة في محله غير أن أعضاء اللجنة ستشكل من الجماعة فقط . ليبقى هذا الكناش قابلا للتطعيم والإصلاح متى ارتأى المجلس ضرورة لذلك .والآن نمر إلى التصويت على الكناش وتضمينه للمقترحات التي تم الاتفاق عليها.

مقرر عدد 14 بتـــاريـــخ 06 ماي 2021
النقطة المتعلقـــة بالدراسة والتصويت على
كناش التحملات المتعلق بالتجزئات العقارية
المراد إحداثها

- إن المجلس الجماعي لمدينة الخميسات المجتمع فـي الدورة العادية لشهر ماي المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2021 خلال الجلسة الفريدة،

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز 2015) ،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على كناش التحملات المتعلق بالتجزئات العقارية المراد إحداثها ،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بأغلبية الأعضاء الحاضرين وامتناع عضو واحد على كناش التحملات المتعلق بالتجزئات العقارية المراد إحداثها ،

يقـرر ما يلي :

وافق المجلس الجماعي في إطار الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2021 (الجلسة الفريدة) علنيا بأغلبية أعضائه الحاضرين على كناش التحملات المتعلق بالتجزئات العقارية المراد إحداثها وهو كالتالي:

ROYAME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
REGION RABAT-SALE-KENITRA
PROVINCE DE KHEMISSET
COMMUNE DE KHEMISSET

LOTISSEMENTS - VOIRIE

CAHIER DES CLAUSES TECHNIQUES PARTICULIERES

CCTP-LOTISSMENT-VOIRIE-
KHEMISSETCOMMUNE DE
KHEMISSET

SOMMAIRE

PREAMBULE 3

Partie I : REFERENCES AUX TEXTES GENERAUX ET PARTICULIERS 5

Partie II : NORMALISATIONS, REGLES TECHNIQUES ET DESCRIPTIF TECHNIQUE DES TRAVAUX 6

A. Normalisation et Règles techniques *6*

B. Diverses clauses *7*

I. Relations du lotisseur avec la Commune de Khemisset 7

II. Liaison avec les autres corps d'état 7

III. Responsabilité du lotisseur 7

IV. Renseignements et documents à fournir 8

Phase Etude 8

Déclaration de début des travaux 8

Phase des travaux 9

Après achèvement des travaux 9

Réception Provisoire 10

Réception Définitive 11

C. Descriptif technique des travaux *12*

V. Etudes et suivi des travaux 12

VI. Généralités sur les travaux de terrassement et génie civil 13

Matériaux utilisés 13

.1 Provenance & qualité des matériaux 13

Préparation des mortiers et bétons 14

Ouvrage des réseaux et regards 14

Ouverture des tranchées et remise en état 15

Ouverture des tranchées 15

Réfection de la Chaussée existante 16

Réfection des Trottoirs 17

Réalisation du corps de la chaussée 17

Fond de forme du corps de la chaussée 17

Exécution des remblais 17

Couches du corps de la chaussée 17

Pose de bordures de trottoirs 18

Revêtement en enrobé à chaud du corps de la chaussée 20

Voies piétonnes et Trottoirs 20

VI. 4/ Conditions de chantier 21

VI.5 Entretien jusqu'à l'expiration du délai de garantie 21

PREAMBULE

Le présent cahier des clauses techniques et particulières (CCTP) constitue le Cahier de charges des travaux à réaliser par les lotisseurs dans le domaine de voirie.

Ce CCTP ne constitue pas à lui seul, toutes les situations que peut rencontrer un lotisseur. Il faut toujours se référer aux normes techniques en vigueur et aux instruction techniques de l'ingénieur civil communal de la Commune de Khemisset pour tous compléments techniques ou remarques éventuelles.

La validité des plans et documents afférents aux travaux de lotissement de voirie et réseaux divers ne doit en aucun cas dépasser 3 ans d'ancienneté et ce conformément aux dispositions de l'article 11 de la loi n°25-90 relative aux lotissements, groupes d'habitations et morcellements.

Les ouvrages faisant l'objet du présent CCTP comprennent essentiellement l'exécution de la voirie relative à :

Nom du lotissement.....

Sis.....**khemisset**

présenté par : .....

Le terrain support du projet fait l'objet du TF n°..... **, et il est d'une superficie totale de** .....

Faire référence à l'accord de principe de la commission régionale d'investissement et/ou à la commission de dérogation et à la date de l'accord (si le projet a fait l'objet d'une dérogation) .....

Les travaux peuvent être résumés comme suit (liste non exhaustive) :

- Dimensionnement et réalisation de l'ensemble de la totalité des travaux in-site nécessaires à l'exécution de voirie du lotissement.
- Aménagement de trottoirs et voies piétonnes.
- Réalisation de toutes les études nécessaires (techniques, géotechniques…etc.) par les bureaux d'études autorisés à cet effet au Maroc.
- Approbation des dossiers techniques des différents lots par les gestionnaires des différents réseaux.
- Réalisation de l'ensemble des travaux de lotissements, conformément aux plans établis par le BET et approuvés par l'ingénieur civil de la Commune et à la réglementation en vigueur.
- Contrôle des différentes phases des travaux par un laboratoire agrée à la charge du lotisseur.

N.B :

- Toutes les études complémentaires nécessaires à l'exécution des travaux (études géotechniques ; essais de laboratoire, études des bétons, Dimensionnement... etc.) sont à la charge du lotisseur.
- L'exécution du projet doit strictement être accompagnée par un bureau d'études et un laboratoire agrée dûment autorisés à exercer au Maroc et dont les charges et honoraires sont supportés par le lotisseur.
- Les produits, matières ou fournitures entrants dans le cadre du processus de réalisation de l'opération objet de présent document doivent être conformes aux normes et standards en usage et approuvés par les concessionnaires de réseaux.
- Pour la réalisation des travaux sus-indiqués, le lotisseur se conformera aux prescriptions du présent CCTP, aux plans de lotissement approuvés, ainsi que la réglementation et normes en vigueur.

Partie I : REFERENCES AUX TEXTES GENERAUX ET PARTICULIERS

- Dahir n°1-15-85 du 20 ramadan 1436 (7juillet 2015) portant promulgation de la loi organique n°113-14 relative aux communes.
- Dahir n°1-16-52 du 19 rejeb 1437 (27 avril 2016) portant promulgation de la loi cadre n°97-13 relative à la protection et à la promotion des droits des personnes en situation de handicap.
- Dahir n°1-92-7 du 15 Hijja 1412 (17 Juin 1992) portant promulgation de la loi n°25-90 relative aux lotissements, groupes d'habitations et morcellements.
- Dahir n°1-92-31 du 15 Hijja 1412 (17 Juin 1992) portant promulgation de la loi n°12-90 relative à l'urbanisme.
- Dahir n° 1-03-58 du 10 rabii I 1424 (12 Mai 2003) portant promulgation de la loi n° 10-03 relative aux accessibilités.
- Décret n°2-92-833 du 25 rabiaII 1414 (12 octobre1993) pris pour l'application de la loi n°25.90 relative aux lotissements, groupes d'habitations et morcellements.
- Décret n°2-92-832 du 27 Rebia II 1414 (14 Octobre 1993) pris pour l'application de la Loi n°12-90.
- Décret n°2-13-424 du 13 rejeb 1434 (24 mai 2013) approuvant le règlement général de construction fixant la forme et les conditions de délivrance des autorisations et des pièces exigibles en application de la législation relative à l'urbanisme et aux lotissements, groupes d'habitations et morcellements ainsi que des textes pris pour leur application.
- Décret n° 2-04-748 du 6 hija 1425 (17 janvier 2005) modifiant et complétant l'arrêté du 8 joumada I 1372 (24 janvier 1953) sur la police de la circulation et du roulage.
- Arrêté conjoint du Ministre de l'Urbanisme et de l'Aménagement du Territoire et du Ministre de l'Intérieur n° 3214.13 du 10 moharram 1435 (14 novembre 2013) fixant les pièces constitutives des dossiers exigibles aux demandes d'autorisation en application de la législation relative à l'urbanisme et aux lotissements, groupes d'habitations et morcellements ainsi que des textes pris pour leur application.

Partie II : NORMALISATIONS, REGLES TECHNIQUES ET DESCRIPTIF TECHNIQUE DES TRAVAUX

A. Normalisation et Règles techniques

Pour l'exécution des travaux, le lotisseur est soumis au respect des normes et textes en vigueur relatifs aux travaux de voirie et notamment :

- Les cahiers des prescriptions communes provisoires applicables aux travaux dépendant de l'Administration des travaux publics et des communications tel qu'il est défini par la circulaire n° 6017 / T.P.C. du 7 Juillet 1965 modifié par la circulaire n° 6017 bis / T.P.C. du 12 Mars 1966 et 6017 ter / T.P.C. du 12 Mars 1966 et 6017 ter.
  T.P.C. du 5 Septembre 1966.
- Les Cahiers des Prescriptions Communes (C.P.C.) applicables aux travaux dépendants du Ministre des travaux publics édition 1983.
- Par dérogation à l'article III du DGA les règles pour le calcul des ouvrages du béton armé dites CCBA 68.
- Le devis général des travaux pour l'assainissement (édition 1961);
- La circulaire n° 1.61.SGG du 30 Janvier 1961 relative à l'utilisation des produits d'origine et de fabrication Marocaines.
- La circulaire n° 6001 T.P du 07/08/1858 relative aux transports des matériaux et marchandises pour l'exécution des travaux publics.
- Les normes marocaines.
- Les normes de l'A.F.N.O.R.
- Guide technique SETRA étude et réalisation des tranchées.
- L'arrêté du Ministère des travaux Publics et des Communications n° 350.67 du 15/07/67 de la NM CL 005.
- Guide Marocain des terrassements routiers.
- Catalogue des types de chaussées neuves.

N.B : En cas de modification de la législation, de la réglementation et des normes, les textes et les normes en vigueur au moment de la signature du présent document feront foi.

B. Diverses clauses

I. Relations du lotisseur avec la Commune de Khemisset

Le lotisseur se mettra en rapport avec les services concernés de la Commune de Khemisset pour obtenir tous renseignements utiles pour l'exécution des travaux de lotissement. Il se soumettra à toutes les vérifications et visites de l'ingénieur civil communal ou des agent qui le représente, et fournira tous documents et pièces justificatives.

N.B :

Tous les plans d'étude concernant les travaux de voirie seront établis par le lotisseur et seront soumis, avant tout début d'exécution, à l'accord préalable de l'ingénieur civil communal -service voirie- de la Commune de Khemisset.

Lors des visites de chantier, le lotisseur est tenu de prendre toutes les dispositions pour rendre accessible la totalité des lieux du projet dans les conditions de sécurité totale. Il devra faciliter toute opération de mesure et tenir à disposition tout document nécessaire à la bonne conduite des travaux et toute fiche d'essai de matériaux reçus sur le chantier ou mis en œuvre.

II. Liaison avec les autres corps d'état

L'entrepreneur chargé des travaux de voirie devra **se mettre en liaison avec les différents intervenants** chargés des autres travaux du lotissement à savoir : les réseaux MT/BT, les réseaux d'éclairage public et de télécom afin de coordonner le passage des différents réseaux en collaboration avec les services techniques de la Commune de Khemisset.

Il devra fournir les plans définissant les travaux préparatoires qui lui sont nécessaires et procéder à la matérialisation des différents lots réalisés en coordination avec la commune et les différents services des réseaux.

Il devra également faire le suivi et surveiller personnellement les travaux du chantier et s'assurer qu'ils ont été exécutés selon les règles de l'art et les recommandations l'ingenieur civil de la Commune ou agent qui le représente, faute de quoi, il aurait à supporter les démolitions, les réfections et les transformations et tous les travaux supplémentaires,

III. Responsabilité du lotisseur

Le lotisseur ne pourra faire état d'une omission ou d'une mauvaise interprétation des pièces du dossier pour refuser de fournir ou exécuter un détail dont l'absence mettrait en cause le fonctionnement des ouvrages réalisés.

Il lui appartient d'apprécier en cours d'étude les difficultés de réalisation pouvant survenir.

- Les modifications établies sur les plans visés en cas de besoin

- Les plans visés Bon pour exécution délivrés par les services des réseaux divers (ONEE, ABHS, Réseaux télécom...) avec implantation des différents conduites ou ouvrages et schéma général de tout détail nécessaire à l'exécution des travaux ainsi que les lieux de branchement;
- Les notes techniques de calcul éventuellement
- Echantillon des bordures utilisées et du revêtement du trottoir (si prévu),

Un imprimé de demande de suivi des travaux, fourni par le service concerné de la Commune sera rempli et signé par le lotisseur à la date de dépôt du dit dossier technique.

Les travaux ne peuvent commencer qu'après avoir reçu les plans d'exécution approuvés par le service concerné de la Commune de Khemisset et fixation de la date du commencement en commun accord.

Le service de voirie doit se prononcer sous 7 jours pour la validation des plans d'exécution avec ou sans réserves.

IV.3 **Phase des travaux :**

- Le lotisseur est invité à se conformer aux plans approuvés par le service voirie de la Commune de Khemisset, les travaux doivent être exécutés suivant les normes en vigueur et selon les recommandations de l'ingénieur civil de la Commune de Khemisset et selon les recommandations de suivi d'un laboratoire agrée.
- Le lotisseur aura la faculté de présenter des variantes techniques permettant de respecter dans l'ensemble les dispositions architecturales et fonctionnelles précisées dans les plans et descriptifs. Dans cette hypothèse, il sera tenu de donner toutes les spécifications utiles permettant à la Commune de Khemisset d'apprécier si les qualités offertes sont équivalentes et conformes aux définitions données au projet de base;
- En cas d'erreurs d'implantation ou modification des plans validés, les travaux seront repris à la charge du lotisseur.
- Le lotisseur doit veiller à la stricte application du présent CCTP.
- Le lotisseur est invité à présenter tout document lié au suivi des travaux (plans d'exécution visé - copie des P.Vs de chantier - l'agrément des matériaux utilisés, les résultats des essais effectués par le laboratoire sur les différentes couches de la chaussée - fiches techniques - les P.Vs de réception des travaux délivrés par l'ONEE ou les réseaux télécom ou délivrés par l'agence ABH en cas de besoin - notes de calculs et tout document utile pour le suivi des travaux dans les règles de l'art).

IV.4 **Après achèvement des travaux :**

Un imprimé de demande de réception provisoire des travaux relatifs aux travaux de voirie, fourni par le service de voirie de la Commune sera rempli et signé par le lotisseur.

Le lotisseur doit obligatoirement présenter les documents suivants :

- **Un dossier des plans de recollement des travaux de voirie et des réseaux** divers établi spécialement par le lotisseur et remis, à la fin des travaux. La date de la

réception provisoire ne peut être fixée qu'après production de ce dossier fourni en 2 exemplaires et un CDROM en format DWG. Sur les plans doivent être portés :

- ☐ Les ouvrages des différents réseaux avec les détails techniques.
- ☐ Les différentes voies du lotissement avec l'emprise.
- ☐ Les cotations et largeurs des trottoirs.
- ☐ Les différentes traversées des différents réseaux propriétés.
- ☐ Les détails liés aux places, parkings ou ruelles (s'ils existent sur le lotissement).
- ☐ Les passages piétons pour les personnes en situation de handicap.

10

- **Un rapport de synthèse** résumant les différentes interventions et essais effectués par le laboratoire tout au long de la période des travaux y compris ceux correspondant aux passages des différents réseaux sous la chaussée et les trottoirs.
- **Une attestation de conformité** des travaux aux plans d'exécution fournie par le BET chargé du suivi.
- En cas de besoin, **Attestation de conformité de l'implantation des voies** par apport aux plans autorisés, fournie par un topographe agrée.

IV.5 **Réception Provisoire :**

Après achèvement des travaux et en vue de la réception provisoire de ces derniers, la Commune de Khemisset doit procéder, en présence éventuelle d'un représentant du BET mandaté par le lotisseur, au contrôle de la conformité des réalisations tant du point de vue de la réglementation que de celui du respect des prescriptions techniques du présent document.

A l'achèvement de chaque phase, le lotisseur devra fournir les réceptions provisoires y afférentes délivrées par les gestionnaires des différents réseaux et par le laboratoire.

A la fin des travaux, il sera procédé en présence du lotisseur et du représentant de la Commune à la réception provisoire de l'ensemble des travaux réalisés.

Si l'ingénieur civil du service de voirie de la Commune constate un défaut de conformité entre les travaux effectués et les documents approuvés ou constate des malfaçons, le lotisseur est tenu de satisfaire les remarques.

La réception provisoire ne sera prononcée qu'après satisfaction des dites remarques conformément aux dispositions du présent CCTP.

La réception des travaux peut se faire par tranche selon un phasage convenu avec la Commune.

En particulier, la réception portera sur les points suivants :

- Revêtement des trottoirs sur la largeur signalée dans le profil en travers visé par le service de voirie de la commune (voir plans autorisés).
- Structure de la chaussée réalisée selon le BET et l'étude géotechnique déposée au service voirie de la Commune.
- Etat de la couche superficielle de la chaussée réalisée en enrobé bitumineux.

- Détails des bordures de trottoir selon les plans visés par le service de voirie de la commune ainsi que le respect d'exécution selon les normes en vigueur (Alignement, Aspect, Joints, Courbures,...).
- Etat des traversées des différents réseaux réalisés ainsi que l'état des ouvrages correspondants.
- Mise à niveau des regards réalisés par apport aux cotes de la couche de roulement
- Respect des normes d'accessibilité pour les personnes en situation de handicap.
- Nettoyage des voies et trottoirs du lotissement des gravats et des matériaux liés aux travaux.

11 **L'ingenieur civil du service de voirie peut demander des essais supplémentaires qu'il juge nécessaires pour s'assurer de la qualité des travaux (sondages de mesure des épaisseurs des couches, carottage dans l'enrobé bitumineux, compactage, béton, essais bordure.....) et pour prononcer la réception des travaux.**

IV.6 Réception Définitive :

Après l'expiration du délai de garantie d'un an, à dater de la réception provisoire, il sera procédé à la réception définitive dans les mêmes conditions que pour la réception provisoire.

La réception définitive a pour objet de déterminer si la voirie et les réseaux divers ne présentent aucune malfaçon.

Au cas où des malfaçons seraient relevées lors des opérations de réception définitive, le lotisseur est invité à prendre les dispositions nécessaires pour y remédier.

Suivi et contrôle des travaux :

Le Lotisseur devra laisser libre accès au chantier aux agents de service voirie de la Commune et leur présenter s'ils les demandent toutes les pièces du projet et leur fournir tous renseignements et explications utiles pour faciliter leur mission.

VI. Généralités sur les travaux de terrassement et génie civil

Le lotisseur aura la charge de prendre toutes les mesures nécessaires de façon à ce que tous les travaux de terrassement des tranchées et des voies soient exécutés dans de bonnes conditions sans impact sur les alentours du projet.

Le lotisseur devra, si nécessaire, étayer à ses frais toutes les fouilles au fur et à mesure de leur approfondissement et prendra à ses frais toutes les mesures nécessaires pour soutenir et protéger les maçonneries, fondations et ouvrages divers existants dont la démolition n'est pas rendue nécessaire pour la construction des ouvrages mais qui auraient été déchaussées pendant l'exécution des fouilles.

Il reste responsable de tous les éboulements qui pourraient survenir, et de tous les dommages consécutifs à l'exécution des travaux, en particulier les dégâts que subiraient les canalisations et câbles de toutes sortes dont il devra tenir compte.

Dans le cas où le lotisseur effectuerait des fouilles à proximité des murs de clôtures ou d'habitations ou riverains du lotissement en mauvais état, il lui appartient d'en faire le constat au préalable afin d'éviter toute responsabilité ultérieure de dégradation.

Le lotisseur devra prendre toutes les précautions utiles pour assurer la bonne coordination de ses travaux et assurera la continuité de la signalisation dans le cas où ses propres travaux ne seraient pas terminés. Il supportera toutes les sujétions de signalisation complète des chantiers.

Le lotisseur doit assurer toutes les étapes de terrassement et de réalisations des différents réseaux. Dans tous les cas, le lotisseur reste responsable des travaux dont il a la charge pendant les différentes étapes du projet

VI.1 Matériaux utilisés

VI.1 Provenance & qualité des matériaux

Les matériaux destinés à l'exécution des travaux seront d'origine marocaine et il ne sera fait appel aux matériaux d'origine étrangère qu'en cas d'impossibilité de se les procurer sur le marché marocain.

Les frais de transport des matériaux quel que soit leur nature ainsi que les frais de transformation éventuelle sont à la charge du lotisseur.

Tous les matériaux employés seront toujours de la meilleure qualité dans la provenance choisie et l'espèce demandée.

Le lotisseur est réputé connaître parfaitement les ressources de carrières, usine et dépôt, ainsi que (en ce qui concerne les carrières) leurs conditions d'accès et d'exploitation.

Pour tous les matériaux et fournitures diverses, sans exception, le lotisseur les soumettra en temps utile avant démarrage des chantiers, à l'agrément de la Commune de Khemisset indiquant leur provenance en vue du contrôle de la qualité.

En outre, la Commune de Khemisset se réserve le droit de faire procéder aux frais du lotisseur à tous les essais qu'elle jugera utiles pour vérifier la concordance de la qualité de chaque lot de matériaux avec les prescriptions qui auront été formulées à ce sujet et ce par un laboratoire agréé.

Le lotisseur devra prendre toutes les mesures utiles pour disposer, sur son chantier, des quantités de matériaux vérifiées et acceptées, nécessaires à la bonne marche des travaux.

En cas de refus des matériaux, ceux-ci seront marqués de façon apparente et détruits ou transportés hors du chantier, aux frais du lotisseur dans un délai de 24 heures à compter de ce refus.

Le lotisseur remplacera dans l'immédiat les matériaux refusés et supportera les frais de tout retard qu'aura occasionné le rejet des matériaux non conformes.

Le lotisseur doit veiller à ce que l'extraction des matériaux ou leur dépôt ne puissent nuire, de quelque façon que ce soit, à la qualité de l'environnement et la circulation dans les voies mitoyennes.

VI .2 **Préparation des mortiers et bétons**

Les mortiers et bétons utilisés pour la construction des divers ouvrages auront en principe les compositions définies selon la formulation établie par le laboratoire agrée qui détermine le dosage des agrégats et leur granulométrie, sur échantillons présentés au préalable avant exécution des travaux.

Le service voirie de la Commune de Khemisset se réserve le droit de faire procéder, au cours de l'exécution des travaux et aux frais du lotisseur à tous les essais et épreuves qu'elle jugera utiles, pour vérifier si la concordance de la qualité des mortiers et bétons pour béton armé est conforme aux prescriptions formulées à ce sujet.

Le lotisseur restera entièrement responsable des prescriptions adoptées. Il est formellement spécifié que les mortiers et bétons seront toujours fabriqués et malaxés à l'aide d'une bétonnière, ceci afin d'assurer un dosage constant et homogène.

VI.3 **Ouvrage des réseaux et regards**

Tout ouvrage de réseaux sera réalisé sur la base du détail fourni par le BET et conformément aux normes et aux règles en vigueur et selon les directives du service de voirie de la Commune de Khemisset, [redacted]; ONEE et Opérateurs Télécom....

Les regards seront, soit coulés sur place, soit préfabriqués en usine aux plans de détails approuvés par [redacted], l'ONEE et Opérateurs Télécom....

VI.2 Ouverture des tranchées et remise en état :

VI.2.1 Ouverture des tranchées

L'ouverture des tranchées se fera simultanément sur un ou plusieurs tronçons avec une signalisation suffisante sans perturber la circulation sur le trottoir et les voies proches du lotissement selon les plans autorisés.

Avant d'entamer les travaux de terrassement, le lotisseur doit procéder au découpage du revêtement supérieur du trottoir et chaussé pour éviter la dégradation du revêtement aux parois de la tranchée s'il y a lieu.

La tranchée sera ouverte sous terre battue, trottoirs et chaussées asphaltés ou enrobés.

Le raccordement du fond de la tranchée sous trottoirs et celle sous chaussée se fera en pente donnée selon les profils en long autorisé par l'opérateur du réseau concerné.

NB : Dans le cas de réalisation de tranchée sur les voies ou trottoirs déjà revêtus aux alentours du lotissement :

- le passage de câble électrique et/ou télécom dans la traversée des voies publiques existantes, sera effectué par la technique de fonçage dirigé suivant recommandations de la Commune de Khemisset sauf en cas de présence d'obstacles.
- l'ouverture des tranchées dans la traversée des voies publiques sera exécutée obligatoirement par demi chaussée, après autorisation spéciale des autorités compétentes, l'utilisation d'une tronçonneuse est obligatoire.

Les terrassements seront conduits suivant les règles de l'art et conformément aux règles en vigueur.

Les fouilles seront creusées suivant les formes et aux profondeurs prescrites, les parois seront bien dressées et le fond nivelé avec soin.

D'une manière générale, tout tronçon de tranchée devra être réceptionné par l'ONEE, les Opérateurs télécom, l'agence ABH avant la pose et après réception de pose des conduites (pentes, profondeurs…).

Les déblais seront rangés en ordre avec soins, le long de la tranchée et sur un seul côté de celle-ci.

Le lotisseur organisera et conduira ses chantiers de manière telle que les accès aux propriétés riveraines, la circulation sur la chaussée et les trottoirs, l'écoulement des eaux de pluies, soient assurés en tout temps.

Le lotisseur se conformera à tous les règlements de voirie et toutes les indications qui lui seront données par l'ingénieur civil la Commune de Khemisset et les autres réseaux.

Le lotisseur sera responsable de la tenue du terrain qu'il devra étayer au besoin, il devra protéger les fouilles contre l'invasion des eaux.

Le lotisseur demeurera responsable des frais des réparations des égouts des conduites d'eau, des câbles souterrains, des installations publiques ou privées, des trottoirs ou chaussées qui auraient subis des avaries du fait de l'exécution des travaux, de façon général, toute avarie causés aux ouvrages tierces (organisme ou habitat) sera à la charge du lotisseur.

Le lotisseur assurera l'entretien et la surveillance des tranchées ouvertes jusqu'à la fin des travaux.

Tout dérangement de matériaux, comblement des fouilles ou autres manœuvres qu'il aurait lieu d'exécuter à l'occasion, par mesure de sécurité publique ou pour toute autre cause, demeureront à la charge du lotisseur, sauf recours motivé de l'administration dans le cas où ces travaux seraient très importants.

D'une manière générale, aucune des sujétions résultant des travaux ne pourra être un sujet de réclamation ou demande d'indemnité de la part du lotisseur.

VI.2.2 Réfection de la Chaussée existante

La réfection de la chaussée consiste à la mise en place des matériaux de couche de fondation de tout-venant de 0-40 des carrières agrées pour la couche GNF mis en place directement sur l'ouvrage réalisé.

Le reste jusqu'au niveau de la chaussée est comblé par du tout-venant de 0-31,5 des carrières agrées pour la couche GNB ou GNA.

La profondeur totale du tout-venant mis en place peut atteindre 1m et devra être arrosée et damée par couches de 20 cm.

Le revêtement supérieur sera en enrobé bitumineux sur une épaisseur minimale de 5 cm à chaud et selon l'épaisseur et la structure la chaussée existante (EB ou GBB+EB).

La structure de la chaussée après réfection doit être conforme à la structure initiale de celle-ci. La couche goudronnée doit être réfectionnée 2 jours après ouverture de la traversée ***en cas d'apparition d'avaries ou affaissement le lotisseur doit la reprendre immédiatement pour éviter toute réclamation des autorités et services de la commune.***

La largeur contractuelle à prendre en compte pour la réfection est égale à la largeur théorique de la fouille et/ou la largeur de dégradation effective de la chaussée augmentée de 10 cm.

Lorsque la fouille ou la dégradation de la chaussée dépasse 30% de la largeur du corps de la chaussée, le lotisseur est tenu de reprendre la couche superficielle de la totalité de la voie dégradée. Cette couche doit être réalisée en enrobé sur une épaisseur minimale de 5 cm à chaud et selon l'épaisseur et la structure de la chaussée existante (EB ou GBB+EB).

En cas de contestation à l'issue du chantier ou pendant le délai de garantie, des sondages de contrôles pourront être fait par un laboratoire agrée aux frais du lotisseur, si la réfection de chaussée n'est pas conforme à la structure initiale, celle-ci sera refaite aux frais du lotisseur.

VI.2.3 Réfection des Trottoirs

Le revêtement supérieur doit être reconstitué à l'identique de l'existant (carreaux de ciment, pavés, mosaïque, lavée, béton imprimé....) selon les règles de l'art.

Tous les matériaux d'empierrement des trottoirs tels que pavés, blocages, pierres cassées, récupérables et susceptibles d'être réutilisés, ainsi que les revêtements en carreaux de ciment des trottoirs seront triés et mis soigneusement de côté.

Au fur et à mesure de l'avancement des travaux de réfection, le chantier doit être nettoyé et débarrassé de tous les déblais et restes des matériaux mêmes les plus fins avec balais et brosses métalliques.

VI.3 Réalisation du corps de la chaussée

La réalisation du corps de la chaussée sera effectuée sur la base d'une étude géotechnique d'un laboratoire agrée et conformément aux plans de profils en long et en travers établis par les BET et approuvés par l'ingénieur civil du service de voirie de la Commune.

Un dossier complet sur tous travaux d'infrastructure effectués sous la structure du corps de la chaussée projeté, doit être déposé au service de voirie de la Commune de Khemisset avant tout commencement des travaux (plans des différents réseaux, résultats des essais effectués et tous renseignements utiles pour assurer la qualité de la base du corps de la chaussée.

VI.3.1 Fond de forme du corps de la chaussée

Les fonds de forme seront soigneusement dressés, nivelés et compactés, compte tenu des tolérances admises. Le fond de forme devra être réceptionné en nivellement et en compactage par l'agent de suivi de laboratoire et en coordination avec le service de voirie de la Commune de Khemisset avant l'exécution de la structure de chaussée.

La présentation des résultats des essais de compactage fournis par le laboratoire est obligatoire.

VI.3.2 Exécution des remblais

Les remblais seront effectués avec des matériaux recommandés et contrôlés par le laboratoire, ils seront obligatoirement exécutés par couches successives de 0,20m maximum damés refus à l'aide d'engins mécaniques et arrosés pour éviter tout tassement ultérieur.

Le lotisseur est tenu de dégager les déblais excédentaires issus des travaux de terrassement immédiatement après remblayage.

VI.3.3 Couches du corps de la chaussée

Les différentes couches constitutives du corps de la chaussée seront définies suivant les spécifications du catalogue de structures types de chaussées neuves et suivant un rapport géotechnique établi par un laboratoire agrée.

La composition granulométrique et les caractéristiques des différentes couches du corps de la chaussée seront fixées par le laboratoire qui fournira l'un agrément des matériaux avant utilisation. Cette étude sera à la charge du lotisseur et doit être approuvée par le service de voirie de la Commune avant toute mise œuvre.

Le lotisseur doit se référer aux recommandations du laboratoire pour l'agrément des différentes couches du corps de la chaussée. La mise en place d'une couche ne pourra s'effectuer que sur ordre de l'agent de suivi du service de voirie de Commune après réception et présentation des résultats des essais de compactage effectuées par le laboratoire assurant le suivi des travaux dans le lotissement.

La structure de la voie sera effectuée par couches successives de 20cm maximum damées au fur et à mesure à l'aide d'engins mécaniques et arrosés pour éviter tout tassement ultérieur selon les recommandations du laboratoire.

Le lotisseur sera responsable des dégâts engendrés de tout corps d'état au moment de l'exécution du corps de la chaussée.

Les interventions de contrôle du laboratoire feront l'objet de P.Vs de chantier en présence de l'agent de suivi du service de voirie de la Commune. Les résultats d'identification et de compactage de chaque couche du corps de la chaussée seront remis à ce dernier.

NB:

- Les cotes et les épaisseurs des terrassements effectués et celles des différentes couches du corps de la chaussée doivent être réceptionnées par un topographe agrée. Une attestation de de conformité par rapport plans autorisés, fournie par le topographe, peut être demandée à tout moment par l'agent de service de voirie de la Commune.

- Le lotisseur doit assurer le raccordement des voies de son projet par rapport aux voies publiques existantes. Les points de jonction des extrémités des voies reliant des titres fonciers mitoyens en respect avec le plan côté du terrain naturel doivent être vérifiés par un topographe agrée et conformes aux plans autorisés.

VI.3.4 Pose de bordures de trottoirs

La structure de la chaussée sera bordée en trottoirs sur la totalité du lotissement. La mise en place des bordures des voies sera exécutée conformément aux normes en vigueur.

Les types de bordures de trottoir envisagés dans ce lotissement doivent être mentionnés dans les plans présentés pour étude.

La bordure sera **préfabriquée par une usine** agrée et conforme aux normes marocaines.

Le choix de la bordure doit être fait en convenance avec le service voirie de la Commune. Un échantillon sera présenté au chantier pour réception avec les résultats des essais effectués par le laboratoire **(toute bordure dont l'origine est inconnue sera refusée).**

La pose sera effectuée selon les instructions suivantes :

- Fouille en rigole sur une largeur supérieure de 0,20 m aux largeurs des éléments.
- Lit de pose en béton dosé à 300kg de ciment CPJ45 sur 10 cm d'épaisseur sur toute la largeur de la fouille.
- Joints au mortier de ciment.
- Exécution des courbes éventuelles par des éléments de 25cm ou de 50cm de longueur, soigneusement **coupées à l'aide de la scie mécanique**.
- Remblaiement des fouilles après pose et évacuation des déblais.
- Grattage et nettoyage éventuel des bordures souillées par les mortiers et béton.

Les éléments de bordures cassés ou fissurés seront refusés.

Après exécution, les bordures doivent être bien alignées en plan ou en hauteur. Elles ne devront en aucun cas présenter des écarts de pose. Toute malfaçon constatée sera reprise à la charge du lotisseur.

La mise en œuvre de la bordure pour les traversées de chaussés, doit impérativement respecter **les normes d'accessibilité des personnes en situation de handicap (passage bateau),** la pente latérale maximale de l'abaissement ne doit pas dépasser **5%** et la pente maximale du plan incliné ne doit pas dépasser **2%,** la largeur minimale de la traversé piétonne doit être supérieure ou égale **1,20 m** et la hauteur maximales entre la surface de l'enrobé bitumineux et le plan de la surface de la bordure ne doit pas **dépasser 2 cm** sur toute la traversée piétonne.

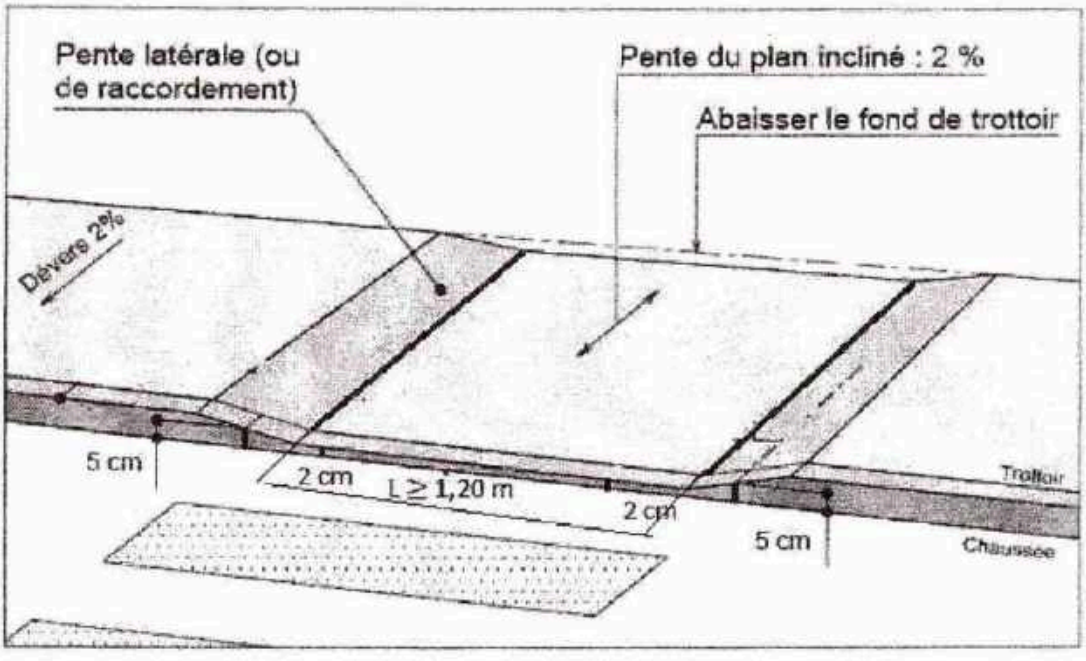

D'une manière générale, la hauteur entre la surface de l'enrobé bitumineux et le niveau supérieur de la bordure ne doit pas dépasser 14 cm pour T3 et 15 cm pour T4

VI.3.5 Revêtement en enrobé à chaud du corps de lachaussée :

Le réseau de voirie du lotissement sera revêtu en enrobé à chaud avec une couche d'imprégnation suivant les normes en vigueur.

La composition granulométrique, la teneur en filer et la teneur en liant seront définitivement fixées par une formulation établie par le laboratoire à la charge du lotisseur. Cette étude doit être approuvée par le service de voirie de la Commune.

L'épaisseur de la couche de roulement est fixée par l'étude géotechnique du laboratoire, ne peut en aucun cas être inferieure à 5cm en enrobé à chaud

Le lotisseur doit présenter les résultats des essais d'identification et de compactage des couches au dessous et aviser le service voirie de la Commune avant toute mise en place des enrobés.

Le lotisseur doit procéder aux essais de laboratoire pour contrôler la qualité, la température et la composition lors de la mise en œuvre.

Les enrobés seront mis sur une surface nettoyée de tous les corps non cohérents et étrangers et lorsque les conditions atmosphériques seront compatibles, compte tenu de la saison avec une bonne exécution des travaux et une bonne tenue ultérieure des ouvrages, lorsque les conditions atmosphériques sont défavorables, les travaux de mise et par conséquent de fabrication des enrobés seront suspendus.

Il est bien entendu que lors de la réalisation des enrobés, le lotisseur devra tenir en compte des écoulements des eaux de pluies qui devront être fluides le long des trottoirs et assurer la mise à niveau et le nettoyage des regards.

N.B : Le lotisseur doit procéder à la finition de la totalité de la largeur de la voie (de la bordure à la bordure) y compris les parties de la voie dans le domaine public limitrophes au titre foncier du lotissement et ce pour assurer une homogénéité du revêtement sur la totalité de la voie.

VI.3.6 Voies piétonnes et Trottoirs

Le revêtement des voies piétonnes et trottoirs sera exécuté sur la **totalité de la largeur définie sur les profils en travers visés par service de voirie**, selon les normes en vigueur et sur la base du détail technique établi par le BET et approuvé par service de voirie de la Commune.
Le choix du matériau du revêtement (pavés, carreaux, béton imprimé, asphalte,.....) doit être fait en convenance avec le service de voirie de la Commune.
Le lotisseur doit présenter fiche technique, un catalogue et /ou un échantillon des matériaux choisis pour approbation.

N.B : Le corps du trottoir doit avoir une largeur minimale de 2 m.
Tout projet ne respectant pas cette largeur sera rejeté et ne sera pas réceptionné.

VI.4/ Conditions de chantier

Au fur et à mesure de l'avancement des travaux, le chantier doit être maintenu en état de propreté et débarrassé de tous les déblais et restes de matériaux même les plus fines avec balaiet brosse métallique.

Toutes les bornes, repères qui auraient été déplacées lors des travaux, devront être remplacées soigneusement à leur emplacement et selon leur disposition d'origine y compris l'emplacement d'une borne ou repère ayant porté préjudice à une administration ou à un tiers.

21

Le parcours des poids lourds qui alimenteront le chantier en matériaux utilisés doit faire l'objet d'une autorisation préalable des services communaux et ce en vue de réduire l'endommagement des voies riveraines existantes. **Tous dégâts sera refait à la charge du lotisseur.**

La sécurité des piétons doit être assurée (clôture provisoire lors de la réalisation des travauxd'équipement notamment ceux relatifs aux différents réseaux)

VI.5 Entretien jusqu'à l'expiration du délai de garantie

Pendant la période de garantie :

☐ **Le lotisseur est tenu à une obligation au titre de laquelle il doit, à ses frais :**

a) exécuter les travaux ou prestations éventuels de finition ou de reprise.

b) remédier à tous les désordres signalés par le service voirie de la Commune de Khemisset de telle sorte que les ouvrages soient conformes à l'état où ils étaient lors de la réceptionprovisoire ou après correction des imperfections ou malfaçons constatées lors de celle-ci.

c) procéder, le cas échéant, aux travaux confortatifs ou modificatifs jugés nécessaires par la Commune de Khemisset et présentés par lui au cours de la période de garantie.

☐ **Le lotisseur aura à sa charge l'entretien des ouvrages réalisés et remédier à toutes les malfaçons constatées (affaissement, bordure, trottoirs, chaussée, mise à niveau regards).**

☐ **Les frais de main d'œuvre et d'emploi d'engins, nécessaires à ces prestations d'entretien, seront à la charge du lotisseur sans que celui-ci ne puisse prétendre à aucune indemnité.**

Khemisset le.....

Lu et accepté par le lotisseur

إمضاء كاتب المجلس

خالد بروزيين

إمضاء الرئيس

عبد المجيد بلفقيه
رئيس جماعة الخميسات

يقرر مايلي :

وافق المجلس الجماعي في إطار الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2021 (الجلسة الفريدة) علنيا بإجماع أعضائه الحاضرين على تولية دكاكين الملك الخاص الجماعي التالية:

رقم الدكان	الموقع	المكتري الاصلي	المكتري الجديد
01	مجمع دار الزربية	منير بنطيبي	لحسن داعلي
08	السوق اليومي المغطى محمد الخامس	الحسين المسعودي	فوزية دهبي
22	السوق اليومي المغطى المعمورة	احمد ابرزو	عائشة بولحكوك
07	السوق اليومي المغطى المعمورة	عبد الإله الرحالي	حنان لكويط

إمضاء الرئيس

إمضاء كاتب المجلس

خالد بروزيين

النقطة الثالثة

الدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة

بين جماعة الخميسات ونادي الاتحاد الزموري لكرة الطائرة

عرض الرئيس :

بناء على طلب عقد اتفاقية شراكة الذي تقدم به نادي الاتحاد الزموري لكرة الطائرة أدرجنا هذه النقطة في هذه الدورة . وأعطي الكلمة لرئيسة لجنة التعاون والشراكات لتوضيح مضمون هذه الاتفاقية .

عرض رئيسة لجنة التعاون والشراكات :

عقدت لجنة التعاون والشراكات يوم 21 أبريل 2021 اجتماعها لدراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة بين جماعة الخميسات ونادي الاتحاد الزموري لكرة الطائرة ، ويعتبر هذا المشروع إيجابيا يجب تزكيته وتثمينه لأنه سيساهم في النهوض بالقطاع الرياضي بصفة عامة وكرة الطائرة بصفة خاصة . وبعد مناقشة مستفيضة ارتأت اللجنة إدخال تعديلات على الفصل الأول من الاتفاقية ليصبح كالتالي : " يمكن استفادة نادي الاتحاد الزموري وفق برنامج سنوي للنادي بعد الحصول على موافقة مسبقة من المصالح المعنية من ملاعب القرب . وأوصت اللجنة المجلس بالموافقة على هذا المشروع .

المناقشة :

السيد يوسف بنهيبة :

بداية أثمن مبادرة المجلس بعقد اتفاقية مع نادي الاتحاد الزموري لكرة الطائرة وإن جاءت متأخرة ، غير أنني أسجل ملاحظة تهم غياب دفتر التحملات للاتفاقيات على غرار دفتر تحملات الجمعيات .الأمر الذي يثير نقاشا وجدلا حول شفافية استحقاق إبرام الاتفاقيات خصوصا وأننا خلال هذه الولاية تم إبرام بعض الاتفاقيات مع بعض الجمعيات والأندية وإقصاء أخرى دون الاستناد إلى معايير محددة . وهذا ما يستدعي اليوم إعداد دفتر تحملات خاص باتفاقيات شراكة مع الأندية والجمعيات تحدد فيه معايير دقيقة لتحديد الاستحقاق ومبلغ الدعم لتجنب كل الحسابات والمزايدات السياسية .

وبخصوص هذه الاتفاقية التي بين أيدينا فإن نادي الاتحاد الزموري لكرة الطائرة يستحق دعما أكبر مما هو محدد بالمشروع نظرا لإنجازاته الرياضية المتعددة رغم قلة الإمكانيات فهو يضم حوالي 200 منخرط ويؤطر الفئات الصغرى والفئات النسوية وحقق عدة ألقاب ككأس العرش وبطولة الفتيان على مستوى الجهة لعشر سنوات وله تمثيلية في المنتخب

الوطني بست لاعبين على مستوى الفتيان كما أن الأندية الكبرى في الدوري الممتاز تستفيد من لاعبيه ، لذا أقترح الرفع من الدعم مابين 150 و200 ألف درهم .
وفيما يتعلق بالفصل السادس فلا أرى أي جدوى منه مادام الانخراط مفتوح للعموم وإن اقتضى الأمر عضوية المستشارين من المجلس فيمكن أن تكون العضوية شرفية .

السيد الرئيس :

فعلا يجب حذف الفصل السادس من الاتفاقية لأنه لا يمكن إلزام النادي بعضوية المستشارين لأن العضوية تبقى مفتوحة في وجه العموم . وقد سبق أن اشترط في بعض الاتفاقيات عضوية المستشارين من أجل تتبع ومواكبة المصاريف عند منح إمكانيات مهمة لإحدى النوادي أو الجمعيات .

السيد خالد بروزيين :

إضافة إلى ما قاله السيد يوسف بنهيبة فإن النادي عقد مؤخرا اتفاقية مع المديرية الإقليمية للتعليم ومع مجموعة من المؤسسات الابتدائية من أجل البحث عن الفئات الصغرى لتدريبها وتأطيرها في الملاعب الرياضية في مجال كرة الطائرة وهذا سيساهم في دعم هذا النادي بمنحه مبلغ في مستوى إنجازاته .

السيدة مريمة حمو زين :

أنا بدوري أضم صوتي لصوت السيد يوسف بنهيبة بخصوص ضرورة رفع مبلغ الدعم المقترح من طرف اللجنة نظرا لأهمية الانجازات التي حققها نادي الاتحاد الزموري لكرة الطائرة .وكذا نظرا للمصاريف الكبيرة التي يحتاجها هذا النادي والمتعلقة بالتنقل والتغذية خصوصا وأنه يشارك في المباريات على الصعيد الوطني ويعتمد على مساهمات المسيرين وبعض من ساكنة المدينة من مالهم الخاص. لذا فمن أجل تشجيع هذا الفريق الذي شرف مدينة الخميسات في المجال الرياضي اقترح الرفع من مبلغ الدعم إلى 200 ألف درهم.
وفي الأخير أتساءل عن سبب عدم إدراج اتفاقية اتحاد الزموري لكرة القدم في هذه الدورة وسبب عدم توصله بدعم السنوات الماضية.

السيد فؤاد لعتريس :

بخصوص دعم الأندية والجمعيات الرياضية أطالب بتحقيق مبدأ الموازنة بين تقديم الدعم والانجازات المحققة من طرف الفرق ، إذ لا يعقل منح مبالغ مرتفعة للفرق دون تحقيق النتائج المنتظرة . كما أهيب بمساهمات المسيرين لهذه النوادي والمجهودات التي يقومون بها من أجل الرقي بالمجال الرياضي بالمدينة بأقل التكاليف وبوسائل محدودة ، لهذا يجب تحديد مبلغ الدعم بناء على النتائج المحصلة .

السيد عبد الله بنحمو :

من حيث المبدأ ليس لدينا أي اعتراض على عقد هذه الشراكة ، غير أن الملاحظ هو أن الدورات الثلاث السابقة كانت تدرج فيها بجدول الأعمال اتفاقيات الشراكة مع بعض النوادي والجمعيات الرياضية التي لها علاقة بأعضاء المجلس في حين الجمعيات والنوادي الأخرى تقصى طلباتها دون معرفة السبب وهذا أمر يمس بمصداقية المجلس لذا أطالب باحترام مبدأ تكافؤ الفرص بين هذه الأندية والجمعيات في مراحل الإعلان والبرمجة والموافقة من خلال تعميم المعلومة . أما مسألة إعداد دفتر تحملات خاص باتفاقيات شراكة فهو أمر يطرح نفسه بإلحاح ويجب بذل مجهود للعمل على إخراجه إلى حيز الوجود حتى تحدد المعايير بدقة وتعمم الاستفادة أمام جميع الأندية والجمعيات .

وفي الأخير أتساءل عن عدم إدراج طلب دعم إحدى الجمعيات في هذه الدورة ؟ لذا أطالب بتدارك الأمر بعدم التمييز في الموافقة على طلب الشراكة بين الجمعيات والأندية .

السيد محمد أبقي :

أشاطر الرأي مع السادة الأعضاء حول ضرورة تحديد المعايير والمقاييس لعقد الشراكات مع مختلف الجمعيات والأندية ، وقد سبق للمجلس أن ناقش هذا الأمر باستفاضة في الدورة السابقة وتم تحديد مجموعة من المعايير والمقاييس لإبرام هذه الشراكات وقد تم تدوينها بمحضر الدورة لكنها لم تؤخذ بعين الاعتبار عند عملية الانتقاء ، وإدراج عقد هذه الشراكة في هذه الدورة لا يثير أي اعتراض من طرف السادة الأعضاء بقدر ما نود تحقيق المساواة بين الجمعيات والنوادي في منح الدعم وتعميم المعلومة في أوانها لكي لا تبقى محصورة لدى الجمعيات والنوادي التي لها مصادر داخل المجلس الأمر الذي يتنافى مع مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص ومبدأي الشفافية والحكامة في تدبير الشأن العام ويمس بمصداقية المجلس في تقديم الدعم والخدمات ، لهذا فالهم الرياضي يجب أن يشمل جميع النوادي والجمعيات سواء من خلال الدفاع عنها أو طلب الاستفادة من الدعم .

وبالنسبة لاتفاقية الشراكة التي بين أيدينا أتفق مع فكرة السيد يوسف بنهيبة لمضاعفة مبلغ الدعم ليصبح 200 ألف درهم تشجيعا منا للفريق الذي حقق إنجازات كبيرة ، كما أشير إلى أن المقصود بعضوية ممثلين من المجلس في الفصل السادس هو عضويتهما بالمكتب وليس الانخراط فقط مادامت الجمعية تستفيد من المال العام .

أما بخصوص الفصل السابع فيجب الإبقاء عليه لأن تقديم التقرير المالي والأدبي من طرف محاسب مدقق هو من أساسيات احترام مبدأ الشفافية والحكامة في تدبير المال العام وهذا الأمر لا يستدعي التخوف منه بل هو مجرد إطلاع المجلس على أنشطة وبرامج الجمعية أو النادي .

السيد جواد بومعجون :

صراحة ما استفزني في مناقشة هذه النقطة هو تداول مصطلحات من قبيل انعدام مصداقية المجلس ، وانعدام المساواة والعدالة في تعميم المعلومة بإقصاء جمعيات ونوادي على حساب أخرى لها علاقات مع أعضاء من داخل المجلس وهذا كلام خطير ، فأنا ضد ما قيل جملة وتفصيلا لأن دورنا في المجلس كأعضاء هو تعميم استفادة جميع الجمعيات والنوادي المتواجدة بالمدينة أيا كانت أنشطتها وبرامجها سواء رياضية أو ثقافية وأيا كان مصدرها مادامت لها أهداف وبرامج هادفة تستحق عليها الدعم .

السيد الرئيس :

أظن أن هذه النقطة قد تم تسييسها وأخذت نقاشا أكثر من حجمها .لأن موافقة المجلس على عقد هذه الشراكة وتحديد مبلغ الدعم لا يعني بالضرورة أنه سيمنح للنادي لان الإكراهات المادية التي تعاني منها الجماعة بسبب جائحة كورونا وتنفيذ الأحكام القضائية تقف حاجزا أمام صرف هذا الدعم. ووضع دفتر تحملات يحدد معايير إبرام هذه العقود ليست له جدوى دون وجود الإمكانيات المادية لذلك وسيفتح بابا يجعل الجماعة غير قادرة على الوفاء بوعودها في منح الدعم ، لان الكل يعلم أن الميزانية ضعيفة وهي بالكاد تغطي مصاريف الموظفين إضافة إلى توقيف منح الدعم من طرف المصالح الداخلية لسنة 2020 و 2021. لهذا نتمنى أن تتوقف الأحكام القضائية في الولاية القادمة وتستطيع الجماعة منح الدعم الفعلي للجمعيات والنوادي الرياضية حسب الاستحقاق والإنجازات.

السيدة ربيعة بوجة :

يتبين أن هناك تناقض صارخ في تدخل السيد الرئيس .لأنه ما دامت الميزانية ضعيفة وتحكمها ظروف الجائحة والأحكام القضائية وان هناك دورية وزارية تمنع منح الدعم فما الذي يجبرنا على إدراج مشروع هذا الاتفاق دون باقي الطلبات وفي نهاية هذه الولاية رغم عدم إمكانية صرف مبلغ الدعم.

هذا من جهة أما من جهة مقترح السيد بنهيبة بإعداد دفتر تحملات خاص بإبرام اتفاقيات الجمعيات والنوادي أراه وجيها وصائبا لأنه حبذا لو تركنا وثيقة تحدد المعايير والشروط التي تقنن الاشتغال في هذا المجال وتقنن عمل اللجان الدائمة وطريقة انتقائها للملفات الموضوعة حسب الإجراءات المعمول بها بدءا بالإعلان والانتقاء حسب الاستحقاق ثم الموافقة وذلك من أجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والشفافية والحكامة في تدبير المال العام، ويبقى باب المصادقة والتأشير على الدعم من اختصاص المصالح المختصة.

أما بخصوص مبلغ الدعم المقترح فأتفق مع مقترح الرفع منه أو مضاعفته.

السيد الرئيس :

للتوضيح فإن دورية وزارة الداخلية منعت الجماعات من منح الدعم للجمعيات والنوادي إلا بعد التأشير عليها من طرف السيد العامل ، ويبقى اختصاص المجلس هو اقتراح الدعم وإبرام اتفاقيات شراكة وعرضها على السيد العامل للموافقة عليها أو رفضها .

ونظرا للإمكانيات المالية الضعيفة للجماعة أقترح الإبقاء على مبلغ 100 ألف درهم لدعم هذا الفريق إلى حين توفر الاعتمادات الكافية ، ويبقى للمجلس حق صلاحية اتخاذ القرار المناسب .

وفيما يتعلق بإعداد دفتر تحملات خاص باتفاقيات الشراكة يحدد معايير وشروط إبرامها فسنعمل على إعداده ليبقى وثيقة معتمدة في عملية الانتقاء التي تساعد اللجنة الدائمة للقيام بعملها حسب الإجراءات المعمول بها .

مقرر عدد 16 بتـاريـخ 06 ماي 2021
النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على
اتفاقية شراكة بين جماعة الخميسات
ونادي الاتحاد الزموري لكرة الطائرة

-إن المجلس الجماعي لمدينة الخميسات المجتمع في الدورة العادية لشهر ماي المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2021 خلال الجلسة الفريدة،

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز 2015) ،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على اتفاقية شراكة بين جماعة الخميسات ونادي الاتحاد الزموري لكرة الطائرة ،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على اتفاقية شراكة بين جماعة الخميسات ونادي الاتحاد الزموري لكرة الطائرة،

يقرر مايلي :

وافق المجلس الجماعي في إطار الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2021 (الجلسة الفريدة) علنيا بإجماع أعضائه الحاضرين على اتفاقية شراكة بين جماعة الخميسات ونادي الاتحاد الزموري لكرة الطائرة والتي جاءت على الشكل التالي :

اتفـاقية شراكـة

بيـن

جماعـة الخميسـات

و

ونـادي الاتحـاد الزموري الخميسات للكرة الطائرة

ديباجة :

- بناء على القانون التنظيمي رقم :113/14 المتعلق بالجماعات الترابية الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم:1/15/85 بتاريخ :20رمضان 1436 موافق 07يوليوز 2015.
- بناء على المرسوم رقم:2/09/441 الصادر في 17 محرم 1431 موافق 03 يناير 2010 بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات المحلية و مجموعاتها.
- بناء على قرار وزير الشباب والرياضة رقم:16.1100 في 27جمادى الثانية 1437 موافق ل6 أبريل 2016 بشأن النظام الأساسي النموذجي للجمعيات الرياضية
- وتبعا للتوجيهات الملكية السامية الهادفة الى دعم الرياضة
- ونظرا لأهمية الكرة الطائرة على الصعيد المحلي والجهوي والوطني
- وبناء على دفتر التحملات الخاص بدعم الجمعيات والأندية الرياضية
- وإيمانا بأهمية التعاون والتشارك في سبيل تحقيق تنمية رياضية مستدامة
- وبناء على مداولة المجلس خلال الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2021

تقرر عقد شراكة بين الطرفين التاليين:

الطرف الاول:

جماعة الخميسات ممثلة في شخص رئيس المجلس الجماعي

الطرف الثاني :

نادي الاتحاد الزموري للكرة الطائرة

الباب الاول : الاهداف العامة للإتفاقية

1-التزامات الجماعة:

الفصل الأول :

ترخص الجماعة لنادي الاتحاد الزموري للكرة الطائرة وفق برنامج سنوي للنادي باستعمال المنشآت الرياضية التالية:

ملاعب القرب

الفصل الثاني:

يمكن للجماعة في حدود الامكانيات المتوفرة لها أن تضع رهن إشارة الفريق وسيل نقل خلال تنقلاته وكذا سيارة الاسعاف التابعة لها خلال التظاهرات الرسمية التي تجرى بمدينة الخميسات وكلما دعت الضرورة إلى ذلك

الفصل الثالث :

تخصص منحة سنوية للفريق في حدود 100000.00 درهم وحسب الإمكانيات المالية المتوفرة للجماعة

2 التزامات نادي الاتحاد الزموري للكرة الطائرة

الفصل الرابع :

يلتزم النادي ب:
تمثيل المدينة تمثيلا مشرفا والعمل على تحقيق أفضل النتائج
- تأطير ممارسة الرياضة الجماعية طبقا للأخلاق والقواعد والأحكام القانونية والتقنية الجاري بها العمل
- المشاركة في المنافسات الرسمية والودية المنظمة على الصعيد المحلي أو الجهوي أو الوطني

الفصل الخامس:

يلتزم النادي بالاستغلال العقلاني للمنشات الرياضية المرخص له باستعمالها والمحافظة عليها

الفصل السادس :

يمكن للنادي قبول عضوية شرفية لممثل الجماعة.

الفصل السابع:

ينبغي على النادي تقديم التقارير المالية والادبية وفق دفتر التحملات الخاص بدعم الجمعيات والفرق الرياضية

الباب الثاني :

الفصل الثامن :

تسري الاتفاقية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد تلقائيا ما لم يعبر احد الطرفين عن رغبته في إنهاء الاتفاقية الى حين عقد اتفاقية جديدة

الفصل التاسع:

يتم فسخ الاتفاقية عند اخلال أحد الطرفين باحد بنودها أو بطلب من أحد الطرفين بعد توجيه اشعار بذلك ثلاثة أشهر قبل تاريخ انتهاء مدة الاتفاقية

الفصل العاشر :

تدخل الاتفاقية حيز التطبيق ابتداء من تاريخ التوقيع عليها ومصادقة الجهات الوصية

حرر بالخميسات في .....

الإمضاء

رئيس المجلس الجماعي — رئيس نادي الاتحاد الزموري للكرة الطائرة

إمضاء الرئيس — **إمضاء كاتب المجلس**

خالد بروزيين

التأشيرة

النقطة الرابعة
الدراسة والتصويت على طلب دعم
تقدمت به جمعية نادي الاتحاد الزموري الخميسات
لرياضة الأشخاص في وضعية إعاقة

عرض الرئيس :

أدرجت هذه النقطة بناء على طلب دعم تقدمت به جمعية نادي الاتحاد الزموري الخميسات لرياضة الأشخاص في وضعية إعاقة وعرضت على لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة واعرضها عليكم للبث فيها .

المناقشة :

السيد عبد الله بنحمو :

لقد عرضت هذه النقطة المتعلقة بطلب دعم تقدمت به جمعية نادي الاتحاد الزموري الخميسات لرياضة الأشخاص في وضعية إعاقة على لجنة المالية وكان بالأولى أن تعرض على لجنة التنمية البشرية لأنها صاحبة الاختصاص ، وسجلت اللجنة عند دراسة الطلب أنه يتضمن نوعا من الاحتجاج على عدم رد المجلس على طلبات الشراكة التي تقدمت بها لمرات عديدة ، وأمام هذا الأمر أوصت اللجنة المجلس على إعمال مبدأ تكافؤ الفرص بين كافة الجمعيات .

السيد الرئيس :

إذا كانت لجنة المالية تقترح تأجيل هذه النقطة إلى دورة لاحقة من خلال توصيتها المرفوعة إلى المجلس نظرا لعدم اعتماد منهجية واضحة تحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف الجمعيات والأندية في الدعم أو عقد شراكات فهل المجلس سيتبنى هذه التوصية أم هناك مقترحات أخرى ؟

السيد يوسف بنهيبة :

إذا كانت هناك ضمانات لعقد دورة استثنائية فلا أرى أي مانع في تأجيلها على أساس إعداد عقد شراكة مع النادي ، وإذا لم تكن هناك ضمانات فأقترح دعم هذا النادي نظرا لإنجازاته على المستوى الوطني والعربي والدولي رغم أننا سنكون مخالفين لمقتضيات كناش التحملات المتعلق بالجمعيات الذي يستوجب سلك مسطرة الإعلان وتلقي الطلبات .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فكان من الأولى أن يتم عرض هذه النقطة على لجنة التنمية البشرية وهذا ما تم التنبيه إليه مرات عديدة غير أنه أصبح لازمة لإعداد أشغال دورات المجلس .

السيدة ربيعة بوجة :

بالاطلاع على محتوى طلب النادي نلاحظ أنه عبارة عن احتجاج لعدم الاستجابة لطلب الشراكة الذي تقدم به النادي ما من مرة . لذا كان من الضروري الرجوع الى هذه الطلبات بالمصلحة المختصة لدراسة عقد الشراكة الذي يقترحه النادي وليس دراسة طلب الدعم ما دام عقد الشراكة غير مشروط بالآجال. وإذا ارتأى المجلس تأجيل هذه النقطة فلا بد من التنصيص على عقد دورة استثنائية للبث فيها والموافقة عليها.

السيد جواد بومعجون :

من خلال الاطلاع على وثيقة الطلب يتبين أن هناك إشكال في المضمون فهل يتعلق الأمر بطلب دعم أو عقد شراكة أم هو شكاية تتطلب من الإدارة ردا عن عدم إدراج عقد الشراكة التي تقدمت به هذه الجمعية. لذا يجب تبني مقترح اللجنة بتأجيل البث في النقطة إلى حين وضع طلب الدعم .

السيد محمد أبقي :

من خلال الإطلاع على طلب هذه الجمعية اعتقد أن هناك نوع من التعسف تعرضت له بسبب رفض عقد الشراكة التي تقدمت به لمرات عديدة ولم يتم البث فيه من طرف المكتب المسير ولا إدراجه في جدول أعمال الدورات بعلة عدم احترامها للآجال القانونية .وهذا غير صحيح لأنه عند استقصائي للأمر تبين أن إقصاء طلب هذه الجمعية هو عن سبق إصرار وان ملف هذه الجمعية لم يعرض على لجنة التنمية البشرية لدراسته ومعرفة مدى قانونيته واحترامه للآجال . لذا أطالب بإنصاف هذه الجمعية والموافقة على دعمها .

السيد الرئيس :

ما أطلبه من السادة الأعضاء هو الالتزام بمناقشة النقطة المدرجة بجدول الأعمال دون الخروج عنها . وبخصوص هذا الطلب فهو يحتاج إلى إعادة النظر فيه ودراسته لذا اقترح تبني مقترح اللجنة لتأجيله إلى دورة لاحقة وإذا لم يكن أي اعتراض اعرض هذا المقترح للتصويت عليه.

مقرر عدد 17 بتـاريـخ 06 ماي 2021
النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على طلب دعم تقدمت به جمعية نادي الاتحاد الزموري الخميسات لرياضة الأشخاص في وضعية إعاقة

-إن المجلس الجماعي لمدينة الخميسات المجتمع في الدورة العادية لشهر ماي المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2021 خلال الجلسة الفريدة،

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز 2015) ،

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على طلب دعم تقدمت به جمعية نادي الاتحاد الزموري الخميسات لرياضة الأشخاص في وضعية إعاقة ،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على تأجيل البث في النقطة المتعلقة بدعم جمعية نادي الاتحاد الزموري الخميسات لرياضة الأشخاص في وضعية إعاقة ،

يقرر مايلي :

قرر المجلس الجماعي في إطار الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2021 (الجلسة الفريدة) علنيا بإجماع أعضائه الحاضرين تأجيل البث في النقطة المتعلقة بدعم جمعية نادي الاتحاد الزموري الخميسات لرياضة الأشخاص في وضعية إعاقة .

إمضاء الرئيس

إمضاء كاتب المجلس
خالد بروزيين

يقرر مايلي :

وافق المجلس الجماعي في إطار الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2021 (الجلسة الفريدة) علنيا بإجماع أعضائه الحاضرين على إجراء التحويلات التالية :

الفصول المحـــول منهـــا:

السطر	المشروع	البرنامج	الفصل	الباب	العنـــــوان	المبلغ الأصلـــي	المبلغ المحول	الباقـــي
22	20	10	10	50	تعويضات عن الضرر لصالح الخواص	5 000.00	- 5 000.00	0.00
23	20	10	10	50	صوائر المسطرة وإقامة الدعاوي	40 000.00	- 18 800.00	21 200.00
67	60	40	40	50	دفعات للمختبرات العمومية والمصالح التابعة لوزارة الصحة العمومية	600 000.00	- 600 000.00	0.00
					مجـــــمـــــوع المبالغ المحولة		- 623 800.00	

الفصـــول المحـــول إليهـــا:

السطر	المشروع	البرنامج	الفصل	الباب	العنـــــوان	المبلغ الأصلـــي	المبلغ المحـــول	المجموع
21	20	10	10	50	مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية واتفاقات الصلح	200 000.00	+ 623 800.00	823 800.00
					مجـــــمـــــوع المبالغ المحولة إليها		623 800.00	

إمضاء الرئيس

إمضاء كاتب المجلس

خالد بروزيين

النقطة السادسة

تقييم برنامج عمل الجماعة

عرض الرئيس :

إن تقييم برنامج عمل الجماعة يعتبر تقييما لعمل جميع مكونات المجلس ولا يخفى عليكم أن إكراهات التمويل تبقى السبب الرئيسي في عدم تنفيذ مجموعة من المشاريع المدرجة ببرنامج عمل جماعتنا ناهيك عن عدم وفاء بعض الشركاء بمساهماتهم وثقل مبالغ الأحكام المحكوم بها . وعليه أحيلكم على رؤساء اللجان لاطلاعنا على توصياتهم وملاحظاتهم :

السيدة رئيسة لجنة التعاون والشراكات :

تدارست لجنة التعاون والشراكات في اجتماعها المنعقد بتاريخ 21 أبريل 2021 النقطة المتعلقة بتقييم برنامج عمل الجماعة ، وأثناء النقاش اطلع أعضاء اللجنة على مختلف مشاريع برنامج العمل ونسب إنجازها وكذلك المشاريع الغير المنجزة مع استحضار الإكراهات التي حالت دون تنزيلها من بينها مجموع الأحكام التي صدرت ضد الجماعة وهي مبالغ أثرت بشكل سلبي على ميزانية الجماعة وبالتالي على تنزيل المشاريع المدرجة بوثيقة برنامج عمل الجماعة منها ثقل الأحكام وعدم وفاء بعض الشركاء المتعاقدين بالتزاماتهم المالية مع العلم أن ميزانية الجماعة هزيلة جدا ولا تتماشى مع حاجيات المدينة وطموحات المجلس والساكنة على كافة المستويات . وبعد نقاش مستفيض أوصت اللجنة المجلس بما يلي :

- **محور دعم التنافسية الاقتصادية لمدينة الخميسات :**

- بالنسبة لهذا المحور تمت إضافة في خانة الملاحظات " مشروع إقامة معارض سنوية لمنتوج الجمعيات والتعاونيات "

- تغيير " غياب منتوج الجمعيات " وتعويضه ب " إكراهات مالية والوضع الصحي بالمغرب "

- **محور التعمير والسكنى وإعادة التأهيل الحضري والبنى الأساسية :**

يتضمن هذا المحور مجموعة من الملاحظات :

- تحديد الأحياء التي شملتها إعادة الهيكلة في إطار برنامج تأهيل المدينة حسب تصميم التهيئة

- بمشروع التشوير العمودي والأفقي بالمدينة ، في خانة الملاحظات تمت إضافة " الجماعة"

- **محور التجهيزات الجماعية :**

-بمشروع تأهيل المجازر الجماعية في خانة الملاحظات :

إضافة " تلتمس لجنة التعاون والشراكات من المجلس رفع الغلاف المالي المخصص لإصلاح المجازر الجماعية "

- **محور المحافظة على الصحة ، السكينة والبيئة المستدامة :**

ا- مشروع تهيئة فضاءات غابة المعمورة ، خانة الملاحظات :

-إضافة " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كشريك بمعية الجماعة في مشروع تهيئة فضاءات المعمورة "

2- مشروع إحداث مراحيض عمومية بشراكة مع القطاع الخاص ، خانة الملاحظات :
-حذف عبارة " غياب مستثمرين خواص وتعويضها ب " في طور الدراسة والتداول "
3-مشروع تاهيل المقاير وصيانتها وتوسيعها ، في خانة الملاحظات :
-إضافة " سيتم الإعلان عن الصفقة في أقرب الآجال "

- **محور التنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية والترفيه :**

1- مشروع دعم الخزانة الجماعية ، خانة ملاحظات :
-إضافة " كتب ومعدات مكتبية " إلى إسم المشروع

- **محور الحكامة الجماعية :**

1- مشروع مخصصات من اجل الحماية القانونية للممتلكات الجماعية ، في خانة الملاحظات :
- إضافة " إكراهات إدارية ومالية "

السيد نائب رئيس لجنة المرافق والخدمات:

لدي ملاحظة من خلال الاطلاع على وثيقة تقييم برنامج عمل الجماعة بحيث أن نسبة انجاز بعض المشاريع منعدمة في حين ان هذه المشاريع تم الشروع في مساطرها وانجاز الدراسات حولها وإبرام اتفاقيات شراكة في شانها وإعلان الصفقات في بعضها وهذه انجازات يجب احتسابها في نسبة الانجاز كمشروع السوق الأسبوعي ومشروع دار العجزة ومشروع تأهيل المحطة الطرقية. أما فيما يتعلق بتهيئة محيط المستشفى الإقليمي فقد تولاها المجلس الإقليمي ولم تعد الجماعة ملزمة بها.

السيد فؤاد لعتريس :

قبل مناقشة هذه النقطة المتعلقة بتقييم برنامج عمل الجماعة لابد من الإشارة إلى انه طريقة وضع النقطة جانبها الصواب بحيث المطلوب هو تقييم تنفيذ برنامج العمل وليس تقييم البرنامج وأعبر عن مفاجئتي بإدراج هذه النقطة في جدول أعمال هذه الدورة،وقد اعتقدت في البداية أن هناك تغيير في طريقة تدبير الشأن المحلي للجماعة من طرف الرئيس، الذي وان جاء متأخرا وفي المرحلة النهائية لولاية المجلس فهو مهم من اجل معرفة ما تم انجازه وما صعب أو استحال انجازه وأسباب ذلك،ولكن من خلال تتبع جداول أعمال عدد من الجماعات تبين إدراج نفس النقطة والسبب هو أن وزارة الداخلية هي التي طلبت القيام بذلك.
للتذكير لقد تمت موافقة المجلس على برنامج عمل الجماعة 2016-2021 الذي تم إعداده من مكتب دراسات تقاضى أموال من الجماعة وساهم أو شارك في إعداده اللجان الدائمة للمجلس ولجنة المساواة وتكافؤ الفرص وعدد من الموارد البشرية بالإضافة إلى جمعيات المجتمع المدني وتم اختيار المشاريع التنموية المقرر انجازها بالإمكانيات الذاتية للجماعة وكذلك المشاريع التي ستساهم فيها الجماعة مع شركاء آخرين وتمت تأشيرة السيد العامل على البرنامج ليصبح قابلا للتنفيذ ,وبعد دلك تم وضعه في أحسن الرفوف والأماكن ولم نعد نطلع عليه ولا حتى نتذكر ما يتضمنه ,وبصراحة نسيناه، حتى ذكرنا جدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية والدورة العادية لشهر فبراير، بضرورة تقييم تنفيذ برنامج عمل الجماعة 2016 - 2021 لقد قرأت محضر لجنة المالية خلال دورة فبراير التي ناقشت التقرير الذي أعده الرئيس لتقييم برنامج عمل الجماعة وخلص إلى اقتراح تأجيل عملية التقييم لإعداد دراسة شاملة،ولكن أود ا ن أدلي بالملاحظات التالية:
1) المفروض ان يتم تقييم تنفيذ برنامج عمل الجماعة سنويا وهذا ما نص عليه القانون

2) التقييم يتم استنادا على التقرير الذي يعده الرئيس سنويا حول تنفيذ برنامج عمل الجماعة ولا يتضمن فقط الجانب المالي ولكن جوانب أخرى مذكورة في القانون
3) التقرير المذكور يعرض على كل لجان المجلس شهرا قبل انعقاد الدورة وليس لجنة المالية وكذا لجنة التنمية البشرية والشؤون الثقافية التي تبين من محضر هذه الأخيرة أن الاجتماع حضره عضوان فقط ولم يتم احترام المدة حتى يتمكنوا من دراسته والإدلاء بآرائهم وانبثق عن الاجتماع محضر في نصف صفحة لا يعبر عن ارتياح أعضاء اللجنة في دراسة وتقييم تنفيذ برنامج عمل الجماعة، ولكن فقط عمل من اجل احترام مسطرة إلزامية مناقشة لجان المجلس لتقييم برنامج عمل الجماعة.
4) لم يتم إشراك هيئة المساواة وتكافؤ الفرص التي شاركت في إعداد برنامج عمل الجماعة وتم إقصائها في عملية التقييم حتى لا تطلع عن نواقص وسوء تنفيذه.
شخصيا لا داعي لدراسة كل محاور برنامج عمل الجماعة لأنه حقيقة ليس هناك ما يستحق أن يناقش لأنه لم يحترم البرنامج ولم ينفذ، وتم تبرير كل ذلك إلى غياب الموارد المالية وهذا سبب غير مقبول في التدبير لأنه لو قبلناه فلا حاجة لوضع برنامج عمل الجماعة لأننا نعرف مسبقا إمكانياتنا، ومع ذلك سأناقش محور الحكامة الذي مع الأسف يغيب تماما عن عقلية الرئيس .
السيد الرئيس إن مسألة الحكامة تقتضي مشاركة ممثلي الساكنة في مسلسل اتخاذ القرار، إضافة إلى آليات للتنفيذ تضمن التتبع والتنفيذ العملي للبرامج.
هل بالفعل تم احترام هذه المقتضيات والشروط بالطبع لا وألف لا، عند وضع برنامج العمل كنتم كلفتم مكتب الدراسات وأشركتم مكتب المجلس والمستشارين وهيئة المساواة وتكافؤ الفرص، بالإضافة إلى بعض جمعيات المجتمع المدني والآن في عملية التقييم لما تم انجازه من برنامج عمل الجماعة نفاجأ بتقرير مبسط إخباري إنشائي يحمل معطيات تثير الضحك في اغلبها يغلب عليه طابع البكاء والبحث عن أسباب عدم انجاز ما سطر في البرنامج وفي الغالب يركز على عدم توفر الموارد المالية وهي حجة غير مقبولة المفروض في الرئيس وهذا هو عمله الأساسي هو الترافع لدى المصالح الخارجية والمديرية العامة للجماعات الترابية من اجل الحصول على التمويل اللازم كما أن ما تم انجازه كان بفضل مساهمة المبادرة المحلية للتنمية البشرية كما أن الحكامة تعني الشفافية في تدبير الشأن المحلي وتقتضي تمكين الجماعة بأطر ذات كفاءات عالية تفيدها في تنفيذ برنامج عمل الجماعة .

السيد الرئيس :
أطلب من السادة الأعضاء الالتزام بمناقشة نقط جدول أعمال الدورة .

السيد نائب رئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية:
بالاطلاع على نسب الإنجاز المدرجة بوثيقة تقييم برنامج عمل الجماعة ، يلاحظ أن التقييم كان قاسيا ولا يستند على مؤشرات مرجعية موضوعية تحدد على ضوئها نسب الإنجاز . فإدراج حوالي 21 مشروع بنسبة إنجاز صفر بالمائة هذا غير مطابق للواقع كما أشار إليه السيد اسماعيل مشعر ويعتبر حيفا في حق المجهودات المبذولة من طرف المجلس كما أن هناك بعض النسب المبالغ فيها كتحسين جمالية مداخل المدينة بنسبة إنجاز 70 في المائة وهذا يخالف الواقع بحيث أن المدخل الوحيد الذي عرف إنجازا هو شارع ابن سينا عند مدخل الطريق السيار ، وكذا نسبة 100 في المائة المشار إليها في دعم الخزانة البلدية . وحتى يكون

التقييم موضوعيا يجب تحديد الإنجازات على ضوء المجهودات والإمكانيات المرصودة بالميزانية ، وبخصوص مجهودات المجلس في تدبير المرافق الجماعية وتعبئة الموارد سواء بالميزانية أو خارج الميزانية تبقى محدودة بالنظر لانتظارات الساكنة في ظل إكراهات الأحكام القضائية وعدم وفاء بعض الشركاء المتعاقدين بالتزاماتهم المالية ، وتبقى إنجازات المجلس على العموم في ظل هذه الإكراهات مقبولة نسبيا .

السيد جواد بومعجون :

أول ملاحظة حول وثيقة تقييم برنامج عمل الجماعة هي أنها لم تحين على ضوء ملاحظات الدورة السابقة ولازالت تتضمن معطيات خاطئة ولم تضف إليها بعض المعطيات التكميلية التي كانت موضوع تساؤلات السادة الأعضاء ، وملاحظة أخرى تهم برنامج إعادة هيكلة أحياء الصفيح بحيث تم تحديد نسبة الإنجاز في نسبة 70 بالمائة إلا أن واقع الأشغال يكذب ذلك بحيث أن جل ساكنة هذه الأحياء لازالت تعيش أوضاعا مزرية من حيث الإيواء وعدم القدرة على توفير المساهمة المالية والتي تعهد المجلس بتخفيضها إلى 4000 درهم غير أنه لم يلتزم بذلك نظرا للإكراهات المالية ، وللأسف فحصيلة المجلس بالإجمال تبقى هزيلة أمام متطلبات تنمية الجماعة والحاجيات الضرورية للساكنة .

السيد عبد الله بنحمو :

الملاحظ هو أن هناك صعوبة في تقييم برنامج عمل الجماعة وإعداد تقرير موضوعي في شأنه ، نظرا لغياب منظومة التقييم التي على ضوئها تنجز تقارير سنوية لتتبع مؤشرات الإنجاز . لذا تضمن التقرير بعض النسب الغير الملائمة مع الإنجاز المادي واللامادي كتهيئة مطرح النفايات تاجموت الذي بلغ مرحلة تنفيذ الأشغال والنسبة المدرجة هي صفر بالمائة .، وكذا إنجازات الجماعة في مجال الطرق والتأهيل الحضري التي بلغت 4 ملايير سنتيم ، في حين أن ضعف نسبة الإنجاز يرجع إلى عدم وفاء بعض الشركاء .

ومن الصعوبات التي عرفها التقييم كذلك هو تفسير نسب الإنجاز بحيث أنها كانت غير كافية وغير دقيقة ، والمجمل هو أن غياب التصور في وضع برنامج العمل ومنظومة التقييم وعدم التقيد بمقتضيات المرسوم المتعلق ببرنامج العمل جعلنا أمام هذه الصعوبة في وضع تقييم دقيق وموضوعي .

السيد الرئيس :

أشكر السادة الأعضاء على مداخلاتهم القيمة التي لامست بموضوعية تقييم برنامج العمل الذي تم إعداده في غياب دراسة دقيقة وتصور محدد يراعي إمكانيات وحاجيات الجماعة ، وعلى العموم تبقى الإنجازات لا بأس بها في ظل الإكراهات التي رافقت تدبير الجماعة في هذه الولاية كثقل الأحكام القضائية التي فاقت ستة (06) ملايير وتم تنفيذ خمسة (05) ملايير منها بعد الحجز على الاعتمادات المرصودة بالجزء الثاني من الميزانية أضف إلى هذا محدودية

موارد ميزانية الجماعة التي عرفت تراجعا بسبب جائحة كوفيد19 وتعثر موارد بعض المرافق .
وفي الختام نمر إلى عملية التصويت على تقييم برنامج عمل الجماعة مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات وتوصيات السادة الأعضاء.

مقرر عدد 19 بتـاريـخ 06 ماي 2021
النقطة المتعلقة بتقييم برنـامج عمل الجماعة

- إن المجلس الجماعي لمدينة الخميسات المجتمع فـي إطار الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2021 خلال الجلسة الفريدة،

- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز 2015)

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بتقييم برنامج عمل الجماعة ،

- وبعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على تقييم برنامج عمل الجماعة ؛

يقرر مـــايـلي :

ثمن المجلس الجماعي في إطار الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 06 ماي 2021 (الجلسة الفريدة) ما جاء في تقرير تقييم تنفيذ برنامج عمل الجماعة مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظة السادة الأعضاء التالية:

- اعتماد نسب دقيقة ومحددة في انجاز المشاريع بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار الإنجازات اللامادية كإنجاز دراسات المشاريع وإبرام اتفاقيات الشراكة .

تقييم برنامج عمل الجماعة

تقييم برنامج العمل 2016-2021

طبقا للمادة 78 من القانون التنظيمي للجماعات الترابية رقم 14-113, الصادر بتاريخ 7 يوليوز 2015 , وطبقا للمرسوم رقم 16.301 صادر في 23 من رمضان 1437 (29 يونيو2016) بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعي وتتبعه وتحينه وتقيمه واليات الحوار والتشاور لإعداده .

وضعت جماعة الخميسات برنامج عمل الجماعة (PAC) لفترة 2016-2021 , حيث تبنت رؤية إستراتيجية لمسار التنمية للمدينة خصصت له آليات التتبع والتحيين والتقييم.

ويرتكز هذا البرنامج على تشخيص ومن تم تحديد الحاجيات والأولويات الضرورية في عدة مجالات والمرافق والتجهيزات العمومية الجماعية وخدمات القرب , مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المادية المتوفرة و التي يمكن للجماعة تعبئتها.

وقد تضمن برنامج العمل الجماعي المحاور التالية:

1- دعم التنافسية الاقتصادية لمدينة الخميسات.
2- التعمير, السكنى, إعادة التأهيل الحضري والبني الأساسية.
3- التجهيزات الجماعية.
4- المحافظة على الصحة ,السكينة ,البيئة والتنمية المستدامة
5- التنمية الاجتماعية و الثقافية والرياضية و الترفيه .
6- الحكامة الجماعية.

وتبين الجداول التالية نسب انجاز المشاريع المدرجة في برنامج العمل الجماعي :

دعم التنافسية الاقتصادية لمدينة الخميسات

بالنسبة لهذا المحور وكما هو مبين في الجدول فنسبة الانجاز هي 0 % وذلك راجع لعدم التواصل مع الجمعيات من اجل عرض المنتوجات .
أما بخصوص دراسة الجدوى لإنشاء منطقة صناعية فالدراسة في طور الانجاز مع العلم أن الجماعة لا تملك وعاء عقاريا لهذا الغرض أو حتى اقتناء وعاء عقاري نظرا للإكراهات المالية.

2.التعمير , السكنى , إعادة التأهيل الحضري والبنى الأساسية .

بالنسبة لهذا المحور فلقد عملت الجماعة بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على كهربة وترصيف وصيانة الأزقة والصرف الصحي عدد من الأحياء الناقصة التجهيز وكذا قامت باستعمال هيكلة بعض الأحياء الأخرى الغير المدمجة في إطار برنامج تأهيل المدينة .
كما عملت على ترشيد الإنارة العمومية ببعض الأزقة والشوارع بالمدينة باستبدال المصابيح الكلاسيكية بمصابيح LED .
بخصوص تهيئة حي عين الخميس وبناء الحائط الواقي على طول الشبكة تصريف مياه الأمطار بشراكة مع INDH فلقد أعيدت برمجة الأشغال نظرا لصعوبة تنفيذها على ارض الواقع .

3.التجهيزات الجماعية

لم يتم تأهيل الأسواق الجماعية نظرا للاكراهات المالية (الأحكام) بالنسبة لإنشاء السوق الأسبوعي فالنقاش لا زال ساريا مع الجماعة صاحبة العقار .
بالنسبة لتأهيل المجازر فلقد اقتصرت الإصلاحات على المبردات الضرورية وكذا إصلاحات اعتيادية طفيفة .

4. المحافظة على الصحة , السكينة و البيئة والتنمية المستدامة.

بالنسبة لهذا المحور فلقد عملت الجماعة على تأهيل الفضاءات المذكورة بالمشروع حيث همت الأشغال التهيئة وخلق فضاءات خضراء وصيانتها (السقي والتعشيب الخ....)
كما تم إحداث ملعب القرب بغابة المقاومة مع صيانة الغابة رغم الاكراهات المالية وذلك في إطار شراكة INDH
بخصوص تأهيل مطرح النفايات إن الصفقة قد أعلن عنها وتهم أشغال تهيئة المطرح ليكون في مستوى بيئي جيد وهذا التأخر حاصل نظرا لعدم توفر الاعتمادات المالية الكافية .
بالنسبة لتأهيل المقابر لقد تم توسيع وصيانة مقبرة سيدي غريب في انتظار الإعلان عن صفقة هذا المشروع .

5. التنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية والترفيه.

سنركز على ما أنجز بهذا المحور

- تهيئة بقعة أرضية لفائدة الباعة الجائلين ، مشروع أنجز بشراكة مع INDH .
- بناء وتهيئة ملاعب رياضية للقرب وبناء ملعب 3 مارس مع المجلس الإقليمي و INDH.

- دعم خزانة الجماعة
- إحداث مركب اجتماعي للنساء في وضعية صعبة بشراكة مع المجلس الإقليمي و INDH .
- باقي المشاريع لم تنجز نظرا للاكراهات المالية .

6. الحكامة الجماعية

في هذا المحور عملت الجماعة بشراكة مع مديرية الجماعات المحلية والجهة على تكوين المنتخبين والموظفين الجماعيين كما عملت على رقمنت المساطر الإدارية والإدارة الجماعية بالنسبة للحالة المدنية (watqa.ma،الخادم) والإدارة الجبائية (GIR و GID). وبالنسبة للتعمير (rokhas.ma) وبالنسبة لمكتب الشكايات (chikaya.ma).

كما عملت على تجويد التواصل والاستقبال والتشارك بشراكة مع GIZ ومديرية الجماعات المحلية .

ملاحظة :

إلا انه يتضح من خلال هذا التقييم ، أن 80% من هذا البرنامج عمل الجماعة لم تنجز نظرا لاكراهات مالية بالنسبة للجماعة نظرا لحجم تعويضات الأحكام التي نفذت ضد الجماعة وعدم التزام الشركاء بالتزاماتهم المالية في معظم المشاريع .

1.دعم التنافسية الاقتصادية لمدينة الخميسات

ر ت	اسم المشروع	الكلفة المالية المتوقعة بالمليون الدهم	مساهمة الجماعة		نسبة الانجاز	نوعية الأشغال المنجزة : المقدار /الكمية ، الموقع ..	ملاحظات : الشركاء ، الاكراهات ، التوقعات ، الاقتراحات ...
			المبلغ بالمليون الدرهم	النسبة المأوية			
01	إقامة معارض سنوية لمنتوج الجمعيات والتعاونيات	2	1	%50	%0	-	صعوبة التواصل وتواضع مبادرة الجمعيات
02	دراسة الجدوى لإنشاء المنطقة الصناعية	0.5	0.5	%100	%0	في طور الانجاز	اجتماعات تشاورية مستمرة

2 .التعمير , السكنى , إعادة التأهيل الحضري والبنى الأساسية .

ر ت	اسم المشروع	الكلفة المالية المتوقعة بالمليون الدهم	مساهمة الجماعة		نسبة الانجاز	نوعية الأشغال المنجزة : المقدار /الكمية ، الموقع ..	ملاحظات : الشركاء ، الاكراهات ، التوقعات ، الاقتراحات ...
			المبلغ بالمليون الدرهم	النسبة المأوية			
01	استكمال إعادة الهيكلة بالنسبة للأحياء الأخرى غير المدمجة في إطار برنامج تأهيل المدينة حسب تصميم التهيئة * .	200	50.00	%25	%70	أشغال التهيئة في طور الانجاز .	الإسكان وسياسة المدينة ، السلطات المحلية والإقليمية والجماعة و الجمعيات
02	تحسين جمالية مداخل المدينة ومداراتها	15	1.5	%10	%30	إنارة ، مناطق خضراء ومدارات	تحسين التشوير الأفقي والعمودي
03	تحسين التشوير العمودي والأفقي بالمدينة	05	2.00	%40	%70	إصلاح الإشارات الضوئية ، التشوير العمودي والأفقي	كهربة الأحياء الناقصة التجهيز
04	كهربة الأحياء الناقصة التجهيز : حي صحراوة1و2 – حي الأمل – حي ضاية نزهة- حي الفرح – في إطار تأهيل المدينة.	14	5.2	%37.14	%100	تتمة كهربة الاشطر المبرمجة	التنمية البشرية ، الجماعة و جمعية الحي بالنسبة لحي صحراوة 2
05	كهربة الأحياء الهامشية (محول , شبكة الأسلاك , أعمدة الإنارة, مصابيح , الإنارة العمومية ...).	10.40	4.16	%40	%60	توسيع الشبكة ، تغيير المصابيح ، وضع أسلاك والأعمدة وإصلاح المحولات .	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية + الجماعة
06	أشغال كهربة القطاع Fبحي ضاية نزهة – التنمية البشرية	1.832	0.27	%14.74	%100	توسيع الشبكة ، تغيير المصابيح ، وضع أسلاك والأعمدة وإصلاح المحولات .	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية + الجماعة

07	أشغال كهربة القطاع C وD بحي ضاية نزهة – التنمية البشرية .	2.674	1.112	%41.59	%100	توسيع الشبكة ، تغيير المصابح ، وضع أسلاك والأعمدة وإصلاح المحولات .	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية + الجماعة
08	تتمة أشغال الترصيف و صرف الصحي بحي الفرح – التنمية البشرية	1.382	0.07	%5.07	%100	قنوات الصرف الصحي والبالوعات والترصيف	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية + الجماعة
09	أشغال الترصيف والصرف الصحي بحي الفرح - التنمية البشرية.	1.07	0.07	%6.54	%0	-	توقيف المبادرة الوطنية بالنسبة للجماعة مع ارجاع الاعتمادات الغير مبرمجة
10	بناء شبكة لتصريف مياه الأمطار وصيانة الأزقة بحي الفرح – التنمية البشرية .	0.902	0.15	%16.63	%100	قنوات الصرف الصحي والبالوعات والترصيف	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية + الجماعة
11	أشغال الترصيف والصرف الصحي بحي عين الخميس .	1.41	0.10	%7.09	%100	قنوات الصرف الصحي والبالوعات والترصيف	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية + الجماعة
12	تهيئة عين الخميس – التنمية البشرية.	0.811	0.10	%12.33	%0	اعادة برمجة الأشغال نظرا لصعوبة تنفيذ الأشغال على ارض الواقع (INDH)	
13	بناء حائط وقائي على طول شبكة تصريف مياه الأمطار بحي عين الخميس – التنمية البشرية	0.932	0.05	%5.36	%0	اعادة برمجة الأشغال نظرا لصعوبة تنفيذ الأشغال على ارض الواقع(INDH)	
14	تغيير مصابيح الإنارة بمصابيح ايكولوجية منخفضة الاستهلاك	26.5	8	%30.19	%40	LED	شوارع و أزقة المدينة .
15	تتمة كهربة حي احفور المعطي – التنمية البشرية	0.14	0.04	%28.57	100%	توسيع الشبكة ، تغيير المصابح ، وضع أسلاك والأعمدة وإصلاح المحولات .	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية+ الجماعة

3 .التجهيزات الجماعية

ر ت	اسم المشروع	الكلفة المالية المتوقعة بالمليون الدهم	مساهمة الجماعة		نسبة الانجاز	نوعية الأشغال المنجزة : المقدار /الكمية ، الموقع ..	ملاحظات : الشركاء ، الاكراهات ، التوقعات ، الاقتراحات ...
			المبلغ مليون الدرهم	النسبة الماوية			
01	توفير آليات التدخل الميداني في حالة الاستعجال (سلالم ، حواجز , مضخات , سيارة شحن* ...)	1	0.40	%40	%40	آليات	الجماعة
02	تأهيل الأسواق الجماعية	10	1.00	%10	%0	-	اكراهات مالية
03	إنشاء سوق أسبوعي خارج المدينة	5	2.5	%50	%0	-	اتفاقية في طور النقاش بين الأطراف المعنية
04	تأهيل المحطة الطرقية	2	1.00	%50	%0	-	في طور الإعلان عن الصفقة في الجريدة والبوابة
05	تأهيل المجازر الجماعية	2	1.00	%50	%30	إصلاح المبردات والتهوية والصيانة الاعتيادية	في انتظار الاعتمادات المالية الكافية لتنفيذ هذا المشروع طبقا لدفتر التحملات ONSA

4. المحافظة على الصحة , السكينة و البيئة والتنمية المستدامة.

ر ت	اسم المشروع	الكلفة المالية المتوقعة بالمليون الدهم	مساهمة الجماعة		نسبة الانجاز	نوعية الاشغال المنجزة : المقدار /الكمية ، الموقع ..	ملاحظات : الشركاء ، الاكراهات ، التوقعات ، الاقتراحات ...
			المبلغ بالمليون الدرهم	النسبة المأوية			
01	تأهيل لفضاءات العمومية الخضراء : ساحة المسيرة – ساحة الحسن الأول – حديقة الأطفال حي السلام – حديقة 11 يناير – حديقة 20 أكتوبر – الحديقة أمام العمالة- الحديقة أمام القاضي عياض – الحديقة البلدية- منتزه 03 مارس.	5	2.00	%40	%90	تهيئة فضاءات خضراء ، العاب الأطفال ونافورات	الجماعة
02	تأهيل وتهيئة فضاءات غابة المقاومة.	2	2	%100	%30	ملاعب القرب والصيانة الاعتيادية	اكراهات مادية
03	إحداث مراحيض عمومية بشراكة مع القطاع الخاص	0.4	0.20	%50	%0		غياب دراسة دقيقة للموضوع
04	إعادة تأهيل المطرح الجماعي للنفايات المنزلية بشراكة مع القطاع الخاص	14	2.00	%14	%0	تأهيل المطرح	في انتظار التأشيرة .
05	إعادة تأهيل المكتب الصحي الجماعي	1.2	0.12	%10	%0		اكراهات مالية
06	تهيئة محيط المستشفى المتعدد الاختصاصات	5	5.00	%100	%0		اكراهات مالية
07	تأهيل المقابر وصيانتها وتوسيعها.	1	1.00	%100	%30	توسيع المقبرة،الصيانة الاعتيادية	الصفقة في طور النشر والإعلان.

5. التنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية والترفيه.

ر ت	اسم المشروع	الكلفة المالية المتوقعة بالمليون الدهم	مساهمة الجماعة		نسبة الانجاز	نوعية الأشغال المنجزة : المقدار /الكمية ، الموقع ..	ملاحظات : الشركاء ، الاكراهات ، التوقعات ، الاقتراحات ...
			المبلغ بالمليون الدرهم	النسبة المأوية			
01	بناء دار العجزة	6.6	1.62	%25.00	%0		التنمية البشرية +الجماعة
02	تهيئة بقعة أرضية لفائدة الباعة المتجولين – التنمية البشرية.	2.2	1.54	%70.00	%100	أسواق الوحدة 1،2،3 و 4	التنمية البشرية +الجماعة
03	بناء وتهيئة ملاعب رياضية للقرب وبناء ملعب بمنتزه 3 مارس للتداريب الرياضية.	7.4	0.52	%20.00	%97	بناء وتجهيز ملاعب القرب	المجلس الإقليمي + التنمية البشرية + الجماعة
04	بناء مسبح مغطى	19	2.00	%10.53	%0		الجماعة
05	صيانة وتأهيل المسبح البلدي	10	3.00	%30.00	%0		الجماعة
06	صيانة مرافق الرياضة : ملعب 20 غشت , إنارة ملعب المعمورة , بناء مدرجات ملعب كرة القدم 18 نونبر	17.8	11.94	%67.00	%40	ملعب المعمورة : صيانة المدرجات ، بناء مستودع ...الخ	التنمية البشرية والجماعة والجامعة الوطنية للكرة القدم
07	بناء مركز إيواء واستقبال وقاعة للندوات بالأرض المحاذية للمسبح.	6	3	%50.00	%0		غياب الموارد المالية
08	تنظيم مهرجانات سنوية ثقافية , سينمائية والصناعة التقليدية.	10	2.5	%25.00	%0		المجلس الإقليمي ، غرفة الصناعة التقليدية و الجماعة – غياب الموارد المالية
09	إنشاء مجمع ترفيهي (على ارض السوق الأسبوعي الحالي)	7	3.5	%50.00	%0		غياب الموارد المالية
10	بناء معهد سوسيوثقافي	3.2	1.6	%50.00	%0		غياب الموارد المالية
11	دعم خزانة الجماعة	1	0.5	%50.00	%50	صيانة الخزانة وشراء كتب ومعدات	الجماعة
12	ترميم وإصلاح مكتبة المنتزه	1	0.5	%50.00	%0		عدم توفر الاعتمادات المالية
13	إحداث مركب اجتماعي للنساء في وضعية صعبة (قرب مؤسسة ابن البيطار)	5	0.5	%10.00	%95	بناء وتجهيز	المجلس الإقليمي- التنمية البشرية وبعض الجماعات
14	إحداث مركب اجتماعي متعدد الاختصاصات (بدار الأطفال)	10	5	%50.00	%0	لم تتم برمجتها	التنمية البشرية والجماعة
15	اقتناء عقار سينما مرحبا وجعله فضاء مسرحيا	-	2	%100	%0		صعوبة التواصل مع الملاك

وقبل رفع الجلسة على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال ، تلا كاتب المجلس البرقية المرفوعة إلى الديوان الملكي :

بمناسبة اختتام أشغال الدورة العادية لشهر ماي 2021 ، يتشرف رئيس المجلس الجماعي لمدينة الخميسات أصالة عن نفسه و نيابة عن أعضاء المجلس و ساكنة المدينة أن يلتمس من السيد العامل أن ينوب عنا في رفع أصدق آيات الوفاء و الإخلاص و أرقى مشاعر المودة إلى السدة العالية بالله أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله معربين عن تجندنا الدائم وراء جلالته من أجل الدفاع عن حوزة الوطن و حماية وحدتنا الترابية و صيانة مكتسباتها.

وإن المجلس الجماعي ليعاهد جلالتكم أنه سيسعى لبلورة توجيهاتكم السامية وبرامجكم التنموية بتجسيد سياسة القرب والحكامة الجيدة وتخليق المرفق العام لإعطاء دفعة قوية للديمقراطية المحلية في بعدها التنموي والسياسي .

وإننا يا مولاي لنثمن الأوراش الاجتماعية المفتوحة التي ستنقل المغرب إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال تعميم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية لمختلف الفئات النشيطة.

حفظ الله أمير المؤمنين بما حفظ به الذكر الحكيم ، وأسبغ عليه من وافر نعمه وأمده بعونه وأقر عينه بولي العهد الأمجد الأمير مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة وشد أزره بصنوه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الرشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

والسلام على المقام العالي بالله

الإمضـــاء

عبد المجيد بلفيل
رئيس جماعة الخميسات

6. الحكامة الجماعية.

ر ت	اسم المشروع	الكلفة المالية المتوقعة بالمليون الدهم	مساهمة الجماعة		نسبة الانجاز	نوعية الأشغال المنجزة : المقدار /الكمية ، الموقع ..	ملاحظات : الشركاء ، الاكراهات ، التوقعات ، الاقتراحات ...
			المبلغ بالمليون الدرهم	النسبة المأوية			
01	التكوين ورفع القدرات للمنتخبين والأطر والأعوان الجماعيين	1	1.00	%100	%50		مديرية الجماعات المحلية ، الجهة والجماعة
02	رقمنة المساطر الإدارية الأساسية (الشباك الوحيد , الحالة المدنية الإدارة الجبائية , الشكايات . تتبع برنامج عمل الجماعة,....)	1.20	1.20	%100	%80	Rokhas.ma Chikaya.ma Watika.ma GIR GID الخادم	مديرية الجماعات المحلية + الجماعة
03	تنظيم ورقمنة الإدارة الجماعية	2	2	%100	%80	Rokhas.ma Chikaya.ma Watika.ma GIR GID الخادم	
04	دراسة حول الملك الجماعي	0.25	0.25	%100	%0		اكراهات مالية
05	دراسة حول تقييم القدرة الجبائية للجماعة	0.25	0.30	%100	%0		غياب الإمكانيات المالية
06	تجويد التواصل والاستقبال والتشارك (اتفاقية الجماعة مع GIZ)	1	0.5	%50	%80	اجتماعات ولقاءات داخل وخارج الجماعة	مديرية الجماعات المحلية (GIZ) +الجماعة
07	مخصصات من اجل الحماية القانونية الممتلكات الجماعية	1	1.00	%100	%30	في طور الانجاز	اكراهات مالية

إمضاء الرئيس

إمضاء كاتب المجلس
خالد بروزيين